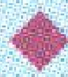
دعوى إيران بالسيادة على البحرين
وطريقة حلّها سلميًّا
بوساطة
الأمين العامّ للأمم المتّحدة



الدكتور حسين محمّد البحارنة

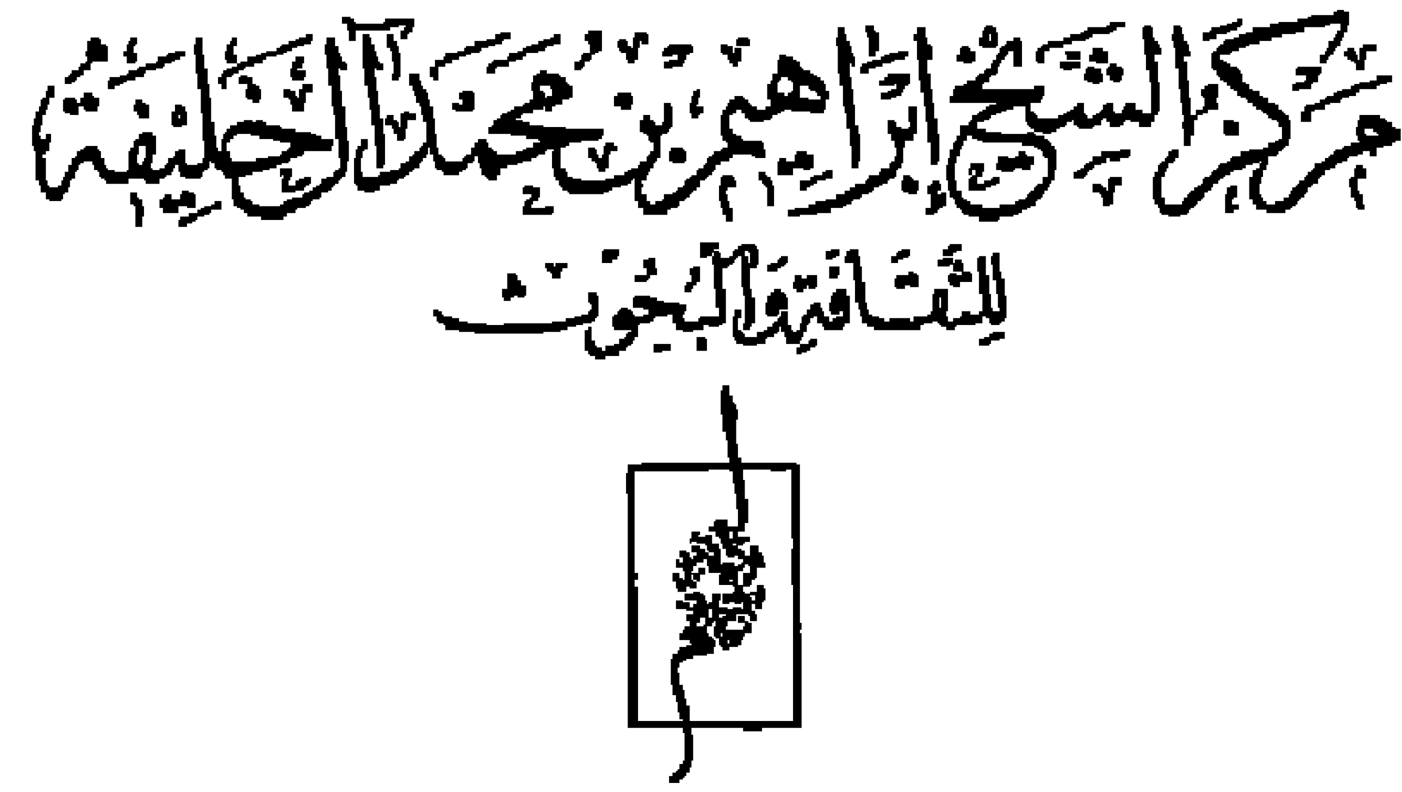
دكتوراه في القانون الدوليّ العامّ



مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة

للثقافة والبحوث

دعوى إيران بالسيادة على البحرين ،
وطريقة حلّها سلميًّا بوساطة الأمين العامّ للأمم المتّحدة/ قانون دوليّ
الدكتور حسين محمّد البحارنة / مؤلّف من البحرين
الطبعة الأولى 2008



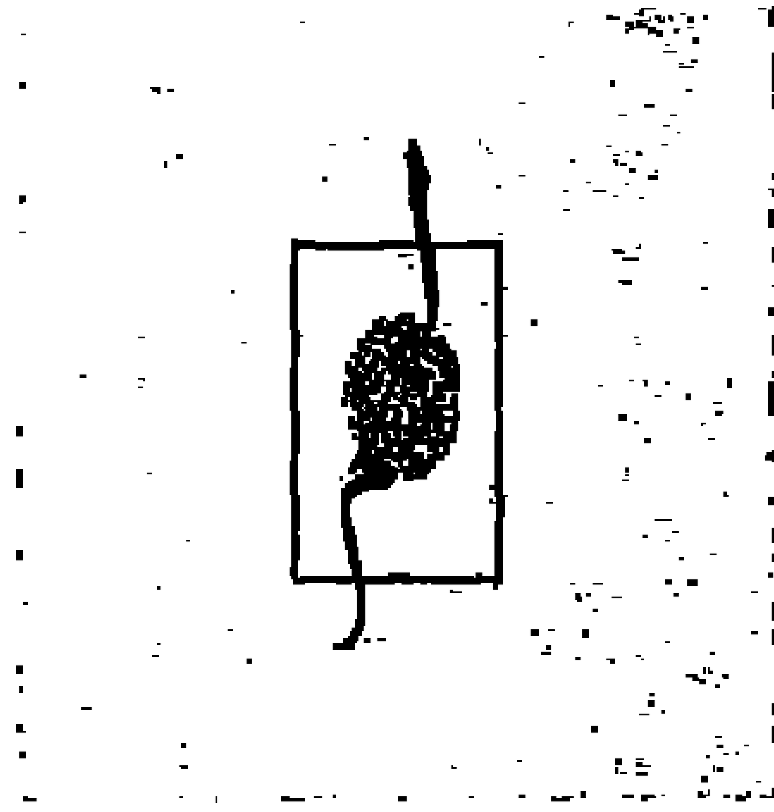
ص. ب : 13725 ،
هاتف : 00973-322549
فاكس : 00973-320955
المحرّق ، مملكة البحرين
info@shaikhebrahimcenter.com



الصفّ الضوئيّ والتنفيذ الطباعيّ :
المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر / بيروت ، لبنان



الغلاف والإخراج الفنيّ :
زهير أبو شايب / عمّان ، الأردنّ



الدكتور حسين محمّد البحارنة
دكتوراه في القانون الدوليّ العامّ

دعوى إيران بالسيادة على البحرين وطريقة حلّها سلميًّا بوساطة الأمين العامّ للأمم المتّحدة

مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة
للثقافة والبحوث

المحتويات

مقدمة الكتاب 9

الفصل الاول : تحليل قانوني لدعوى إيران بالسيادة على البحرين 13

التاريخ الدبلوماسي للخلاف الانجلو-ايراني بشأن البحرين 15

التحليل القانوني لدعوى ايران بالسيادة على البحرين 33

١- الغزو من قبل دولة أجنبية (Conquest) 39

٢- تأكيد استقلال البحرين 43

٣- التقادم او مرور الزمن المكسب للملكية 47

الاعتراف البريطاني المزعوم بالسيادة الفارسية (الايرانية) على البحرين 51

(١) اتفاقية بروس 51

(٢) مذكرة كلاريندون الدبلوماسية 53

خضوع شيوخ البحرين لمملكة فارس (ايران) 58

الاحتجاجات الفارسية (الايرانية) الدبلوماسية 60

الخاتمة 64

الفصل الثاني : حل الخلاف الانجلو-إيراني بشأن البحرين عن طريق وساطة الامين العام للامم المتحدة 71

إستعراض تاريخي مختصر للنزاع 73

بعثة الامم المتحدة لتقصي الحقائق في البحرين 77

الاتفاق على صلاحيات مهمة الامين العام والاجراءات المتعلقة بها 80

البيان الرسمي للامين العام للامم المتحدة 84
الممثل الشخصي لأمين عام الامم المتحدة في البحرين 86
عرض تقرير الممثل الشخصي للامين العام على مجلس الامن وقرار هذا المجلس بشأنه 89
دور الامين العام للامم المتحدة في حل موضوع الخلاف بشأن البحرين 91
الملحق : ترجمة لتقرير وينسبير جيوشياردي عن البحرين المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة 99
السيرة الذاتية للمؤلف 119

رموز مصادر الوثائق

وثائق وزارة الخارجية البريطانية	F.O.
وثائق حكومة الهند	Bombay Selections (B.S)
وثائق حكومة بومباي	B.G.
مكتب حكومة الهند	I.O.
مجموعة المعاهدات البريطانية	Treaty series (T.S)
الجريدة الرسمية لعصبة الامم	L.N.O.J.
مجلة القانون الدولي الامريكية	A.J.I.L.
الكتاب السنوي البريطاني للقانون الدولي	B.Y.I.L.
وثائق مداولات مجلس العموم البريطاني	House of Commons Debates
محكمة العدل الدولية الدائمة	P.C.I.J.
محكمة العدل الدولية	I.C.J.

مقدمة الكتاب

في ضوء ما أثير مؤخراً من تصريحات غير رسمية وغير مسئولة في إيران فيما يتعلق بالمطالبة التاريخية المزعومة بتبعية البحرين لايران ، يتقدم المؤلف - الذي كانت له مساهمة كبيرة في التوصل الى حل سلمي لهذا الخلاف باعتباره احد اعضاء الوفد الحكومي المفاوض حينذاك مع حكومة شاه ايران - بهذه الدراسة القانونية الموثقة بشأن طريقة التوصل - خلال عام ١٩٧٠ - الى اتفاق نهائي بين الاطراف المعنية حول حل مشكلة النزاع السياسي والتاريخي بين إيران والبحرين . ويرجع تاريخ إثارة إيران (مملكة فارس سابقاً) لهذا النزاع بشأن مطالبتها بالبحرين ، الى سنة ١٨٢٠ حين عقدت حينذاك حكومة شركة الهند الشرقية - التي كانت تتولى شئون منطقة الخليج باسم الحكومة البريطانية - المعاهدة العامة للسلام لسنة ١٨٢٠ مع شيوخ ساحل عمان . وقد اعترضت حكومة فارس على انضمام شيخ البحرين حينذاك الى هذه المعاهدة وذلك بحجة أن جزر البحرين كانت خاضعة للسيادة الفارسية ولا يجوز لبريطانيا ان تدخل جزر البحرين كطرف في هذه المعاهدة . وقد استندت الحكومة الفارسية الشاهنشاهية الى مبررات سياسية وقانونية - في نظرها - لاثبات أحقية مطالبتها بالسيادة على جزر البحرين . وتكشف هذه الدراسة الحجج السياسية والقانونية لكل طرف في هذا النزاع مع التركيز على الاطار القانوني الذي وافق عليه أطراف النزاع (وهي بريطانيا وايران والبحرين)

والذي ظهـرت ثمـرته نـهائياً بتـاريخ ١١ مـايو ١٩٧٠ حين صـادق مـجلس الامن الدولي في اجتـماعـه في ذلك اليوم بالاجمـاع على تقـرير المندوب الشخصي لأمين عـام الامم المتحدة – حـينذاك السـيـد يوثانت – المعروض على المجلس والذي أكـد فيه – بعـد تحريه للحقـائق في البحرين بشـأن هذا النزاع – وفي اقوى فقرة من استنتاجاته ، بأن «الاغلبيـة السـاحـقـة لشـعـب البـحـرين ترغـب في ان تنال الاعتـراف بذاتها ضـمن دولة مـسـتقلة وذات سيادة تامة ، حرة في ان تقرر بنفسها علاقاتها مع الدول الاخرى» .

وتتكون هذه الدراسة من فـصلين رئيسين هـما : الفصـل الاول المعنون «تحليل قـانوني لـدعوى ايران بالسـيـادة على البـحـرين» . وقـد كـتـب هذا الفصل قبل عام ١٩٦١ باللغـة الانجليـزية كـجزء من الدراسـة المطلوبة لنيل درجـة الدكـتـوراه في القـانون الدولي العـام التـي نالهـا المؤلف بتـاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦١ من جامعـة كيمبردج بانجلترا . وقد طبـعت رسالة الدكـتوراه – مع إدخال تعديلات واضـافات عليها – في عام ١٩٦٨ في شكل كتاب بعنوان «الاوضـاع القـانونية لـدول الخليج العربيـة» . وقـد صـدر هـذا الكتـاب من مطبـعـة جـامـعـة مـانشـستر بانجلترا . أمـا الفـصل الثـاني من هـذه الدراسـة المعنون «طريقـة حل الخلاف بين البـحـرين وايران بوساطة الامين العـام للامم المتحدة» فقد باشر المؤلف كتابته باللغـة الانجليزية في عام ١٩٧٤ وذلك في اعـقـاب حل النزاع بين البـحـرين وايران سلمـيـاً بوسـاطة الامين العـام للامم المتـحـدة في عـام ١٩٧٠ ، كـمـا اسلفـنا . وقـد كـان هذا الفـصـل مع فـصـول إضافية اخرى كتبها المؤلف بين الاعوام ١٩٧٠–١٩٧٤ ، من الاسباب التي دعت المؤلف في عام ١٩٧٤ الى اعادة طباعة كتابه السالف بيانه مع اضافة هذه الفصول المستجدة على هذا الكتـاب ، في شكل مـلاحق . وقـد صـدر هذا الكتاب في شكله الجديد باللغة الانجليزية من دار مطبعة لبنان للنشر – بيروت – وتحت عنوان «دول الخليج العربي : اوضاعها القانونية وعلاقاتها

الدولية» . ثم اعيدت طباعة هذا الكتاب المنقح مرة اخرى في عام ١٩٧٨ في احدى مطابع جمهورية سنغافورة .

ونظراً لعدم اطلاع الجمهور على هذين الفصلين من كتابنا الانجليزي المذكور ، رأينا ترجمة هذين الفصلين من الكتاب الى اللغة العربية وطبعهما ، برفقة الفصلين الاصليين باللغة الانجليزية ، في كتاب منفصل وذلك لتعم الفائدة بالاطلاع على هذه الدراسة الموثقة لدعوى ايران بالسيادة على البحرين ، وطريقة حلها سلمياً عن طريق وساطة الامين العام للامم المتحدة .

وباعتبار هذه الدراسة ، المكونة من الفصلين السالف بيانهما ، دراسة علمية موثقة ، تعتمد أساساً على وثائق الحكومة البريطانية والمراسلات التي تمت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بين المسئولين البريطانيين في الخليج وحكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية من جانب ، والمسئولين لدى مملكة فارس (ايران) من جانب آخر ، بشأن النزاع المتعلق بمطالبة الاخيرة بالسيادة على البحرين التي استمرت بين عام ١٨٢٠ وعام ١٩٧٠ حين توصل اطراف النزاع في ذلك التاريخ الى حل سلمي ونهائي لهذا النزاع ، كما اسلفنا . كما تعتمد هذه الدراسة على وثائق عصبة الامم خلال السنوات ١٩٢٧-١٩٢٩ ووثائق الامم المتحدة وقرارها التاريخي الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الامن الدولي بتاريخ ١١ مايو ١٩٧٠ عندما وضع هذا القرار حداً نهائياً لهذا النزاع التاريخي . ومن الناحية التاريخية ، صادق البرلمان الايراني بمجلسيه التشريعيين على قرار مجلس الامن الدولي بشأن حل الخلاف بين ايران والبحرين وذلك بتاريخ ١٤ ، ١٨ مايو ١٩٧٠ .

وحسب متطلبات البحث العلمي ، خصصنا صفحة في بداية هذا الكتاب تبين شرحاً للرموز المبينة في هوامش هذا الكتاب والتي تشير الى

الوثائق البريطانية الاصلية ووثائق كل من عصبة الامم والامم المتحدة ، وكذلك المصادر الاخرى التي اعتمد عليها هذا الكتاب .

وأخيرا ، لايفوتني أن أنوه بالشكر للأخ الدكتور عبدالله المدني على ترجمته تقرير وينسبير جيوشياردي إلى اللغة العربية .

والله تعالى ولي التوفيق .

د . حسين محمد البحارنة

٢ يناير ٢٠٠٨

الفصل الاول

تحليل قانوني لدعوى إيران بالسيادة على البحرين

التاريخ الدبلوماسي للخلاف الانجلو - ايراني بشأن البحرين[١]

تاريخ البحرين القديم غامض . ويقول المؤرخون الثقاة ان عرب من اليمن استقروا هناك نحو العام ١٩٠٠ قبل الميلاد[٢] . وقبل ظهور الاسلام في القرن السابع للميلاد يبدو ان الفرس وغيرهم من الامم قد سيطروا على الجزيرة بسبب مصائد اللؤلؤ فيها . وبين القرنين السابع والحادى عشر للميلاد كانت الجزيرة جزءاً من الامبراطورية الاسلامية تحت اشراف ولاة من العرب خاضعين لسلطة الخليفة . وبعد سقوط الخلافة العباسية في القرن الحادى عشر خضعت البحرين بسبب قربها من الساحل الشرقي للجزيرة العربية لحكم مختلف الاسر العربية المستقلة حتى مطلع القرن السادس عشر ، عندما احتلها البرتغاليون . وقد حكم البرتغاليون الجزيرة من عام ١٥٢٢ الى عام ١٦٠٢ ، الى ان طُردوا نهائياً من الخليج العربي عام

(١) «ايران» و«فارس» كلمتان مترادفتان تعنيان نفس البلد ، الا ان الاولى هي في الوقت الحاضر الاسم الرسمي للبلاد . وفي هذا الفصل سيرد اسم «فارس» لانه الاسم المستخدم غالباً في الوثائق المتعلقة بهذا النزاع .

(2) Bombay Selections, PP. 1-40, Oestrup J., Al-"Bahrain", Encyclopaedia of Islam, Vol.1 (1913) PP. 584-5.

١٦٢٢ . وفي عام ١٦٠٢ غزا الفرس الجزيرة وبقيت في قبضتهم حتى عام ١٧٨٣ . ولكن حتى خلال تلك السنين لم يكن الاحتلال الفارسي متواصلاً دون انقطاع ، اذ في عدة مناسبات كان المشايخ العرب ينتزعون الجزيرة من الفرس ويحتلونها لفترات وجيزة . وفي عام ١٧١٨ وعام ١٧٢٠ استولى سلطان مسقط على البحرين . وقد خسرت مملكة فارس البحرين نهائياً في عام ١٧٨٣ عندما غزاها شيوخ قبيلة العتوب الذين كانوا متواجدين في مستوطنة (قرية) الزبارة الواقعة على الساحل الشمالي لشبه جزيرة قطر(٣) .

وبقيت سيادة الاسرة الحاكمة الحالية اسرة آل خليفة (المنحدرة من قبيلة العتوب) على البحرين دون انقطاع حتى يومنا هذا .

وبالامكان تقصي الخلاف بين حكومة فارس وبريطانيا بشأن البحرين الى عام ١٨٢٠ ، وذلك عندما عقدت بريطانيا معاهدة السلام العامة لسنة ١٨٢٠ مع حاكم البحرين ومع حكام آخرين في بلدان منطقة الخليج عموماً .

ومع ان مملكة فارس فقدت البحرين لحكام آل خليفة في عام ١٧٨٣ ، إلاّ أنها جددت مساعيها لاسترداد السيطرة عليها . وبسبب ضعفها العسكري خلال تلك الحقبة ، فقد اعتمدت سياسة تشجيع سلطان

---

(١) نفس المصدر ، النبهاني«طريق البحرين» (القاهرة ١٩٢٤) ص ١١-٥٠ ، ٨٧-١٤٠ ، وانظر : وزارة الخارجية البريطانية ١١٨/٦٠ (١٨٤٥) .F.O. 60/118 (1845)

جدول تسلسل الاحداث المرتبطة بالبحرين يُرجع اليها في المصدر المذكور . وتبين هذه السجلات بان احتلال البرتغاليين للبحرين قد جرى ما بين ١٥٢٢ الى ١٦٠٢ وليس ما بين ١٥٠٧ و١٦٢٢ كما ذكر اوستريب Oestrup ، المصدر المذكور .

مسقط على غزو البحرين[1] . وفي تلك المرحلة لم يكن لدى الحكومة البريطانية سياسة محددة ازاء البحرين بل اتخذت موقفاً محايداً ، لا هو دفاعاً عن البحرين ولا هو مؤيداً لمملكة فارس في دعواها[2] .

ولكن الحكومة البريطانية في بومباي قد فوجئت في عام ١٨٢٢ بعقد اتفاقية من دون تفويض بين السلطات الفارسية في شيراز والمقيم البريطاني في الخليج الكابتن وليام بروس «Captain William Bruce» اعترف فيها هذا الاخير بحق مملكة فارس في البحرين . وتتكون هذه الاتفاقية المؤرخة في ٣٠ اغسطس ١٨٢٢ من خمس مواد . وفي المادة ٢ منها اعتبرت البحرين «دائماً تابعة لاقليم فارس» وفي المادتين ٤ و ٥ التزمت الحكومة البريطانية بتزويد حكومة فارس بالسفن الحربية لغرض غزو البحرين واسترجاعها لمملكة فارس[3] .

ولم توافق الحكومة البريطانية في بومباي على هذه الاتفاقية التي لم يسبق بها تفويض . فكتب حاكم بومباي مونتستوارت ايلفنستون

---

(١) وزارة الخارجية البريطانية ١٧/٦٠ ، ١٨٢٠ ، مراسلات بين «و .غرانت كير وهنري ويلوك» يناير-فبراير ١٩٢٠ .

F.O. 60/17,1820 Correspondence between W. Grant Keir and Henry Willock, January-February 1920.

(٢) نفس المصدر ، من حكومة بومباي الى هنري ويلوك ، القائم بالاعمال البريطاني في طهران ، ١٥ ديسمبر ١٨١٩ .

Ibid, Bombay Government to Henry Willock, H. M. G. Charge Affairs at Tehran, 15 December 1819.

(٣) وزارة الخارجية البريطانية ٢١/٦٠ ، ١٨٢٢ اتفاقية شيراز ، ٣٠ اغسطس ١٨٢٢ .

F.O. 60/21, 1822, Treaty of Shiraz, 30 Augest 1822.

«Mountstuart Elphinstone» على الفــور الى الكابتن بروس «Bruce» ، يعرب له فيها عن استغرابه لهذه الاتفاقية التي قال عنها «إنها ليست غير مصرح بها فحسب ، بل هي مخالفة تماماً لآراء الحكومة ولالتزام الثقة العامة» .

كما ندد إيلفنستون ايضاً بالاقرار بحق شاه فارس في البحرين الذي قال عنه «انه لا يوجد أدنى دليل عليه» والذي سيكون ضاراً باستقلال العتوب الذين تربطنا بهم معاهدة صداقة» . وختم كلامه قائلاً انه «لذلك مضطر الى انكار المعاهدة بأوضح الكلمات وأكثرها صراحة . . . والى . . . اقالتكم من منصب المقيم في ابو شهر . . .»(١) .

وبعد انكار مونتستوارت ايلفنستون لاتفاقية «بروس» ، كتب الى شيخ البحرين يعرب له عن أسفه بشأن الاتفاقية ويعلمه بنية بريطانيا الحسنة تجاه البحرين . وقال في كتابه للشيخ :

«أرجو السماح لي بان اؤكد لعظمتكم بان الحكومة البريطانية تعتبر العلاقات مع دولتكم قائمة بنفس القوة التي كانت عليها في البدء وانني ارغب في الحفاظ عليها كاملة غير منقوصة»(٢) .

كما ان شاه فارس ايضا نبذ ، من جانبه ، اتفاقية «بروس» وأعرب عن استيائه من دخول أمير شيراز في اتفاقية مع السلطات البريطانية «دون علمه او ايعاز منه» .(٣)

---

(١) انظر F.O. 60/112,1845 نسخة من رسالة الوزير الى حكومة بومباي الى كابتن بروس Captain Bruce ، المقيم في ابو شهر قلعة بومباي ، ١ نوفمبر ١٨٢٢ .

(٢) انظر .F.O. 248/48 مسودة رسالة من الحاكم Governor in Council الى شيخ البحرين (غير مؤرخة) ، حوالي نوفمبر ١٨٢٢ .

(3) I.O. Persia and Persian Gulf Series, Vol. 35, 25 January 1823, P. 381.

وبعد هذا الحادث توقفت مطالبة مملكة فارس بالبحرين لمدة تزيد على عشرين عاماً ، الى عام ١٨٤٥ عندما قدم رئيس وزراء حكومة فارس «ميرزا آغاسي» مطالبة حكومته بالبحرين في مذكرة منمقة الى الحكومة البريطانية . وقبل الخوض في بحث الاسباب التي أوردها رئيس وزراء مملكة فارس دعماً لقضية حكومته ، تجدر الاشارة ، لاغراض هذا البحث ، الى الاحداث التي وقعت بين الاعوام ١٨٣٠ و ١٨٤٥ والتي يبدو انها أسهمت في تشكيل المطالبة الفارسية بالبحرين .

كانت البحرين خلال هذه الحقبة غير مستقرة داخلياً وخارجياً . فعلى المستوى الخارجي توقف حاكم البحرين عن دفع الجزية التي كان يدفعها في السابق لحكام نجد الوهابيين ، فتأثرت العلاقات بين البحرين والوهابيين ، وفي عام ١٨٣٣ تطور الوضع الى حرب بين البلدين . فشجع عدم الاستقرار المتفشي في البحرين ، بالتعاون مع امام مسقط ، على استئناف تهديدها بغزوها . غير ان شيخ البحرين احبط ذلك التهديد بتفاهمه عام ١٨٣٦ مع الحاكم الوهابي الذي وافق على تزويده «بوحدة من الجند لصد أي غزو أو أية حملة فارسية على البحرين» ، فيما وعد الشيخ بان يدفع جزية ضئيلة الى الحاكم الوهابي .(١)

وكانت الاحوال الداخلية في البحرين مضطربة من عام ١٨٣٠ الى عام ١٨٤٣ بسبب المشاحنات العائلية بين المشايخ والتي اسفرت اخيراً عن قيام الشيخ محمد بن خليفة بطرد عمه الحاكم الشيخ عبدالله خارج البحرين ، مستولياً من بعده على الحكم في البحرين . وقد أمضى الشيخ

---

(١) انظر .F.O. 60/118, 1845

للاطلاع على الترتيب الزمني للاحداث المتعلقة بالبحرين ، الخ انظر المصدر المذكور ، مايو - يونيو ١٨٣٦-١٨٣٩ . .op.cit. May -June 1836-9

عبدالله بقية حياته يحاول استرداد الحكم في البحرين ، طالباً في ذلك مساعدة البريطانيين والفرس وسلطان مسقط . وقد وعده الاخير بالمساعدة ، اما البريطانيون فقد امتنعوا عن التورط في «تلك الخصومات العائلية الداخلية» .(١)

وفي مقابلة جرت بين الكابتن هينيل «Captain Hennell» المقيم البريطاني في ابو شهر وحاكم ابوشهر ، قال الكابتن هينيل للحاكم الفارسي ، بصريح العبارة ، انه يعتبر النزاع كمسألة عائلية ، ولذلك «ما دام انه محصور فيما بينهم (شيوخ الاسرة الحاكمة) وبما ان السلام في البحر لم يتعكر صفوه من جراء ذلك ، فاننا لا ننحاز الى جانب دون آخر» .(٢)

وعندما علمت الحكومة البريطانية بان حاكم اقليم فارس يُعد لحملة عسكرية يُريد انفاذها الى البحرين لدعم حاكمها السابق الشيخ عبدالله - الذي يبدو انه وعد حاكم ولاية فارس إنه مستعد لقبول الوصاية الفارسية اذا ساعدوه في استرداد الحكم في البحرين - صدرت تعليمات جديدة من حكومة الهند الى السلطات البريطانية في الخليج لمواجهة الظروف الجديدة الناجمة عن أي تدخل فارسي في شؤون البحرين(٣) . وقد حظي

---

(1) F.O. 60/98, 1843, Kemball to Sheil, 3 October 1843, F.O. 60/103, Sheil to Aberdeen, 25 January 1844.

(٢) نفس المصدر ، من هينيل الى شيل ، ٢٣ ديسمبر ١٨٤٣ . Ibid, Hennell to Sheil, 23 December 1843.

(٣) للاطلاع انظر F.O. 60/102, 1844, Lt-Col. Sheil, No. 23, F.O. 1May 1844.
(مقتطفات من التعليمات الصادرة عن المجلس الهندي)

F.O. 248/116, Bombay Castle, 29 February 1844, to the Secret Committee, East India Company.

هذا الخط السياسي الوارد في هذه التعليمات بموافقة وزير الخارجية البريطاني في لندن اللورد أبردين «Lord Aberdeen» الذي بعث بمذكرة الى الوزير البريطاني المفوض في طهران الكولونيل شيل «Lt-col Sheil» يؤيد فيها التعليمات الصادرة عن حكومة الهند ويضيف قائلاً :

«ما لم يكن في وسع مملكة فارس ان تثبت أن لها حقاً واضحاً لا جدال فيه في السيادة على البحرين وانها مارست هذه السيادة دون انقطاع في ظل أسرة القاجار وان سياستها الحالية نتيجة لذلك ترمى الى الحفاظ على مطالبها المشروعة وليس لتأكيد مطلب لا اساس له في القانون ، وفي أي مشروع من هذا القبيل ينبغي على مملكة فارس أن تكون مستعدة لمجابهة معارضة فعالة من جانب الحكومة البريطانية في الهند»(١) .

وطلب اللورد أبردين من «شيل» أيضاً ان يبلغ الوزير الفارسي بان حكومة صاحبة الجلالة قد علمت بأسف ما ذكر عن نية حكومة الشاه المشاركة في المنازعات المتعلقة بحكومة البحرين ، وبان الحكومة البريطانية تنظر الى ذلك بكثير من الغيرة . . .»(٢) .

وعلى الفور ، رد رئيس الوزراء الفارسي الحاج ميرزا آغاسي على مذكرة اللورد ابردين بتصريح في ١٥ مارس ١٨٤٤ حاول فيه عرض ادلة حكومته على حق مملكة فارس في ملكية البحرين وسيادتها عليها .

ويمكن تلخيص حجج الحكومة الفارسية على النحو التالي :

أولاً – «إن الخليج الفارسي من بدء شط العرب الى مسقط يخص مملكة فارس ، كما ان جميع جزر ذلك البحر دون استثناء ، ودون مشاركة

---

(١) للاطلاع انظر المذكرة من ابردين الى شيل ١ مايو ١٨٤٤ .

F.O. 248/116, 1844. Aberdeen to Sheil, May 1844.

(٢) نفس المصدر .

من اية حكومة اخرى ، تخص بلاد فارس بدلالة انكم بلغتكم تسمون هذا البحر «الخليج الفارسي» .

ثانياً – «كانت البحرين دائماً تحت سلطة حاكم اقليم فارس منذ عام ١٣٠٠ للميلاد» . ولكنه اضاف يقول «في بدء عهد صاحب الجلالة الشاه الراحل ، جاء عرب بني عتبة . . . وغزوها» . «ومن هذه القبيلة ذاتها . . . كانت الهدايا ترسل بوجه عام الى حاكم اقليم فارس» .

ثالثاً – «ان جميع الكتب الاوربية والتركية للجغرافيا وكذلك كتب الرحالة تعتبر البحرين فارسية» .

رابعاً – ان اتفاقية «بروس» لعام ١٨٢٢ اعترفت بملكية مملكة فارس للبحرين(١) .

ورداً على الاستفسارات التي طرحها مجلس حكومة الهند بشأن النقاط التي اثارها رئيس وزراء حكومة فارس في تصريحه عن البحرين ، ابدت اللجنة السرية لشركة الهند الشرقية الملاحظات التالية تفنيداً للادعاء الايراني :

أولاً – «بخصوص النقطة الاولى تعتبر الحكومة البريطانية مشايخ البحرين سلطات مستقلة» بعد احتلالهم للجزيرة في عام ١٧٨٣ . وكانت حكومة محمد علي المصرية قد رمت الى امتلاكها غير ان

---

(١) للاطلاع انظر

F.O.60/113 Sheil to Aberdeen, 18 March 1845, F.O.60/118, East India House, 31 July 1845,

في الرد على مجلس الهند ، F.O. 31 May 1845 الرسالة المرفقة مؤرخة في ١٥ مارس ١٨٤٤ ، من رئيس وزراء الحاج ميرزا آغاسي .

الاعتراض البريطاني الذي لم يشر الى مملكة فارس ، هو الذي ردعها عن ذلك . وكان امام مسقط يطالب بها تكراراً ، ولبضع سنين كانت تدفع له جزية . اما محاولة اقامة حجة على اسم الخليج فمكشوفة للملاحظة واضحة جلية وهي ان البحر الاحمر هو الخليج العربي ، وليس ثمة من يجرؤ على الزعم بان جميع الجزر فيه تخص شبه جزيرة العرب» .

ثانياً – «ربما ان البحرين كانت تابعة لاقليم فارس يوم كانت الجزيرة فعلاً في حوزة الفرس . غير ان الزعم بأنها كانت في حوزتهم منذ عام ١٣٠٠ للميلاد فمخالف لافضل الادلة التي يمكن ابرازها حول هذا الموضوع» .

ثالثاً – «خلال الحقبة التي يعترف فيها بأن البحرين كانت في حوزة الفرس كان من الطبيعي للرحالة ان يتحدثوا عن الجزيرة باعتبارها ملكاً فارسياً . فالرحالة شاردان «Chardin» يتحدث عن تنازل البرتغاليين عن البحرين للفرس في عام ١٦٢٥ . . .» .

رابعاً – «اما بالنسبة الى معاهدة الكابتن بروس ، فتشير اللجنة السرية ان لا أهمية قانونية لها اطلاقاً اذ تم التنصل منها صراحة واقيل «بروس» من منصبه لانه ابرمها دون تفويض»[١] .

وخلصت هذه اللجنة من الحجج المتقدمة الى القول ان مملكة فارس لا تملك دعوى شرعية بالسيادة على البحرين . وعندما سمعت الحكومة البريطانية بتعليق حكومة الهند على مذكرة رئيس وزراء حكومة فارس آثرت عدم تقديم رد رسمي عن وجهات نظرها على هذه المذكرة . ولم تلح

(١) للاطلاع انظر F.O. 60/118, op.cit ملاحظات اللجنة الخاصة لشركة الهند الشرقية ٣١ يوليو ١٨٤٥ .

حكومة فارس في القضية أكثر من ذلك وأهمل الموضوع الى حين .

ونتيجة لاستمرار القلاقل في المنطقة خلال تلك الحقبة من الزمن ، لاحت لرئيس وزراء حكومة فارس فرصة اخرى لتقديم احتجاج جديد عام ١٨٤٨ الى الوزير البريطاني المفوض في طهران على اساس ما زعم انه تدخل من جانب المقيم البريطاني في بوشهر في شؤون البحرين . وحقيقة هذا الزعم هي ان حاكم الجزيرة الشيخ محمد كان في السنة السابقة لتاريخ الاحتجاج ، قد فاتح المقيم البريطاني طالباً مساعدة بريطانية ضد عدوان كان يخشاه على بلاده من عمه حاكم البلاد السابق واتباعه الذين كانت تساندهم حكومة فارس لاسترداد الحكم في البحرين . وقد عرض المقيم ، ادراكاً منه لاصالة مخاوف الشيخ محمد ، تقديم مساعدة عسكرية للبحرين في حال وقوع عدوان فارسي عليها . وعندما احتجت الحكومة الفارسية على هذه المباحثات التي جرت بين الشيخ محمد والمقيم البريطاني ، قام الوزير البريطاني المفوض ، بناءً على تعليمات كان قد تلقاها في السابق من حكومة بلاده ، بتقديم مذكرة مؤرخة في ٧ فبراير ١٨٤٨ الى الحكومة الفارسية جاء فيها : «انه يطلب من الحكومة الفارسية اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع وقوع أي عدوان على البحرين ، لأن حكومته لا تعترف بصحة الدعوى التي تقدمت بها حكومة فارس بشأن السيادة على تلك الجزيرة (١) .

---

(١) للاطلاع انظر F.O. 60/136 Farrant to Viscount Palmerston من فرانت الى الفيكونت بالمرستون ، ١٧ فبراير ١٨٤٨ . مقتطف من رسالة «الحاج ميرزا آغاسي» الى «الكولونيل فرانت» المؤرخة في ٢ فبراير ١٨٤٨ ، نفس المصدر ، من الفيكونت بالمرستون الى فرانت ، ٢ مايو ١٨٤٨ (وفي هذا الاتصال ابلغ «بالمرستون» «فرانت» عن موافقته على رد الاخير على رسالة «الحاج ميرزا آغاسي» .

وعلى الصعيد الداخلي في البحرين ، استمرت الحالة في البحرين غير مستقرة بسبب الخلافات الداخلية . ونظراً لان وضع الحاكم الشيخ محمد كان مزعزعاً ، وفي سبيل تعزيز سيطرته ودرء دسائس جيرانه الطامعين ، طلب الشيخ محمد من المقيم البريطاني ان يضع بلاده تحت حماية بريطانيا(١) . غير ان الحكومة البريطانية اعتذرت عن تلبية هذا الطلب(٢) . وعندئذ حوّل الشيخ محمد وجهه نحو الحكومة التركية عارضاً عليها ان يصبح «تحت سيادة او حماية الباب العالي»(٣) . وحدث بعد مفاتحته لتركيا ان تورط في صراع بحري مع الحاكم الوهابي ، «الامير فيصل» ، الذي جهز حملة لمهاجمة البحرين بعد ان امتنع الشيخ محمد عن دفع الجزية له . وعندما ادرك الشيخ الحاكم ، في تلك الظروف ، انه خسر عطف الحكومة البريطانية نظراً لنشاطاته البحرية ، ورغبة منه في صد الهجوم الوهابي ، بدأ محاولة للايقاع بين فارس وتركيا بمطالبة البلدين معاً بالمساعدة والحماية ضد مخططات الوهابيين تجاه البحرين(٤) .

وقد نظرت الاوساط الدبلوماسية في كل من حكومتي تركيا وفارس بعين الاستحسان الى نداء الشيخ محمد بصدد المساعدة العسكرية . وسرعان ما ارسلت حكومة فارس وكيلاً الى البحرين لرعاية مصالحها

---

(١) F.O. 60/145, Farrant to Palmerston, من فرانت الى بالمرستون ، ٢٣ مايو ١٨٤٩ ، الرسالة المرفقة مؤرخة في (١٥ ربيع الاول) ١٩ فبراير ١٨٤٩ ، من «الشيخ محمد بن خليفة» حاكم البحرين ، الى المقيم البريطاني ، «الميجور هنيل Major Hennell» ، ورد الاخير على الشيخ في ٢٨ فبراير ١٨٤٩ .

(2) .F.O. 60/143, Foreign Office, to Farrant, 1 August 1849

(3) F.O. 60/157, Palmerston to Caming, Foreign Office, 12 February 1851.

(4) F.O. 60/170 Sheil to Earl of Malmesburg, 11 May 1852.

هناك . ومن جانبه ، حاول الشيخ محمد تملق حكومة الفرس بان رفع رايتهم على مرفأ المنامة الرئيسي في البلاد ، كما بعث في ابريل ١٨٦٠ برسالتين احداهما موجهة الى الشاه والثانية الى الحاكم العام لاقليم فارس يعرب فيهما عن ولائه للتاج الفارسي[١] .

ولكن من المفيد القول في هذا المقام ان الشيخ محمد كان يستعد في اعقاب وصول الوكيل الفارسي الى البحرين ، لاستقبال مبعوثين اتراك . وتملقاً لهم دورهم واظهاراً لولائه لهم ، انزل الشيخ الحاكم الراية الفارسية من على المرفأ الرئيسي ليرفع مكانها الراية التركية .

ويستنتج من تصرفات الشيخ محمد انه لم يكن مخلصاً بأي حال من الاحوال في ولائه لا لفارس ولا لتركيا . فكان على حد قول المقيم البريطاني حينذاك الكابتن فليكس جونز «Captain Felix Jones» «يلعب على نحو سريع وطائش مع كافة الاطراف» لاغراضه الخاصة[٢] .

وتأكيداً لهذا التحليل لتصرف الشيخ محمد ، يمكن ان نسوق الادلة التالية :

اولاً – في رسالة عاجلة بعث بها القائم بالاعمال البريطاني في طهران الى وزير الخارجية البريطاني تحدث عن موقف الشيخ محمد تجاه البعثة الفارسية فقال «يبدو . . . ان رئيس البحرين «The Chief of Bahrain» ليس مخلصاً . . . في اظهار ولائه للحكومة الفارسية . وهو يتحدث عن الراية الفارسية بازدراء ، ويعلن انه يقف في صف الاقوى ، وانه مستعد في ظروف طارئة

---

(١) للاطلاع انظر F.O.248/251. رسالتين من الشيخ محمد بن خليفة مؤرختين في ٩ و١٢ ابريل ١٨٦٠ الى الحاكم الفارسي لاقليم فارس والى الشاه على التوالي .

(2) F.O. 60/249, Felix Jones to Sir Henry Rawlinson, 17 April 1860.

معينة الى الاعتراف بسيادة تركيا»(١) .

ثانياً - رفع المقيم البريطاني في البحرين الى المقيم البريطاني في بوشهر تقريراً يذكر فيه ان الشيخ محمد قال للمبعوثين الاتراك :

«لم اعطهم (أي الفرس) وعوداً ملزمة . اما اذا كان بوسعهم ان يفعلوا ما اريد فسأكون إلى جانبهم ، والا فلا شأن لهم معي ، وكذلك الامر بالنسبة الى رايتهم فبوسع عبد ان ينزلها»(٢) .

اما وجهة نظر بريطانيا بشأن البعثتين الفارسية والتركية الى البحرين فقد اوضحها في ذلك الوقت السير هنري رولنسون «Sir Henry Rawlinson» الوزير البريطاني المفوض في طهران الذي حلل الموقف في البحرين على النحو التالي :

«يبدو ان الوضع الطبيعي للبحرين لبضع سنوات مضت ، ان تتقدم ثلاث سلطات متنافسة هي باشا بغداد والامير الوهابي والامير حاكم اقليم فارس بادعاءات بولاء الجزيرة لهم وان يسعوا سواء بالترهيب او بالدسيسة لطمس استقلال الشيخ» .

ويمضي الوزير البريطاني فيشير الى الخط السياسي الواجب اتباعه ازاء هذه الحالة فيقول : «ان الاعمال العدوانية ضد البحرين من اية جهة كانت يجب ان نتصدى لها بقوة السلاح ، في حين ان العرض الطوعي لولاء الشيخ لأية دولة يجب ان نتجاهله باعتباره ليس ذا أهمية عملية طالما انه

---

(1) F.O. 60/249, Captain Lewis Pelly to Lord Russell, 23 May 1860.

(٢) نفس المصدر . انظر خلاصة ترجمة الرسالتين المرسلتين من «الحاج جاسم» المقيم البريطاني في البحرين الى فليكس جونز «Felix Jones» المؤرختين في ٢٣ و ٢٥ ابريل ١٨٦٠ .

لم يعقبه احتلال عسكري»[١] .

ووفقاً لهذا الخط السياسي قال السير هنري رولنسون «Sir Henry Rawlinson» في مقابلة له مع الشاه الفارسي : «لا يتوقع من الحكومة البريطانية تحت أي ظرف ان توافق على انتقال السيادة على البحرين الى التاج الفارسي ، ذلك لاننا تعاقدنا على بعض الالتزامات مع المشايخ العرب في الجزيرة باعتبارهم رؤساء مستقلين ، ولان الحفاظ على استقلالهم لا يمكن الاستغناء عنه لنجاح خطط اعمال الشرطة البحرية في الخليج الفارسي التي نضطلع بكثير من المشقة والكلفة بها»[٢] .

ولم تكن الحكومة البريطانية راضية عن تصرف «الشيخ محمد» ، حاكم البحرين ، الذي نتيجة لطلباته بالمساعدة العسكرية من حكومتي فارس وتركيا ، ولاعتدائه على قطر خلافاً لاتفاقية عام ١٨٦١ ، قد حفز السلطات البريطانية في الخليج على اتخاذ اجراء عسكري ضد البحرين وخلع الشيخ محمد من الحكم وطرده من البحرين[٣] . وقد اثارت هذه العملية العسكرية ضد البحرين التي قام بتنفيذها المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل بيلي «Lt-Col Pelly» احتجاجاً غاضباً في ١٩ نوفمبر ١٨٦٨م من قبل ممثل وزارة الخارجية الفارسية في اقليم فارس . فقد ندد

---

(١) للاطلاع انظر F.O. 60/249, Sir Henry Rawlinson to Captain Felix Jones, 4th May 1860.

(٢) للاطلاع انظر

F.O.60/249, Sir Henry Rawlinson to Captain Felix Jones, 4th May 1860, Sir Henry Rawlinson to Lord Russell, 10th May 1860.

(٣) للاطلاع انظر F.O. 248/247 Lewis Pelly to Charles Alison. الوزير البريطاني في طهران ، ٢٨ ديسمبر ١٨٦٨ .

بالاجراء البريطاني ضد حاكم البحرين باعتباره اجراء مطلقاً ومستقلاً ينتهك الحقوق الدامغة والثابتة للحكومة الفارسية بالنسبة الى ملكية البحرين» [1] بيد ان السلطات البريطانية تجاهلت الاحتجاج الفارسي واستمرت المراسلات حول الشكاوى الفارسية بين الحكومتين الفارسية والبريطانية دون ان تسفر عن نتيجة .

وقد دخل الجدل والخلاف الانجلو-فارسي حول البحرين مرحلة جديدة عندما اصبح موضع مفاوضات مسهبة في لندن . وكانت نقطة الانطلاق لهذه المفاوضات مذكرة احتجاج قدمها القائم الفارسي في ١٣ ابريل ١٨٦٩ الى وزير الخارجية البريطاني اللورد كلاريندون «Lord Clarendon» . وكرر القائم بالاعمال الفارسي شكاوى حكومته الشديدة من تصرفات «الكولونيل بيلي» في البحرين ، وقدم لوزير الخارجية البريطاني كبرهان على سيادة مملكة فارس على البحرين ، رسالتين من الشيخ محمد الحاكم المخلوع ، يعترف فيها بالولاء للتاج الفارسي[2] .

وعندما تسلم اللورد كلاريندون الاحتجاج الفارسي اتصل بدوق ارغيل «Duke of Argyll» ، وزير الدولة في الهند ، طالباً منه رأيه في موضوع الوضع السياسي للبحرين وعلاقاتها مع شاه فارس . ونظراً لاهمية جواب دوق ارغيل من حيث انه شكل الاساس الرئيسي لمذكرة اللورد كلاريندون الى حكومة فارس حول القضية ، يجدر البحث في النقاط

---

(١) انظر F.O. 248/247 خلاصة مترجمة لرسالة مؤرخة في ١٩ نوفمبر ١٨٦٨ من «ميرزا محمد علي خان» الوكيل الايراني للشئون الخارجية ، شيراز الى الكولونيل لويس بيلي Lt-Col-Lewis Pelly . وانظر ايضاً نفس المصدر ، للاطلاع على قرار سكرتير حكومة الهند بتاريخ ٢٨ اكتوبر ١٨٦٨ والذي يوافق فيه على اجراء «بيلي» ضد شيخ البحرين .

(٢) انظر اعلاه ص ٢٦ .

الرئيسية التي تضمنها هذا الرد . قال الدوق في رده :

«لقد امتنعت الحكومة البريطانية بعناية حتى الآن عن الاعتراف بصورة مباشرة او غير مباشرة بصحة الدعوى التي تقدمت بها حكومة فارس في عدة مناسبات بحق السيادة على البحرين . ثم ان شيخ البحرين ، بصفته حاكماً مستقلاً ارتبط بالتزامات تعاهدية تجاه الحكومة البريطانية لمكافحة القرصنة والحرب وتجارة الرقيق ، وهي التزامات لا يستغنى عنها لنجاح اجراءاتنا في مجال الشرطة البحرية الذي يمتلك الحاكم المحلي للبحرين بصددها مصادر بحرية كبيرة وهو وحده المختص بضمان تنفيذها» .

إن العبارة الاخيرة من جواب اللورد «ارغيل» تتضمن اقتراحاً بانه قد يكون من الضروري اشعار حكومة الشاه «من قبيل المجاملة» بالاجراءات التي قد تتخذها الحكومة البريطانية في المستقبل ضد سلوك شيخ البحرين(١) . ويبدو ان هذا القول قد حظي بقبول «اللورد كلاريندون» الذي نظراً للعلاقات الودية القائمة بين حكومته وشاه فارس ، بعث بمذكرة معتدلة ومهذبة بتاريخ ٢٩ ابريل ١٨٦٩ الى القائم بالاعمال الفارسي ، وقد جاء فيها :

«ان الحكومة البريطانية على اتم الاستعداد للاقرار بان حكومة الشاه قد احتجت على تجاهل السلطات البريطانية لحق حكومة فارس بالسيادة على البحرين ، وانها تولى ذلك الاحتجاج الاهتمام المطلوب» .

ولكن بعد الاشارة الى طبيعة الارتباطات التي عقدها شيخ البحرين مع الحكومة البريطانية ، اضاف «كلاريندون» في مذكرته قائلاً :

---

(1) F.O. 248/251. India Office to Rt Hon., E. Hammond, Foreign Office, 21 April 1869.

«اذا كانت الحكومة الفارسية مستعدة للاحتفاظ بقوة كافية في الخليج لهذه الاغراض (أي لقيام باعمال الشرطة في الخليج) ، فانها تعفي هذه البلاد (أي بريطانيا) من واجب متعب ومكلف ، اما اذا لم يكن الشاه مستعداً لتولي هذه الواجبات فان حكومة صاحبة الجلالة لا تفترض ان صاحب الجلالة يرغب في تشجيع الاضطرابات والجرائم في هذه المياه بتركها دون عقاب» .

وبعد ان يؤكد «كلاريندون» للقائم بالاعمال الفارسي المشاعر الودية التي تكنها حكومته لحكومة الشاه يمضي فيقدم التنازلات التالية :

«كلما كان ذلك عملياً ، ستقوم حكومة صاحبة الجلالة بابلاغ الحكومة الفارسية مقدماً بأية اجراءات قسرية قد يجعل تصرف شيخ البحرين اتخاذها ضده ضرورياً»[١] .

وما ان تسلم القائم بالاعمال الفارسي مذكرة كلاريندون حتى كتب الى حكومته يعرب لها عن رضاه التام على مضمونها . واستخلصت حكومة فارس من مذكرة كلاريندون ، كما سيتضح فيما بعد ، ما يشكل اعترافاً بريطانيا بدعوى الحكومة الفارسية بالبحرين .

وعدا احتجاجات طفيفة من حكومة فارس في مناسبات قليلة خلال القرن التاسع عشر السالف بيانها ، بقي الجدل الانجلو-فارسي (الايراني) على البحرين جامداً دون ان يطرأ أي تغيير عليه بعد مذكرة «كلاريندون» في عام ١٨٦٩ وذلك لفترة تزيد على خمسين عاماً ، الى ان احيته الحكومة الفارسية من جديد عام ١٩٢٧ . وقد اتخذت الدعوى الفارسية

---

(١) انظر

F.O.248/251. Lord Clarendon to Haji Mohsin Khan, Persian Charge d', Affairs, 29 April 1869

(الايرانية) هذه المرة قدراً كبيراً من الخطورة وذلك عندما احتجت الحكومة الفارسية على المادة السادسة في معاهدة جدة المؤرخة في ٢٠ مايو ١٩٢٧ المعقودة بين بريطانيا وملك المملكة العربية السعودية (ملك الحجاز ونجد سابقاً) . وقد جاء في المادة السادسة من هذه المعاهدة التي اثارت احتجاج الحكومة الفارسية ، الآتي : «يتعهد جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتهما بالحفاظ على علاقات سلمية وودية مع الكويت والبحرين . . . المرتبطتين بعلاقات تعاهدية خاصة مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية»(١) .

وجاء في مذكرة الاحتجاج الفارسية المؤرخة في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧ الموجهة الى الحكومة البريطانية :

«بما ان البحرين هي دون جدال من ممتلكات مملكة فارس . . . فان المادة المذكورة ، تشكل فيما يتعلق بالبحرين انتهاكاً لوحدة فارس الاقليمية» .

ومضت مذكرة الاحتجاج تقول :

«ولهذا فان الحكومة الفارسية تحتج بشدة على ذلك الجزء من المعاهدة المشار اليه ، وتنتظر من الحكومة البريطانية اتخاذ الخطوات اللازمة لابطال مفعوله» .

وبناءً على طلب حكومة فارس ، تم توزيع مذكرة الاحتجاج هذه على جميع الدول الاعضاء في عصبة الامم في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٧ . وقد لفتت الحكومة الفارسية نظر هذه الدول بنوع خاص الى المادة العاشرة من ميثاق العصبة التي «تضمن الوحدة الاقليمية للدول الاعضاء في العصبة»(٢) .

وقد رد السير اوستن تشمبرلين «Sir Austen Chamberlain» وزير

---

(1) Treaty Series, No. 25 (1927), Cmd.2951.

(2) L.N.O.J., May 1928, PP.605-6.

خارجية بريطانيا حينذاك على الاحتجاج الفارسي في ١٨ يناير ١٩٢٨ فأنكر بشدة وجود «أي اساس صحيح يقوم عليه او يمكن ان يقدم على اساسه ادعاء الحكومة الفارسية بالسيادة على البحرين»(١) .

أما حكومة فارس التي لم يرضها الرد البريطاني ، فقد عمدت الى ارسال مذكرة جديدة في ٢ اغسطس ١٩٢٨ كررت فيها حججها السابقة .

وفي ١٨ فبراير ١٩٢٩ رد وزير خارجية بريطانيا رداً بليغاً فند فيه الحجج الفارسية من الناحيتين القانونية والتاريخية(٢) .

وتعتبر المذكرتان الفارسيتان بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧ وبتاريخ ٢ اغسطس ١٩٢٨ مع الردين البريطانيين بتاريخ ١٨ يناير ١٩٢٨ وبتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢٩ ، وثائق مهمة بالنسبة الى هذه الدراسة للدعوى الفارسية (الايرانية) بالسيادة على البحرين لانها تتضمن وجهات النظر البريطانية والفارسية (الايرانية) حول هذه القضية .

التحليل القانوني لدعوى إيران بالسيادة على البحرين:

يبدو من الحقائق الوارد ذكرها آنفاً ان الامور القانونية الجوهرية التي تثير التساؤل في هذه الدعوى هي :

اولاً : هل خضعت البحرين للسيادة الفارسية عليها قبل عام ١٧٨٣؟

ثانياً : اذا كان الرد ايجابياً ، فهل فقدت الدولة الفارسية في وقت من الاوقات ملكيتها او سيادتها على البحرين؟

أمّا بالنسبة الى السؤال الاول ، فان الاساس الذي يمكن الاستناد اليه في القول ان الدولة الفارسية امتلكت البحرين او بسطت سيادتها عليها ،

---

(1) L.N.O.J., May 1928, PP. 606-7.

(2) L.N.O.J., September 1928, PP. 1360-3.

يكون عن احدى طريقين : ١- الاحتلال أو ٢- الغزو[١] .

١- الاحتلال (Occupation) : الاحتلال كوسيلة لامتلاك الارض او الاقليم يسري مفعوله اذا كانت الارض لا مالك لها (أي انها لا تشكل جزءاً من ممتلكات دولة آخرى)[٢] . هناك قضيتان يمكن الاعتماد عليهما بالنسبة الى احراز الملكية عن طريق الاحتلال وهما قضية جزيرة كليبرتون (١٩٣٢) بين المكسيك وفرنسا ، وقضية غرينلاند الشرقية (١٩٣٣) بين الدنمارك والنرويج .

والمبدأ العام المقبول في هاتين القضيتين هو انه «الى جانب النية للاحتلال فان الحيازة الفعلية ، لا الاسمية ، تعتبر شرطاً ضرورياً للاحتلال» [٣] وثمة عنصران ضروريان لاثبات صحة الحق في السيادة عن طريق الاحتلال ، وهما «النية والارادة لممارسة مثل هذه السيادة واظهار اعمال الدولة في الاقليم[٤] وهذا بمثابة الاحتلال الفعال او «السيطرة

---

(١) يعترف القانون الدولي بخمسة اشكال قانونية لاكتساب ملكية الاقليم وهي الاحتلال ، الفتح ، التنازل عن الاقليم ، التقادم والاضافة . للاطلاع انظر Oppenheim, PP. 543-6, Hall, P.125. ويُعتبر كل من الاحتلال والفتح باعتبارهما وسيلتين لاكتساب الاقليم ، ذا صلة بهذا البحث .

(2) Brierly, P.151, Schwarzenberger, PP.296-7.

(٣) انظر قرارات التحكيم حول السيادة على جزيرة «كليبرتون» .

Arbitral Award on the Sovereignty of the Cliperton Island, A.J.I.L., 26 (1932) P. 390.

(٤) انظر الوضع القانوني لجرينلاند الشرقية (١٩٣٣) منشورات محكمة العدل الدولية الدائمة ، سلسلة أ/ب رقم ٥٣ ص ٦٢-٦٣ .

Legal Status of Eastern Greenland (1933), P.C.I.J., Series A/B No. 53, PP.62-3.

فعالة»[١] ولهذا قيل ان كون وجود أرض تحت سلطة دولة اخرى لا قيمة ه اذا كانت تلك الدولة قد تخلت عن الارض ، بمعنى انها لم تعد تمارس عليها اية صفة قانونية[٢] وليس من الضروري ان يكون التخلي عن لارض المكتسبة طوعياً ، بل يكفي اذا توقفت تلك الدولة عن ممارسة لعنصر الآخر وهو اظهار اعمال الدولة في الاقليم[٣] . ولكن يمكن القول ، استثناء لهذا المبدأ ، إنه في حالة الارض غير المأهولة (كالجزر الصغيرة او الجزر الصخرية الخ . . .) فان العنصر الآخر لممارسة سلطة الدولة بشكل ايجابي ليس مطلوباً . ولذلك تقرر في قضية «كليبرتون» بالنسبة الى فرنسا انها لم تفقد حقها في جزيرة كليبرتون غير المأهولة ، «نتيجة تركها للجزيرة فيما هي لم تقصد اطلاقاً التخلي عن الجزيرة ، وبحكم كونها لم تمارس سلطتها هناك بشكل ايجابي لا يعني ضمناً فقدان الملكية التي سبق وتأكدت تماماً[٤] .

وفي قضية البحرين التي هي ارض مأهولة ، فان عنصري النية في الاحتفاظ بالارض والممارسة الايجابية لسلطة الدولة مطلوبان لاثبات حق مملكة فارس في الجزيرة . وقد قال كاتبان ايرانيان تأييداً لادعاء بلدهما ان

---

(1) Schwarzenberger, PP.298-9, Waldock, C.H.M. "Disputed Sovereignty in the Falkland Dependencies"B.Y.I.L., 25 (1948), PP. 334-5.

(2) Schwarzenberger, P. 297.

(3) Schwarzenberger, P. 298, Brierly, P. 152.

(٤) المصدر المذكور اعلاه . A.J.I.L. (1932) op.cit, PP.390-4.

وانظر ايضاً Schwarzenberger, P.298.

حيث يستشهد من قرار التحكيم بما يلي : «في حالة جزيرة مهجورة وغير مأهولة ، كجزيرة كليبرتون ، فان استعراض أولي للسيادة قد يكفي للاحتفاظ بالحق» .

فارس لم تتخل اطلاقاً عن البحرين بعد احداث عام ١٧٨٣ ، وما زالت محتفظة بهذه النية[1] . غير ان هذه النية او مجرد تأكيد الحق من جانب بلاد فارس ليس كافياً ، اذا لم يُستتبع بممارسة لسلطة الدولة في البحرين بعد عام ١٧٨٣ . ويشير مجيد خضوري عن حق الى ان قضية البحرين «تشبه قضية جزيرة بالماس اكثر من قضية جزيرة كليبرتون»[2] . ذلك لانه في هذه القضية التي سيرد شرحها فيما بعد ، يشترط توافر مبدأ الادارة أو الاستعراض السلمي المتواصل للسلطة «Peaceful display of authority» كأساس لثبوت الحق في الارض المأهولة او الاقليم المأهول .

٢- الغزو (Conquest) : اذا لم تكن مملكة فارس قد اكتسبت ملكية البحرين على اساس الاحتلال ، فهل اكتسبتها عن طريق الغزو؟ ان التقييم القانوني لهذا السؤال يقتضي التنويه بالشروط المطلوبة لحيازة ارض عن طريق الغزو .

يُعرَّف الغزو بانه «اكتساب ارض للعدو عن طريق اخضاعها اخضاعاً كاملاً ونهائياً واعلان الدولة الغازية عن نيتها في ضم الارض اليها»[3] .

---

(١) اسماعيلي ، مالك : «الخليج الفارسي وجزر البحرين» (١٩٣٨) ص ٢٠٠-٢٠٤ ، ادامیات فريدون : جزر البحرين ، دراسة قانونية ودبلوماسية للخلاف البريطاني-الايراني ، (١٩٥٥) ص ٢٢٩ .

Esmaili, Malek: Le Golfe Persique et Les iles de Bahrein (1938) PP. 200-4

Adamiyat, Fereydoun, Bahrain Island, A Legal and diplomatic Study of the British Iranian Controversy (1955), P.229.

(٢) خدوري م : «مطالبة ايران بالسيادة على البحرين» .

Khadduri, M., "Iran's Claim to Sovereignty of Bahrain", A.J.I.L., 45 (1951) P. 638.

(٣) انظر Brierly, op.cit P.155.

ويقول «نورمان هيل» ان الاكتساب بالغزو يقتضي ثلاثة عناصر :

«الحيازة الفعلية على اساس القوة واعلان النية في الاحتفاظ بالارض والقدرة على الاحتفاظ بها»[(١)] .

وهذا يعني بوضوح ان الملكية عن طريق الغزو تسقط نتيجة غزو آخر من قبل دولة أخرى قادرة على الاحتفاظ بالارض ضد الغازي السابق .

ويقول «اوبنهايم» - استاذ القانون الدولي الشهير بجامعة كيمبردج - إن الغزو وحده لا يمنح الدولة الغازية السيادة على الارض المفتوحة ، على الرغم من ان مثل هذه الارض واقعة عن طريق الغزو تحت سلطان الغازي . فالغزو هو مجرد طريقة لحيازة الارض اذا كان الغازي بعد ترسيخه للغزو ، قد الحق الارض رسمياً به»[(٢)] .

وبناءً على ما تقدم من مباديء القانون الدولي ، فان من ينجح في اخضاع ارض كانت اصلاً قد اكتسبت عن طريق الغزو ، اذا ضم الارض اليه وارسى سلطة دولية فعالة ، فله حق في الارض افضل من خصمه المهزوم . وهكذا يمكن القول جدلاً وافتراضاً ، انه حتى ولو ان مملكة فارس اكتسبت حقاً شرعياً في البحرين عن طريق الغزو ، فانها لم تكن قادرة على الاحتفاظ بهذا الحق والتمسك به وصد الاخرين عنه . فبطردها وطرد واليها من البحرين في عام ١٧٨٣ فقدت ملكيتها وسيادتها المفترضة على البحرين الى الابد . وكان السير اوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية في رده بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢٩ قد تحدى الحق الفارسي في البحرين على اساس الغزو قائلاً : « . . . . لا يزال من الضروري لحكومة فارس ان تثبت انها ، لو كانت في يوم من الايام المالكة الشرعية للبحرين ، وان هذه

---

(١) انظر Hill, N., Claims to Territory in International Law and Relations (1945)P. 161.

(٢) انظر اوبنهايم Oppenheim PP.566-7.

الحقوق التي قد تكون اكتسبتها في العصور السابقة عن طريق الغزو واستعمال القوة ، لا تتفوق على حقوق البرتغاليين قبلها فحسب ، بل على حقوق السكان العرب انفسهم ايضاً» [(١)] .

أمّا بالنسبة الى السؤال الثاني ، فان الاساس لفقدان مملكة فارس لحقها في البحرين هو ١- الغزو من قبل سلطة أجنبية ٢- تأكيد استقلال البحرين ٣- تقادم الزمن[(٢)] . وسنعالج هذه الحالات على حدة كما يلي :

---

(١) انظر L.N.O.J., May 1929, op.cit., P.791.

يؤكد توينبي Toynbee الحقيقة وهي ان الفرس امتلكوا البحرين بحق الغزو ولكنهم فقدوا هذا الحق للحكام الحاليين للجزيرة الذين اخذوها منهم عام ١٧٨٣ . انظر توينبي ارنولد ص٢٢٢ .

Toynbee, A., "The Dispute between Persia and Great Britain over Bahrain (1927-1934)", Survey of International Affairs (1934) P.222.

ويشير «توينبي» كغيره من المراجع الى ان تاريخ احتلال فارس للبحرين كان بين ١٦٢٢ و ١٧٨٣ . اما التاريخ الصحيح للغزو الفارسي للبحرين من البرتغاليين فكان ١٦٠٢ ، كما اوضحنا اعلاه ، ص ١٦ .

(٢) توجد خمس طرق لفقدان الحق في الارض تقابل الطرق الخمس السالفة الذكر لاكتساب هذا الحق . وطرق الفقدان الخمس هي : التنازل ، الترك ، فعل الطبيعة ، الاخضاع (الغزو) ، وتقادم الزمن . ويضاف اليها طريقة سادسة هي الثورة او الاستقلال . انظر اوبنهايم Oppenheim ص ٥٧٨-٥٨١ ، وهايد ، ١ ، ص Hyde, I . ١١٧-١١٩ .

وبما ان هذه الطرق كلها لا تنطبق على هذا البحث ، فسنقتصر على دراسة الطرق المذكورة آنفاً فقط .

١ - الغزو من قبل دولة أجنبية (Conquest):

لا خلاف بين الكتاب الثقات على ان الغزو من قبل دولة أجنبية يعتبر ايضا من سبل فقدان الارض . فاذا استولت الدولة الغازية على ارض الدولة المهزومة «عن طريق القوة العسكرية» وضمت هذه الارض اليها ، فانها تصبح صاحبة السيادة الجديدة على الارض المفتوحة . ويقول اوبنهايم «ان الارض التي جرى اخضاعها لم تكن في اي لحظة من اللحظات ارضاً غير مملوكة لأحد ، ولكنها انتقلت من العدو المهزوم الى الغازي ليس عن طريق التنازل ، بل عن طريق الضم (Amexation)»[١] .

وتأييداً لادعائها بانها لم تفقد سيادتها على البحرين لا نتيجة غزو عرب العتوب للجزيرة في عام ١٧٨٣ ولا حتى بتأكيد استقلال البحرين في السنوات التالية ، ادخلت الحكومة الفارسية (الايرانية) في مذكرة لها مؤرخة في ٢ اغسطس ١٩٢٨ مبدأ مزعوماً في القانون الدولي يقول «ان الارض التي تخص دولة مستقلة لا يمكن فصلها شرعياً عنها ما دام حق الملكية لم ينقل من دولة الى اخرى بموجب اجراء رسمي ، وفي حالة كهذه بموجب معاهدة ، او ما دام ضمها من قبل دولة اخرى او استقلالها لم يعترف به رسمياً المالك الشرعي للارض»[٢] .

وفي رده بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢٩ على هذه المذكرة ، نفى السير اوستن تشمبرلين «ان يكون هذا المبدأ ، اذا زُعم انه يُطبق تطبيقاً شاملاً ، يشكل جزءاً من القانون الدولي . والتأكيد بان موافقة الدولة التي جردت منها الملكية تعتبر مطلوبة لاقرار صحة حدوث تغيير في السيادة ، لهو أمر تنقضه الاعراف الدولية ووقائع التاريخ . وحتى لو وجد مثل هذا المبدأ ، فانه يخل

---

(١) انظر Oppenheim, PP.566-7, 568, وانظر ايضاً P.161. المصدر المذكور Hill, op.cit.

(٢) انظر L.N.O.J., September 1928, P. 1360.

بشكل خطير بالحفاظ على السلام والنظام الدوليين»[١] .

وفي هذا الصدد يجدر التساؤل ، ما هو سند هذه الحجة الفارسية؟[٢] . إن التأكيد بان الغزو لا يصلح كوسيلة لفقدان الارض دون عقد معاهدة تنازل (والتي تنقل رسمياً الارض المفتوحة من حوزة الدولة المغزية الى حوزة الدولة الغازية) ، كما اوحت بذلك الحجة الفارسية ، يبدو مخالفاً لمباديء القانون الدولي[٣] ، ويبحث سيسيل هيرست «Cecil

(1) L.N.O.J., May 1929, P. 791.

(٢) يبدو ان الحجة الفارسية تقوم على اساس تقرير مقدم في عام ١٩٢٥ الى عصبة الامم من قبل لجنة مؤلفة من ثلاثة اشخاص (لجنة ورسن Wirsen) كانت عصبة الامم قد عينتها في سبتمبر ١٩٢٤ لغرض جمع الحقائق والمعلومات بشأن النزاع بين تركيا والعراق حول «لواء الموصل» . فقد كان هذا اللواء الذي كان يحتله حينذاك الجنود البريطانيون والعراقيون ، قد ادعت به تركيا كجزء من اراضيها . ومن الناحية القانونية للنزاع العراقي - التركي قالت اللجنة ان تركيا «تحتفظ بسيادتها القانونية على الارض المتنازع عليها طالما انها لم تتخل عن حقوقها» . اما العراق فلا حقوق قانونية له او حقوق غزو في الارض . ومضت اللجنة تقول «ان الارض . . . ما زالت قانونا تخص تركيا الى ان تتخلى عن حقوقها» .

انظر .League of Nations, C. 400, n. 147, 1925, VII, PP. 84-5

وللاطلاع على النقاش العام في الجمعية العامة لعصبة الامم حول مزايا هذا التقرير ، انظر .L.N.O.J., Vol. II (1925), PP. 1307 et seq

(٣) للاطلاع انظر :

Williams, Sir John Fischer, "Sovereignty, seisin, and the League" B.Y.I.L., 7 (1926) PP. 24-42.

وفي تحليل النتائج القانونية «للجنة ورسن Wirsen» حول النزاع التركي - العراقي على «لواء الموصل» يقرر المؤلف بانه لا يوجد في القانون الدولي مثل ذلك المبدأ كما صرحت بذلك اللجنة المذكورة .

«Hurst» في حالات مختلفة من الغزو على اساس الضم الانفرادي للاقليم (Unilateral amexation)[١] . كما يقول جون فيشر وليامز «John Fischer Williams» إن موافقة او اعتراف الدولة المجردة من ملكية الارض ، على الرغم من انه في معظم الحالات يحل المشكلة حول فيما اذا يوجد انتقال صحيح للملكية من وجهة نظر القانون الدولي ، الا ان هذه الموافقة ليست هي الشرط الوحيد الذي يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار»[٢] .

ويعترف القانون الدولي بالغزو (Conquest) كوسيلة لفقدان الارض دون «اعتبار لعدالة او عدم عدالة حيازة معينة[٣] . ويقول وستليك «Westlake» إن هناك حالات زالت فيها دول عن طريق الغزو دون رضاها وموافقتها . ويستشهد بضم بريطانيا لجمهورية جنوب افريقيا السابقة كمثل على هذه الحالات . ويستشهد ايضاً بمقولة اطلقها نائب المستشار الامريكي «جيمس» تعود الى القرن الماضي : «إن اية حكومة تخلف بحكم الواقع اية حكومة أخرى سواء عن طريق .... او بالغزو .... فانها تخلفها ... في جميع الحقوق .... العائدة للسلطة المستبدلة ...»[٤] .

وأخيراً يقول ماكس هوبر «Max Huber» الحيازة ، حسب القانون الدولي ، هي ممارسة السلطة في الاقليم ومنه ، وارض الدولة هي الارض

---

(١) انظر Hurst, Sir Cecil, J.B., "State Succession in Matters of Tort", B.Y.I.L., 5 (1924) P. 172.

(٢) انظر وليامز ، المصدر المذكور ص ٣٠ . Williams, op.cit P.30.

(٣) انظر Lindley, P. 161.

(٤) انظر

Westlake, J., "The Nature and Extent of the Title by Conquest", Law Quarterly Review, 17 (1901), PP. 392-401.

التي يمكن للدولة ان تحوزها فعلياً . فكل من ينجح في الحصول على هذه الحيازة تصبح له السيادة على كل شيء في هذه الارض . وقد يكون التغيير نتيجة توافق ارادتي الدولتين المعنيتين ، ومع ذلك فان موافقة الدولة السابقة ليست ضرورية[١] .

وفحوى هذا الرأي هو ان الغزو يمكن اعتماده حجة لفقدان الارض حتى دون عقد معاهدة تنازل مع الدولة المغزية او المجردة من ملكية الارض ، او الحصول على موافقتها[٢] . ولكن تجدر الاشارة الى ان الغزو ، بالرغم من كونه «خطأ معنوياً» ، لكنه لا يعتبر غير قانوني ، ويسفر عن نتائج قانونية . والجدير بالذكر ان شرعية الغزو في الوقت الحاضر مقيدة بوجود هيئة الامم المتحدة (وسابقاً عصبة الامم) . لذا فان الغزو لا يعتبر اليوم اساساً لحيازة او لفقدان الارض او الاقليم ومع تسليمنا جدلاً بالقول ان شرعية حيازة ملكية البحرين من قبل عرب العتوب (آل خليفة لاحقاً) على اساس غزوهم لها عام ١٧٨٣ مشكوك في امرها اذ ان الحرب بينهم وبين فارس لم تكن «حرباً بين دولتين» بمعنى الدولة المعروفة في القانون الدولي . ولهذا فان الشرط المطلوب لجعل الغزو وسيلة لفقدان السيادة (أي كونها حرباً بين دولتين حيث بسبب اندحار احداهما تنتقل السيادة على الارض من الدولة الخاسرة الى الدولة المنتصرة) ، لم يتم إستيفاؤه .[٣] ومع انه لا يوجد ثمة شك في ان غزو عرب العتوب (آل خليفة لاحقاً) للبحرين لم يكن غزواً قامت به دولة بالمفهوم الدولي ، الا انه يبدو من

---

(١) انظر .Huber, M., Die Staatensuccession (1898)

(٢) انظر مؤلف وليامز «Williams» المبين اعلاه ص ٤١ وكذلك اوبنهايم Oppenheim ص٥٧٠-٥٧١ .

(3) Legal Status of Greenland (1933) op.cit., P. 47.

لتاريخ السياسي السالف بيانه لقبيلة العتوب انهم لم يكونوا في ذلك الوقت مجرد غزاة لا ارض لهم ، بل كانوا بالفعل حكاماً وأسياداً لمستوطنة الزبارة الواقعة في شمال شبه جزيرة قطر(١) . وعلى أية حال فان كون العتوب (اسلاف عائلة آل خليفة الحاكمة الآن) لم يغزوا البحرين باسم دولة راسخة في القانون الدولي ، لا يبدو انه يؤثر في الوضع القانوني الحالي للجزيرة التي استمر استقلالها عن الحكم الفارسي غير المباشر منذ تاريخ غزوها من قبل عرب العتوب حين كانوا حكاماً لمستوطنة الزبارة في عام ١٧٨٣(٢) .

٢- تأكيد استقلال البحرين:

يمكن القول باطمئنان ان الحكومة الفارسية قد فقدت ملكيتها للبحرين او سيادتها عليها نتيجة تأكيد البحرين لاستقلالها خلال السنوات الماضية اللاحقة لعام ١٧٨٣ . اما حجة ايران القائلة بان اعتراف المالك الاصلي يعد شرطاً لشرعية تغيير السيادة على ارض تخص ذلك

---

(١) انظر

Bombay Selection, "Historical Sketch of the Uttoobee Tribe Arabs", 1716-1817" by F.Warden, PP. 362-5.

يلاحظ من خلال هذه الوثيقة ان العتوب كانوا في الاصل حكام الزبارة وان استيلاءهم على البحرين من أيدي الحامية الفارسية جاء رداً على هجوم سابق شنه ضد بلادهم الزبارة الحاكم العربي للبحرين الشيخ نصر الذي كان معتمداً من الحكومة الفارسية كحاكم او والٍ على البحرين .

(٢) انظر ادناه ، ص ٤٧-٥٠ . للاطلاع على العوامل التي بموجبها تعتبر الحكومة الفارسية قد فقدت ملكيتها للجزرة او سيادتها المحدودة عليها .

المالك ، فتبدو حجة لا يمكن تبريرها(١) . فالامر الذي يبدو ضرورياً في هذه الحالة فعلاً هو الاثبات الواقعي لاستقلال الارض نفسها ، بصرف النظر عن موافقة او اعتراف صاحب السيادة الاصلية عليها . فلو ان مستعمرة مثلاً ثارت على الحكومة الاستعمارية ونجحت في قلب ودحر تلك الحكومة ، واقامت حكومة وطنية مستقرة الى حد كاف يمكن الافتراض بانه حدث تغيير في السيادة لصالح الحكومة الجديدة ، فانها ستكون مؤهلة بان يعترف بها دولياً كدولة قائمة على اساس الواقع (de facto) . وبناء عليه ، «اذا اعترفت الدول ، وحتى وان لم تكن بينها الدولة الاصلية المهزومة ، بهذا التغيير في السيادة ، فان اقليم هذه الحكومة الجديدة يكون مؤهلاً لاعتباره دولة مستقلة ذات سيادة(٢) .

ويقدم العرف الدولي امثلة عديدة تسند هذه الحجة ، ولعل اوضح هذه الامثلة هو ان المستعمرات الاسبانية السابقة في امريكا الجنوبية قد اعلنت استقلالها بعد ثورة ناجحة ضد اسبانيا في عام ١٨١٠ . وقد اعترفت الولايات المتحدة باستقلال الدول الجديدة في عام ١٨٢٢ وبريطانيا في عام ١٨٢٤ . اما الحكومة الاسبانية التي كانت تسعى لاخماد الثورات الشعبية القائمة في تلك الاقاليم ، فقد احتجت على اعتراف الولايات المتحدة وبريطانيا بالدول الجديدة دون طائل . وقد قالت حكومة الولايات المتحدة في ردها بتاريخ ٦ ابريل ١٨٢٢ على الاحتجاج الاسباني المقدم لها : إنها «اذعنت لنداء واجب من اسمى المراتب باعترافها بام كدول مستقلة بعد ان اكدت بتصميم كامل ، حقها في ذلك الوضع الذي حافظت عليه واثبتته على ارض الواقع . . .» .

---

(١) انظر اعلاه ص ٣٨ .

(٢) انظر .Khadduri, op.cit., P.637 وانظر ايضاً اوبنهايم . Oppenheim P. 579

ومضت الولايات المتحدة تقول ان هذا الاعتراف هو «مجرد اقرار بالحقائق القائمة[1] . اما الرد البريطاني المؤرخ في ٢٥ مارس ١٨٢٥ على الاحتجاج الاسباني المقدم لها ، فكان قائماً على اساس مبدأ مسؤولية الدولة . ففي دعمها للاعتراف بدول امريكا الجنوبية اعتبرت بريطانيا ان الدولة الام (أي اسبانيا) لم يكن في وسعها ، في نظرها ، القيام بمسؤولية مستمرة من الناحية الدولية ، «عن اعمال لم يعد في امكانها ان تمارس أي ظل من السيطرة عليها»[2] . وبالامكان ايراد امثلة آخرى بالنسبة الى اليونان عام ١٨٢٧ وبلجيكا عام ١٨١٣ ، حيث تم الاعتراف باستقلالهما بهذه الطريقة (أي دون موافقة الدولة الام لكل منهما) . كما ان استقلال الولايات المتحدة الامريكية ، واعتراف فرنسا بذلك الاستقلال عام ١٧٧٨ دون موافقة بريطانيا ، يعتبر مثالاً جلياً آخر[3] .

ويستحيل القول بالنسبة الى جميع الحالات المذكورة آنفاً ان اعتراف الدول الاجنبية باستقلال هذه الدول الجديدة لم يكن شرعياً ، وانه ما لم تعترف الدول الام لهذه الدول الجديدة باستقلالها فانها ما زالت تعتبر في نظر القانون الدولي ، تحت سيادة دولها الام بالرغم من استقلالها المعترف به دولياً من قبل الدول الاجنبية .

ويقول لوتربخت «ان القانون الدولي لا يدين التمرد او الانفصال الرامي الى اكتساب الاستقلال»[4] . الا انه يقتضي من اجل اعتراف

---

(١) انظر .Lauterpacht, PP. 12-25

(٢) نفس المصدر السابق ص ٦١ . .Ibid, P. 16

(٣) انظر نفس المصدر السابق الصفحتين ٨-٩ . .Ibid, PP. 8-9 ، وللاطلاع على امثلة اخرى انظر اوبنهايم الصفحتين ٨٢١-٩٢١ . .Oppenheim, PP. 128-9

(٤) انظر لوتربخت ص ٨ ..Lauterpacht, P. 8

الدول بالحكومة الجديدة، الثورية اصلاً، توافر بعض الشروط التي يجب ان تستوفيها الحكومة الجديدة التي تطلب الاعتراف بها دولياً . وهذه الشروط هي وجود فعلي لحكومة مستقلة تمارس سلطة فعالة ضمن منطقة محددة او اقليم محدد المعالم(١) . وبعبارة آخرى يجب اثبات وجود حكومة مستقرة بصفة دائمة، لانه من المتعارف عليه ان أي اعتراف سابق لأوانه بالدولة الجديدة قد يعتبر خرقاً لحقوق الدولة الام . كما ان من المتعارف عليه ايضا ان تأخير الاعتراف لمدة طويلة جداً ليس له مبرر قانوني(٢) . الا انه لا يوجد مبدأ محدد لتقرير ما اذا كان الاعتراف بحكومة ثورية سابقاً لأوانه ام لا . ولكن من جهة اخرى، يعتبر دليلاً على وجود دولة جديدة عندما تلحق هزيمة حقيقية بالدولة الام . . . او اذا اتضح ان الحكومة الام عاجزة عن اعادة الدولة الثورية الى سلطتها(٣) .

ويتضح من مباديء القانون الدولي الآنفة الذكر المتعلقة بالاعتراف، انه لا يوجد ثمة شرط يقتضي لصحة الاعتراف بدولة جديدة «الموافقة» المسبقة من الدولة الام . بل على العكس من ذلك، فان لوتربخت يقول «إن التخلي الرسمي عن السيادة من جانب الدولة الام لم يعتبر في يوم من الايام شرطاً لشرعية الاعتراف . فالدول الام تكون بطيئة بطبيعة الحال

---

(١) نفس المصدر ص ٢٦-٣٠ . .Ibid, PP. 26-30 وبرايرلي ص ٩٢١ وما يليها . ,Brierly PP. 129 et seq.

(٢) انظر

Williams, Sir John Fischer, "Recognition", Transactions of Gratius Society, XV (1930) PP. 63-4.

(٣) انظر Oppenheim, P. 129, Brierly, PP. 132-5 Williams, Recognition, op.cit

في الاعتراف باستقلال الاقاليم الثائرة»[1] .

ويزيد الكاتب في توضيح هذا المبدأ فيقول «ومن جهة آخرى فان رفض البلد الام ، الاعتراف بمثل هذا الاستقلال ليس قاطعاً . فحق الدول الام الشرعي يظل مرتبطاً بالقدر الذي يقتضي فيه وجود دليل قاطع على انها قد اقصيت نهائياً وان فعاليتها وسلطتها لا تتعدى مجرد تأكيد الحق . ولكن متى توافر هذا الدليل فان عدم شرعية أصل الدولة الجديدة من وجهة نظر القانون الدستوري للدولة الام ليس له أية عواقب»[2] .

٣- التقادم او مرور الزمن المكسب للملكية:

وأخيراً يمكن القول ان حكومة فارس فقدت حقها في البحرين بمرور الزمن[3] . يقول برايرلي «Brierly» ان مرور الزمن كحق في ملكية ارض بالنسبة الى القانون الدولي غامض جداً حتى ان بعض الكتاب ينكرون الاعتراف به كلية . ولكن في الواقع ان معظم الحدود القائمة مقبولة في القانون الدولي لمجرد انها قائمة بحكم الواقع منذ زمن طويل . . . فلا غرو اذاً من القول ان مرور الزمن هو اكثر مسببات الحق في الاراضي شيوعاً[4] .

ويعرف التقادم ، من وجهة نظر القانون الدولي ، بانه «اكتساب السيادة على إقليم عن طريق ممارسة السيادة عليها باستمرار ودون انقطاع

---

(١) انظر Lauterpacht, P. 9.

(٢) نفس المصدر ص ٢٦ . Ibid, P. 26.

(٣) انظر Schwarzenberger, PP. 565-6, 307-8.

للاطلاع على التمييز بين التقادم المكتسب والتقادم المندثر .

(٤) انظر بريرلي ص ١٥٧ . Brierly, P. 157.

خلال فترة تكون ضرورية لخلق اقتناع عام تحت تأثير التطور التاريخي بان الوضع الراهن للامور منسجم مع النظام الدولي[١] .

ان المؤلفين الذين كتبوا عن هذا الموضوع قد بنوا فكرة التقادم على اساس النظرية القائلة ان الدولة التي تحافظ على القانون والنظام في إقليم وتطورها ، تستحق السيادة عليها ضد دولة آخرى تكون قد اهملت هذا الاقليم مع انها كانت اصلاً مالكة له[٢] . ان اغلبية الكتاب تقبل بمبدأ التقادم كما هو موضح اعلاه باعتباره جزءاً من القانون الدولي . وتدل القضايا الرئيسية الخاصة بالتقادم - كقضية التحكيم في غيانا البريطانية (١٨٩٩)[٣] بين بريطانيا وفنزويلا ، وقضية التحكيم في شامزال (١٩١٠-١٩١١)[٤] بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك - على اعتراف الدول بالتقادم كمبدأ صحيح في القانون الدولي . وأهم المراجع عن قانون التقادم هي قرارات محكمة التحكيم الدائمة في قضية جزيرة بالماس (١٩٢٨)[٥] بين الولايات المتحدة وهولندا ، واحكام محكمة العدل

---

(١) انظر اوبنهايم ص ٥٧٦ . Oppenheim, P.576

(٢) انظر
Johnson, D.H.N., "Acquisitive Prescription in International Law", B.Y.I.L., 27 (1950), P.333.

(٣) انظر Venezuela-British Guiana Boundary Arbitration, A.J.I.L., 11 (1917), PP. 700-1.

(٤) انظر Chamizal Arbitration (1911) Mexico-United States, A.J.I.L., 5 (1911), PP. 782-833.

(٥) انظر Island of Palmas Arbitration, A.J.I.L., 22 (1928) PP. 867-912.

الدولية الدائمة في قضية غرينلاند الشرقية (١٩٣٣)[١] بين الدنمارك والنرويج . ففي هاتين القضيتين قبلت المحكمتان بان الاستخدام السلمي المستمر للسلطة في إقليم مّا ، يثبت سيادة صحيحة على هذا الاقليم . ففي قضية جزيرة بالماس ، اكد القاضي «هوبر Huber» مبدأ التقادم المكتسب عندما قال في حكمه ان حكومة هولندا قد اثبتت «استعمالها المستمر والسلمي لسلطة الدولة خلال فترة طويلة من الزمن على جزيرة بالماس»[٢] . وفي جزء آخر من قراره قال ان مبدأ الاستعمال المستمر السلمي للسلطة يتفوق حتى على حق الملكية الصريح السابق[٣] . وهذا يعني ان حق الملكية بالتقادم يتغلب على حق الملكية القائم على اساس الاحتلال او الغزو . والجدير بالذكر ان بعض الكتّاب يعترضون في الغالب على مبدأ التقادم على اساس ان القانون الدولي لا يحدد فترة معينة من الزمن لاثبات حق التملك بالتقادم[٤] .

الا ان جونسون ينقل عن لوتربخت قوله رداً على هذا الاعتقاد بان «عدم وجود فترة محددة من الزمن لتطبيق مبدأ التقادم المكتسب في القانون الدولي ليس مقرراً لمصير ذلك المبدأ بأكثر من اعتبار غياب قاعدة مستقرة تنظم نسبة الفائدة مقررة لمصير مبدأ منح الفائدة في القانون الدولي»[٥] .

(١) انظر .Legal Status Of Eastern Greenland (1933), P.C.I.J, Series A/B., No. 53

(٢) انظر .A.J.I.L., 1928, op.cit, P. 910

(٣) نفس المصدر ص ٨٦٧-٨٨٤ . Ibid, PP. 867-884

(٤) انظر جونسون ، المصدر السابق الذكر ص ٣٣٤ . .Johnson, op.cit, P. 334

(٥) انظر نفس المصدر ، اقتباس عن لوتربخت .

Private Law Sources and Analogies of International Law (1927), P. 117, n.4.

ولكن اختلاف فقهاء القانون على قضية الفترة المحددة لتطبيق مبدأ التقادم لا يعتبر سبباً للاستهانة بهذا المبدأ . ويستدل من العرف الدولي ما جاء في معاهدة عام ١٨٩٧ بخصوص قضية التحكيم في غيانا البريطانية ان «الحيازة العكسية او تقادم الزمن خلال فترة خمسين سنة تعتبر مبدأ صالحاً لحق التملك بمرور المدة»(١) . وهناك فقهاء من امثال جروشيوس «Grotius» يحبذون فترة تزيد على ١٠٠ سنة فيما اشترط غيرهم فترة اطول من ذلك . ولكن يبدو ان معظم الكتّاب يتفقون في الرأي على ان الفترة اللازمة لتطبيق مبدأ التقادم الزمني تختلف وفقاً لوقائع كل قضية والتي يجب ان يبت فيها وفقاً لحيثياتها(٢) .

وعند تطبيق مبدأ التقادم المكتسب الذي سبق شرحه على قضية البحرين ، يمكن القول بان « الاستعمال السلمي والمستمر لسلطة الدولة»(٣) من قبل شيوخ آل خليفة - وهم ورثة عرب العتوب السابقين - في البحرين خلال السنوات الماضية (منذ عام ١٧٨٣ الى يومنا هذا) ، هو السبب في فقدان حكومة فارس (إيران) لحقها في الجزيرة . بيد ان مجرد رفض هذه الحكومة الاقرار بهذه الحقيقة لا يؤثر في الحقوق الثابتة لدولة البحرين المعترف بها دولياً وذلك خلافاً لما تذهب اليه خطأ الحكومة الفارسية (الايرانية) في مذكرتها السالف بيانها .

---

(١) انظر جونسون ، المصدر المذكور ص ٣٤٠ . .Johnson, op.cit., P. 340

(٢) نفس المصدر ، ص ٣٤٧ .

(٣) انظر قضية جزيرة بالماس ، المصدر المذكور ص ٩١٠ و ٨٦٧ و ٨٨٤ . ,Island of Palmas
op.cit.

وانظر الوضع القانوني لجرينلاند الشرقية ، المصدر المذكور ، ص ٤٥-٤٦ .

Legal status of Eastern Greenland op.cit.

وبالرجوع الى مذكرات الاحتجاج الفارسية المقدمة للحكومة البريطانية خلال القرن التاسع عشر والمقدمة لعصبة الامم في عامي ١٩٢٧-١٩٢٨ ، يتبين ان الحكومة الفارسية (الايرانية) كانت تتمسك بحجج ثلاث كأدلة لاثبات انقطاع مفعول مبدأ التقادم الزمني ضد حقها المدعى به في البحرين . وهذه الحجج كما تراها هذه الحكومة هي : (١) الاعتراف البريطاني المزعوم بسيادة حكومة فارس على البحرين (٢) خضوع شيخ سابق من شيوخ البحرين لحكومة فارس . (٣) اعتراضات حكومة فارس المتواصلة على شرعية حكم قبيلة آل خليفة في البحرين .

١- الاعتراف البريطاني بالسيادة الفارسية (الايرانية) على البحرين:

تستند مملكة فارس في ادعائها بالسيادة على البحرين الى اعتراف بريطاني مزعوم بهذه السيادة في السابق (أي في النصف الاول من القرن التاسع عشر) . وتؤكد ان ثمة وثيقتين صادرتين في القرن التاسع عشر تثبتان هذا الاعتراف ، احداهما مشروع الاتفاقية المتنصل منها لعام ١٨٢٢ بين المقيم البريطاني السابق في الخليج «الكابتن بروس» وحاكم شيراز الفارسي في ذلك الحين . والثانية مذكرة «اللورد كلاريندون» الى الحكومة الفارسية بتاريخ ٢٩ ابريل ١٨٦٩ . ونتولى مناقشة هاتين الوثيقتين فيما يلي :

(١) اتفاقية بروس:

من المناسب التدقيق اولاً في اتفاقية الكابتن بروس التي جاء فيها ان البحرين كانت «على الدوام تابعة لاقليم فارس» .

لقد سبقت الاشارة في هذا البحث الى ان اتفاقية «بروس» جرى

التفاوض عليها دون أي تفويض من حكومتي المتفاوضين ، وعلى هذا الاساس تبرأت الحكومتان البريطانية والفارسية منها ، واقصت الحكومة البريطانية الكابتن «بروس» من منصبه نظراً لتصرفه من دون تفويض(١) .

ومع هذا كله ، فان حكومة فارس (ايران) كانت ، تصر على ان هذه الاتفاقية «على الرغم من التبرؤ منها ، فانها تظل وثيقة تاريخية ذات قيمة لا تقدر» . وتكرر القول بان الحقيقة التاريخية لهذه الاتفاقية تكمن في انها تثبت ان البحرين «كانت تشكل حينذاك جزءاً من اقليم فارس الفارسي» . وعلى هذا الاساس ، كانت الحكومة الفارسية تقول إنه «ليس هناك ثمة تبرؤ من بريطانيا يبطل هذه الحقيقة التاريخية التي أكدها ، تأكيداً قاطعاً ، منذ عام ١٨٢٢ ، مسؤول بريطاني كان في وضع ممتاز لمعرفة الحقائق»(٢) .

ولكن جاء الرد البريطاني المؤرخ في ١٨ فبراير ١٩٢٩ على هذا الدليل الفارسي المشكوك فيه بالقول : «إن السبب الرئيسي في الاستدراك البريطاني فيما يتعلق بالتبرؤ من هذه الاتفاقية غير المكتملة ورفضها كلياً ، هو ما تتضمنه من اعتراف بحق السيادة للحكومة الفارسية على البحرين ، الامر الذي لا يثبته ادنى دليل»(٣) .

ونرى أن نقطة الضعف في الحجة الفارسية هي انها تفرض على بريطانيا الاعتراف بوثيقة لم تعترف هي اطلاقاً بها . وتدعي حكومة فارس بان «الكابتن بروس» اقر بحقها في البحرين لانه «كان في وضع ممتاز لمعرفة

---

(١) انظر اعلاه ص ١٧-١٨ .

(٢) انظر الجريدة الرسمية لعصبة الامم ، سبتمبر ١٩٢٨ ص ١٣٦٢ . L.N.O.J., September 1928, P. 1362.

(٣) نفس المصدر السابق ، مايو ١٩٢٩ ص ٧٩٢ . Ibid, May 1929, P. 792.

الحقائق» [١] . غير ان الدلائل التاريخية تظهر ان «بروس» كان فعلاً «مولعاً بعقد اتفاقيات دون تفويض» ،[٢] وانه في يوليو ١٨١٦ اعترف هو بنفسه بالوضع المستقل للبحرين ، وعقد مع حاكمها اتفاقية دون تفويض هدفها الدفاع عن البحرين ضد أي عدوان خارجي[٣] . فلو ان «بروس» كان ، على حد قول التصريح الفارسي ، «في وضع ممتاز لمعرفة الحقائق» لما ناقض نفسه بنفسه باعترافه بالبحرين عام ١٨٢٢ كجزء من حكومة فارس بعد ان كان قد اقر باستقلالها في عام ١٨١٦[٤] .

(٢) مذكرة كلاريندون الدبلوماسية:

ان الوثيقة الثانية التي تعتمد عليها حكومة فارس هي ما جاء في تصريح اللورد كلاريندون الذي جرى بحثه فيما تقدم . اما التفسيرات التي وضعتها كل من الحكومتين الفارسية والبريطانية لهذا التصريح فتختلف كلاً عن الاخرى . فقد فسرت حكومة فارس في مذكرتها المؤرخة في ٢ اغسطس ١٩٢٨ تصريح اللورد كلاريندون باعتباره اعترافاً من جانب بريطانيا بالسيادة الفارسية على البحرين .

---

(١) نفس المصدر ، سبتمبر ١٩٢٨ ، ص ١٣٦٢ . Ibid, September 1928, P.1362.

(٢) انظر Kelly, JB., "The Persian Claim to Bahrain", International Affairs, 33 (1957), P. 58.

(٣) انظر (مخابرة من الكابتن بروس الى رئيس امانة السر ، بومباي ١٣ يوليو ١٩١٦) .
India Office Records, Bombay Secret Proceedings, Vol. 41, Secret Consultation, 29, 31 July 1819, P. 1413. (Communication from Captain Bruce to Chief Secretary, Bombay 31 July 1916)

(٤) نفس المصدر ، وكيلي ، المصدر المذكور See Ibid, and Kelly, op.cit.

اما رأي بريطانيا حول مذكرة اللورد كلاريندون الدبلوماسية المؤرخة في ٢٩ ابريل ١٨٦٩ ، فقد اوضحه السير اوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا في جوابين عارض فيهما بشدة ما ادعته حكومة فارس بانه يوجد في عبارات مذكرة اللورد كلاريندون «أي اعتراف بصحة الادعاء الفارسي بالسيادة على البحرين»[١] .

ولو رجعنا الى دراسة التفسيرين الفارسي والبريطاني لمذكرة اللورد كلاريندون ، لوجدنا أن التفسير الفارسي لها ، يفترض اعتراف اللورد كلاريندون صراحة بالدعوى الفارسية بملكية البحرين بالرغم من ورود ذلك تلميحاً ، لا صراحة . ذلك أن مذكرة الاحتجاج الفارسي المؤرخة في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧ تشير الى اعتراف اللورد كلاريندون «بعدالة الاحتجاج الفارسي[٢] ، وليس اعترافه بعدالة الدعوى الفارسية بملكية البحرين او السيادة عليها . كما يمكن القول أنه اذا كان اللورد كلاريندون قد اقر بان حكومة الشاه قد احتجت في الماضي على رفض بريطانيا مراعاة «حقوق سيادتها على البحرين» وان «السلطات البريطانية» اخذت الاحتجاج بعين الاعتبار ، فان هذا لا يوحي بالاعتراف بسيادة الحكومة الفارسية على البحرين ، او حتى «بعدالة الاحتجاج الفارسي»[٣] . بل ان ذلك يعني فقط ان الحكومة البريطانية اخذت بعين الاعتبار الاحتجاج الفارسي . ولو

---

(١) للاطلاع على المرجع انظر اعلاه ص ١٧ ، وانظر ايضاً جريدة التايمز اللندنية ٩ ابريل ١٩٥٧ حيث كرر وزير الخارجية الايراني الحجج ذاتها المبينة في رده على مذكرة «لورد كلاريندون» الدبلوماسية المؤرخة في ٢٩ ابريل ١٨٦٩ .

(٢) انظر الجريدة الرسمية لعصبة الامم ، مايو ١٩٢٨ ص ٦٠٥

L.N.O.J., May 1928, P. 605.

(٣) نفس المصدر .

رجعنا الى رد «دوق ارغيل» المؤرخ في ٢٧ فبراير ١٨٦٩ ، السالف بيانه ، على اللورد كلاريندون بشأن الاحتجاجات الفارسية ، للحظنا انه لم يكن في نية اللورد كلاريندون اطلاقاً ، ولا في نية دوق ارغيل - الذي اسدى النصيحة للاول حول هذا الموضوع - الاعتراف بالدعوى الفارسية بشأن البحرين . كما أن رد دوق أرغيل - الذي يشكل الاساس لتصريح «كلاريندون»- يذكر بوضوح ان الحكومة البريطانية كانت دائماً تمتنع عن الاعتراف بالدعوى الفارسية بالبحرين . غير ان الدوق نصح اللورد كلاريندون بان يبلغ حكومة الشاه «على سبيل المجاملة» ، اذا رأى ذلك ضرورياً ، بالاجراءات الاخرى المتعلقة بسلوك شيخ البحرين والسلام في الخليج[(١)] .

وعلى اساس هذه المراسلات ، يمكن الاستنتاج أنه في الوقت الذي كان فيه الاعتراف البريطاني بهذه الدعوى الفارسية غير وارد على الاطلاق ، إلاّ أنه كان في نية اللورد كلاريندون ، على سبيل المجاملة ، اعطاء حكومة الشاه حصة من المسؤولية مع الحكومة البريطانية في حراسة الخليج[(٢)] . كما عرض ايضا على حكومة الشاه امكانية مشاركتها المسؤولية في اعمال الحراسة في الخليج مع الحكومة البريطانية تحسباً للقيام «باية اجراءات قسرية قد تجعل تصرف شيخ البحرين اتخاذها ضده ضرورياً» . وكان سبب هذا العرض - حسب التفسير البريطاني - هو اهتمام الحكومة البريطانية بالمحافظة على علاقاتها الحميمة مع حكومة

---

(١) انظر اعلاه ص ٢٩ .

(٢) ويؤكد خدّوري في مقالته أن حق حراسة مياه الخليج الذي تقدمت به بريطانيا الى حكومة فارس بموجب كلاريندون لا يشكل بالضرورة اعترافاً بسيادتها على البحرين . انظر خدّوري .Khadduri, op.cit., P. 635

الشاه خلال تلك الحقبة من الزمن .

وفيما يتعلق بارتباطات بريطانيا مع شيخ البحرين ، فقد اكد اللورد كلاريندون ان القصد منها تلبية هذه الغاية (أي الحفاظ على السلام في الخليج) . إن هذه التنازلات التي عرضها اللورد كلاريندون على حكومة الشاه - سواء بالنسبة للرغبة في معاقبة الشيخ على ارتكابه اعمال قرصنة في المستقبل ، او فيما يتعلق بأمور اخرى - انما هي طبيعية ، في نظر اللورد كلاريندون ، فيما لو قبلت حكومة الشاه المسؤولية وعملت بتفاهم مع الحكومة البريطانية في حراسة الخليج . وبناء عليه ، فانه لا قيمة إذاً لما تعتبره حكومة الشاه في مذكرتها الاحتجاجية بان مذكرة اللورد كلاريندون تشكل تنازلات هي بمثابة «اقرار بضرورة تقديم الحساب لصاحب السيادة الشرعي» ، أو بعبارة اخرى ، بمثابة اعتراف بالسيادة الفارسية على البحرين . بل على العكس من ذلك ، يمكن القول ان اللورد كلاريندون اشار فعلاً ، ولو بصورة غير مباشرة ، الى استقلال حكومة البحرين عن سلطة حكومة الشاه حين قال : « . . . . إن شيوخ البحرين قد دخلوا مباشرة في فترات مختلفة في ارتباطات مع الحكومة البريطانية . . .»(١) .

صحيح انه لم يشر صراحة الى استقلال حكومة البحرين ، كما انه لم يفند الدعوى الفارسية بالبحرين صراحة ، غير ان «تشمبرلين» اوضح موقف الحكومة البريطانية حينذاك من هذه النقطة في رده المؤرخ في ١٨ فبراير ١٩٢٩ حين قال ان الحكومة البريطانية «على الرغم من انها لا تعتبر دعوى حكومة فارس بملكية البحرين صحيحة ، إلاّ أنها لم تكن في ذلك

---

(١) انظر اعلاه ، ص ٣٠ .

وانظر الجريدة الرسمية لعصبة الامم ، مايو ١٩٢٩ ص ٧٩٠-٧٩٣ .

L.N.O.J, May 1929, PP. 790-3.

الوقت مهتمة بتفنيدها ، أو دحضها رسمياً . اما المعاهدات الخاصة التي قبلت الحكومة البريطانية بموجبها الاشراف على علاقات شيخ البحرين الخارجية ، فقد عقدت في وقت لاحق»[١] .

وختاماً ، يمكن القول انه حتى في حالة الافتراض - والافتراض غير الحقيقة - بموافقة او اقرار الحكومة البريطانية بصحة مطالبة حكومة فارس (ايران) بالبحرين ، فان هذا الاعتراف المفترض لا يؤثر ادنى تأثير في حق سيادة شعب البحرين على أرضه الخاصة به دون غيره ، وممارسة حكومته لهذا الحق طوال السنوات الطويلة الماضية التي لم تكن لحكومة فارس خلالها أية سلطة - مباشرة او غير مباشرة - على البحرين . كما ان علاقة بريطانيا بالبحرين كانت علاقة حماية لا أكثر خلال السنوات الماضية التي سبقت الاستقلال في عام ١٩٧١[٢] .

إلاّ أن الحقيقة هي ان عدم اعتراف بريطانيا اطلاقاً بسيادة حكومة إيران (وهو الاسم الجديد الذي أصبحت تعرف به بلاد فارس حديثاً) على البحرين قد تكرر في بيان أدلى به امام مجلس العموم في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٧ «المستر ارومبي غور» وزير الدولة للشؤون الخارجية حينذاك ، اذ قال ان الادعاء الايراني لا اساس له . ومضى يقول «لقد تم ابلاغ الحكومة

---

(١) انظر الجريدة الرسمية لعصبة الامم ، مايو ١٩٢٩ ، ص ٧٩٣

L.N.O.J., May 1929, PP. 793.

(٢) وعلى هذا الاساس فان الاقتراح الخاطيء القائل «بان ذلك جائز فقط اذا ارتأت بريطانيا ان تنقل السيطرة العامة على البحرين الى اية قوة أخرى وان حكومة فارس قد تكون مفضلة على الآخرين» يعد اقتراحاً منافياً للمعقول . انظر جريدة التايمز اللندنية ، مقالة «ادعاء لا يمكن الدفاع عنه» ، ٩ ابريل ١٩٥٧ .

The Times, "An Untenable Claim", 9 April 1957.

الايرانية بهذا في عدة مناسبات ولا يمكن ان تكون في شك حول وجهات نظر حكومة صاحبة الجلالة بصدد هذا الموضوع . ان حكومة صاحبة الجلالة ستمضي في تنفيذ التزاماتها من اجل صون استقلال البحرين ، وقد تلقى حاكم البحرين تأكيداً بهذا الشأن»[1] .

٢- خضوع شيوخ البحرين لمملكة فارس (ايران):

تسوق حكومة فارس (ايران) حجة اخرى لدعم مطالبتها بالبحرين وهي الاعلان للولاء ودفع الجزية من قبل حكام البحرين لحكومة الشاه . وتشير مذكرة الاحتجاج الفارسية المؤرخة في ٢ اغسطس ١٩٢٨ الى هذه النقطة بقولها : «إن شيوخ البحرين قبلوا على الدوام السيادة الفارسية . وتوجد وثائق لاحقة معتمدة اعلنوا فيها عن خضوعهم وولائهم التامين للحكومة المركزية ... ودفعوا ضرائب لها» .[2]

إن «الوثائق المعتمدة» التي تشير اليها الحكومة الفارسية في الفقرة المتقدمة هي عبارة عن رسالتين الاولى مؤرخة في ٩ ابريل والثانية في ١٢ ابريل ١٨٦٠ موجهتين من «الشيخ محمد بن خليفة» الى حكومة الشاه يعلن فيهما ولاءه للشاه . ولكن من المشكوك فيه القول أن هذا التصريح

---

(١) انظر مناقشات مجلس العموم البريطاني ، المجلد ٥٧٨ ، جواب مكتوب ، العمودين ١١٥-١١٦ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٥٧ .

House of Commons Debates, Vol. 578, written Answer, Cols 115-116, 27 November 1957.

في الواقع ان بريطانيا دحضت باستمرار دعاوى مشابهة .

(٢) الجريدة الرسمية لعصبة الامم ، سبتمبر ١٩٢٨ ، ص ١٣٦١ . L.N.O.J., September 1928, P. 1361.

المنفرد بالولاء في فترة معينة من تاريخ البحرين يمنح مصداقية لدعوى حكومة فارس بالسيادة على البحرين . ولمعرفة الدوافع التي حدت بالشيخ محمد بن خليفة الى ارسال رسالتي الولاء هاتين الى حكومة فارس ، لا بد من ان نعيد الى الاذهان ان الشيخ محمد - حاكم البحرين السابق خلال الفترة الواقعة بين عام ١٨٥٠ وعام ١٨٦٠ - وسعياً منه للاحتفاظ بمركزه المزعزع في الجزيرة ، قد فاتح على التوالي الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية والحكومة الوهابية ، طالباً من كل من هذه الحكومات وضع البحرين تحت وصايتها . بل انه دفع جزية قدرها ٤٠٠٠ دولاراً للحاكم الوهابي . وفي عام ١٨٥٩ عندما تورط الشيخ محمد في انشطة عدائية مع الحاكم الوهابي ، لم يجد امامه من سبيل آخر ، وخصوصاً بعد ان فقد عطف الحكومة البريطانية تجاهه بسبب اعماله البحرية ، سوى الكتابة الى حكومة فارس طالباً منها العون العسكري ضد الوهابيين . وتنفيذاً لهذه السياسة بعث الشيخ محمد برسالتي الولاء الى حكومة الشاه عام ١٨٦٠[١] . فالقول اذن بان هاتين الرسالتين تشكلان اعلاناً من جانب شيخ البحرين بالسيادة الفارسية على البحرين انما هو تشويه للحقائق .

وقد تحدى «السير اوستن تشمبرلين» في رده المؤرخ في ١٨ فبراير ١٩٢٩ على هذه الحجة او الدليل المقدم من الحكومة الفارسية ، بقوله إن الحكومة البريطانية «كانت مدركة تماماً وعلى الدوام بان حكام الجزيرة التعساء الحظ المحاطين بدول حربية اقوى منهم تهدد استقلالهم ، قد تظاهروا في مناسبات مختلفة خلال السنوات الستين او السبعين الاولى

---

(١) انظر اعلاه ص ٢٦ . ويلاحظ من تاريخ الجزيرة الدبلوماسي ، السالف بيانه أن رسالتي الولاء من الشيخ محمد الى الحكومة الفارسية قد ارسلتا بعد ان رفض طلبه الى الحكومة البريطانية لبسط حمايتها على بلاده .

من القرن التاسع عشر بالولاء رغماً عنهم لمسقط ، ولفارس ، ولتركيا ، ولحكام البر الرئيسي من شبه الجزيرة العربية وحتى لمصر ، وباختصار ، لاية دولة توافق على تقديم الحماية لهم وكانت تبدو في ذلك الحين في وضع قوي للقيام بذلك ، وانهم في اوقات مختلفة ، ولفترات قصيرة ، كانوا يدفعون الجزية لمسقط او لمصر او للوهابيين في شبه الجزيرة العربية . «فأية حجة تقوم على اساس دفع الجزية لا يمكن ان تطرح لدعم المطالبة بالسيادة على البحرين من قبل اية دولة كانت تدفع لها هذه الجزية» ، يقول تشمبرلين . ثم اشار السير تشمبرلين الى نقطة مهمة بقوله : « . . . وعلى كل حال ، من الواضح ان هذه السياسة المتهيبة والمتذبذبة التي سلكها احيانا اسلاف شيخ الجزيرة الحالي لا تؤثر في موقفه ، وهو ثابت في تصميمه على مقاومة ادعاءات الحكومة الفارسية . . . .»(١) .

٣- الاحتجاجات الفارسية (الايرانية) الدبلوماسية:

لقد قيل دعماً للمطالبة بالسيادة الفارسية (الايرانية) على البحرين بأن هذه المطالبة «لا يمكن الطعن فيها» على اساس «تغيير الملكية او السيادة الدولية للجزيرة» عن طريق التقادم ، لأن حكومة فارس بتجديدها تقديم الاحتجاجات لبريطانيا قد عطلت مفعول التقادم الزمني وأبقت على حقوقها في البحرين «حية»(٢) .

وقد لا تخلو هذه الحجة من بعض الصواب ولا سيما عند الاعتراف بان عملية التقادم او التملك المعاكس وهو ممارسة سلطة الدولة ، يجب ان

---

(١) انظر الجريدة الرسمية لعصبة الامم ، مايو ١٩٢٩ ، ص ٧٩٢ .

L.N.O.J., May 1929, P. 792.

(٢) انظر Adamiyat, op.cit, P. 249.

تسير بسلام واستمرار[١] . وفي رأي العديد من الكتاب ان الاحتجاج يعطل مفعول العملية واستمرار التملك المعاكس[٢] . وقد قيل في قضية التحكيم بشأن شاميزال «ان الحيازة التي يحتفظ بها بالتواجد في وجه معارضة مستمرة لا تكتسب بالتقادم»[٣] . ولكن السؤال المطروح الآن هو فيما اذا يعتبر مجرد الاحتجاج الدبلوماسي لوحده اجراء كافياً لتعطيل عملية التقادم؟ .

يقول فيريكيوس «VeryKios» ، كما ينقل عنه جونسون ، «اذا لم يُتبع الاحتجاج بعمل آخر ، يصبح على مر الزمن احتجاجاً نظرياً لا جدوى منه»[٤] ويقول جونسون «ان العمل الآخر المطلوب رسمياً هو المعارضة القوية بأي شكل من الاشكال . ومنذ عام ١٩١٩ أخذ هذا العمل المطلوب طابع احالة الموضوع الى عصبة الامم او محكمة العدل الدولية الدائمة التي خلفتها . ومنذ عام ١٩٤٥ اخذ ، حيث ، كان ذلك ممكناً ، طابع احالة الموضوع الى الامم المتحدة او محكمة العدل الدولية»[٥] . ويرى جونسون

---

(١) جونسون ، المصدر المذكور ، ص ٣٤٧-٣٤٨ . .Johnson, op.cit., PP.347-8

وانظر ماك غيبون ، أ .سي : «بعض الملاحظات حول الاحتجاج في القانون الدولي» الكتاب السنوي البريطاني للقانون الدولي ، ٣٠ (١٩٥٣) ص ٣٠٦ .

MacGibbon, I.C., "Some Observations on the Part of Protest in International Law", B.Y.I.L., 30 (1953), P. 306.

(٢) هايد ، ١ ، ص ٣٨٧ . Hyde, 1, P. 387 واوبنهايم ص ٥٧٧-٥٧٨

Oppenheim, PP. 577-8.

(٣) انظر جونسون ، المصدر المذكور ، ص ٣٤٥ . .Johnson, op.cit, P.345

(٤) نفس المصدر ، ص ٣٤٦ . .Ibid, P. 346

(٥) نفس المصدر .

«ان ظهور هذا الجهاز الجديد لتسوية المنازعات الدولية قد غيّر دور الاحتجاج في مسألة التقادم المكتسب» . ولذا فقد تضاءلت أهمية الاحتجاج الدبلوماسي ، ولم يعد الآن بكل تأكيد الوسيلة الرئيسية لتعطيل عملية التقادم الزمني» [١] ويؤكد لوتربخت ايضاً عدم فعالية الاحتجاج الدبلوماسي كوسيلة لاثبات السيادة بقوله «ان مجرد الاحتجاجات وتأكيدات السيادة التي لا ترافقها محاولات لاسترداد السلطة المعترض عليها للبلد الام يمكن اغفالها بسهولة»[٢] .

وأخيراً ، يوجز ماك غيبون «Mac Gibbon» ، مستشهداً بعدد من قرارات التحكيم الدولية ، مبدأ عدم كفاية الاحتجاجات الدبلوماسية غير المقرونة باجراءات تأكيدية اخرى في تعطيل الملكية عن طريق التقادم ، فيقول « . . . ان المحاكم تطلب دليلاً على قيام الدولة المحتجة بمبادرة ايجابية نحو تسوية النزاع على شكل محاولة للافادة من جميع الاجهزة الدولية المتوفرة والمناسبة لهذه الغاية»[٣] .

وعليه ، إذا حاولنا تطبيق هذه المباديء على المطالبة الفارسية (الايرانية) بالبحرين ، فانه قد يبدو من الصحيح القول ان هذه الحكومة كانت منذ العام ١٨٢٠ وهي تؤكد - خلال فترات زمنية متقطعة - مطالبتها بالسيادة على البحرين عن طريق الاحتجاجات الدبلوماسية لدى المملكة المتحدة[٤] . كما انه في احدى المناسبات في عام ١٩٢٧ أودعت

---

(١) انظر جونسون ، المصدر المذكور ، ص ٣٤٦ .

(٢) لوتربخت ، ص ٩ . .Lauterpacht, P.9

(٣) انظر ماك غيبون ، المصدر المذكور ، ص ٣١٠-٣١٣ .

MacGibbon, op.cit, PP. 310-13.

(٤) انظر .Adamiyat, op.cit, P. 249

حكومة الشاه احتجاجاً لدى سكرتارية عصبة الامم التي طلب منها ايضاً توزيعــه على الدول الاعــضــاء[١] . إلاّ انه من الواضح انه عــدا هذه الاحتجاجات الشفوية والخطية ، لم تحاول حكومة فارس (إيران) اطلاقاً اتخاذ اجراء ايجابي على النحو المبين اعلاه . فهي لم تطلب مثلاً من المملكة المتحدة تسوية قضية مطالبتها عن طريق المفاوضات او التحكيم الدولي . كما انه لم يكن في وسعها اتخاذ اية اجراءات بالقوة لاسترداد الجزيرة او لتحدي السلطة الفعلية لحكومتها القائمة حينذاك[٢] . ولكن جُلُّ ما استطاعت فعله هو الاحتجاج على الورق لدى بريطانيا واصدار

---

(١) انظر اعلاه ص ٣٠ . احتجت حكومة فارس ايضا في ٢٣ يوليو ١٩٣٠ لدى بريطانيا على منح شيخ البحرين امتيازاً نفطياً لشركة بريطانية . وقدم احتجاج مماثل في ٢٢ مايو ١٩٣٤ الى الولايات المتحدة على شراء شركة «ستاندرد اويل اوف كلفورنيا» امتيازاً نفطياً في البحرين . وقالت الحكومة الفارسية في احتجاجها لدى الولايات المتحدة ان الامتياز الذي تمنحه «سلطات غير مؤهلة قانونيا لا تنشأ عنه أية حقوق للشركة» . وقالت ايضا انها تحتفظ بحقوقها «في المطالبة بأية ارباح قد تنجم عن هذا الامتياز . . .» . غير ان هذه الاحتجاجات لم تصادف استجابة طيبة .

انظر L.N.O.J., July 1930, P. 1083, Ibid, August 1934, P. 968.

(٢) من الجدير بالملاحظة ان كيلي Kelly يذكر ان البحرين في عام ١٨٣٩ أي قبل ان تصبح تحت الحماية البريطانية بكثير «لم تتلق أي نوع من الحماية من فارس «ضد الهجوم المصري . ولم يوقف المصريون هجومهم المتعمد الا نتيجة تدخل الاسطول الملكي البريطاني . انظر كيلي : «الدعوى الفارسية» ، المصدر المذكور ، ص ٥٩-٦٠ .

Kelly, "The Persian Claim", op.cit, PP. 59.-60.

تشريع داخلي غايته تجديد التأكيد على ادعائها بالجزيرة[1] . وقد أقر هذا التشريع الصادر في عام ١٩٥٧ اعتبار البحرين جزءاً من التقسيمات الادارية التابعة لايران .

وفي ضوء ما تقدم من مباديء القانون الدولي فيما يتعلق بالدعوى الايرانية بالبحرين ، يتضح لنا ان الاحتجاجات المتقطعة للحكومة الفارسية (الايرانية) خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، لا تعد دفاعاً مقبولاً في وجه الحقوق الثابتة لحكومة البحرين كما ترسخت عن طريق التقادم او التملك المعاكس والمنشيء للسيادة على اقليم البحرين من قبل شعبها العربي وحكامها العرب .

الخاتمة:

يلاحظ من التحليل القانوني – في ضوء مباديء القانون الدولي – الوارد اعلاه ان الدعوى الفارسية (الايرانية) بالسيادة على البحرين تفتقر الى حجج قانونية سليمة . ولكن يبدو من البيانات الفارسية المتكررة

---

(١) اقر البرلمان الايراني في عام ١٩٥٧ قانوناً اعتبرت البحرين بمقتضاه رسمياً جزءاً من التقسيمات الادارية لايران . (انظر مناقشات مجلس العموم المجلد ٥٧٨) .

House of Commons Debates, Vol. 578, op.cit.

عندما عقد السيد «اردلان» ، وزير خارجية الحكومة الايرانية ، مؤتمراً صحفياً في ايران في ٨ ابريل ١٩٥٧ بصدد دعوى حكومته بالبحرين ،قال ان حكومته على الرغم من خلافاتها مع بريطانيا فانها لا تنوي وضع نزاعها مع بريطانيا على جدول اعمال اجتماع مجلس حلف بغداد الذي كان من المقرر عقده في طهران . وفضل الابقاء على البحث في هذه المشكلة مع بريطانيا بطريقة مباشرة وودية . (انظر التايمز بتاريخ ٩ ابريل ١٩٥٧) .

خلال القرنين الماضيين ان حكومة فارس (ايران) تقيم دعواها او مطالبتها بالسيادة على البحرين في الاصل على اساس صلتها التاريخية بالجزيرة في الماضي . فغالباً ما تزعم «بان البحرين كانت تشكل على الدوام ودون انقطاع جزءاً من بلاد فارس في القرون الماضية ، ما عدا خلال فترة الاحتلال البرتغالي للبحرين ، وهي الفترة الواقعة خلال السنوات ١٥٢٢-١٦٠٢ حيث استأنفت بعدها ايران ملكيتها لهذه الجزيرة»[(١)] .

ولكننا اوضحنا سابقاً ان هذا القول لا ينطبق على الحقائق التاريخية[(٢)] . فمنذ عام ١٨٤٤ انكرت السلطات البريطانية في الهند مزاعم رئيس وزراء حكومة فارس «حاج ميرزا آغاسي» بان البحرين هي «ملكية فارسية» . وقالت هذه السلطات «ربما كانت البحرين تابعة لاقليم فارْس ببلاد فارس عندما كانت الجزيرة تحت الحوزة الفعلية للفرس . غير ان الزعم بان الحكومة الفارسية كانت تمتلك هذه الجزيرة باستمرار منذ عام ١٣٠٠ للميلاد فهذا مخالف لافضل الادلة التي يمكن ابرازها حول هذا الموضوع»[(٣)] .

وبناء عليه ، فاننا إذا اعتبرنا الدعوى الفارسية (الايرانية) بالبحرين دعوى تاريخية بحتة تقوم على اساس احتلال البحرين الممتد من سنة ١٦٠٢ الى سنة ١٧٨٢ ، فانها ولا شك لا يوجد لها حظ في النجاح في ضوء مباديء القانون الدولي التي لا تعترف بدعاوى السيادة على الارض او الاقليم على اساس احتلال تاريخي بحت لا تسنده مباديء قانونية

---

(١) انظر الجريدة الرسمية لعصبة الامم ، سبتمبر ١٩٢٨ ، ص ١٣٦١ .

L.N.O.J., September 1928, P.1361.

(٢) انظر اعلاه . op.cit

(٣) انظر اعلاه . op.cit

مستقرة في القانون الدولي ، كما اسلفنا . وكما يقول هيل «من المتعذر تقييم الدعاوى التاريخية ، ولا يمكن اخذها بظاهرها لانها بذاتها دعاوى ضعيفة»[١] . ويشير نورمن هيل «N.Hill» ، في مؤلفه القيم عن القانون الدولي ، الى العرف الدولي بالنسبة الى قابلية المنازعات الاقليمية للعرض على القضاء ، خلافاً للمنازعات القانونية الاخرى ، فيقول «ان معاهدات روت Root التي عقدتها الولايات المتحدة الاميريكية في عامي ١٩٠٨ و١٩٠٩ مثلاً ، تنص على التحكيم في المنازعات القانونية فقط ، مستثنية بذلك المنازعات الاقليمية التي لا تتخذ فيها الدعاوى طابعاً قانونياً»[٢] .

واذا رجعنا الى القرارات التحكيمية الدولية ، فاننا لا نجد فيها الكثير مما يؤيد الدعاوى التاريخية او الاقليمية البحتة التي لا تسندها المباديء القانونية المعترف بها دولياً . ففي قضية جرينلاند الشرقية مثلاً ، قررت محكمة العدل الدولية الدائمة ان «الدعاوى التاريخية بالسيطرة على الارض او الاقليم المتنازع عليه ، فقدت بُرمتها قيمتها وأُغفلت تدريجياً حتى من قبل الدول التي كانت تعتمد عليها»[٣] . وقالت المحكمة ايضاً «ان القانون الدولي ارسى علاقة اوثق بين وجود السيادة وممارستها الفعلية ، ولطالما نجحت الدول في دحض الدعاوى التي لا ترافقها ممارسة كهذه»[٤] .

يتضح من المباديء القانونية المتقدم ذكرها ان المطالبة بالاقليم التي تقوم على اساس تاريخي بحت ، لا يرافقه برهان او دليل على ممارسة فعلية للسلطة على كامل تراب هذا الاقليم ، لا يمكن الاعتماد عليها كحجة

---

(١) انظر هيل Hill المصدر المذكور سابقاً ، ص ١٧١ .

(٢) انظر هيل Hill المصدر المذكور سابقاً ، ص ٢٠٢ .

(٣) انظر Legal Status Of Eastern Greenland, 1933, op.cit, P. 84.

(٤) نفس المصدر .

لاثبات الحق المطالب به بشأن هذا الاقليم .

وأخيراً يمكن القول ان استقلال البحرين عن بلاد فارس (ايران) قد ثبت منذ انفصالها عن الحكم الفارسي في عام ١٧٨٣ وان البحرين ، بانفصالها هذا ، استوفت متطلبات الكيان الدولي المقررة وفقاً للقانون الدولي ، وهو وجود حكومة مستقلة تمارس سلطة فعلية على اقليم محدد المعالم وذلك بصرف النظر عن كونها قد ارتبطت ، في وقت لاحق لانفصالها المذكور ، بمعاهدات حماية مع بريطانيا(١) . اما من حيث احجام حكومة فارس (ايران) ، من وجهة نظر قانونها الدستوري ، عن الاعتراف باستقلال البحرين ، فهو أمر لا أهمية له من وجهة نظر القانون الدولي الذي تسود مبادؤه على مبادىء القانون الوطني(٢) . كما انه لا يمكن القول ان البحرين نتيجة لخضوعها تحت الحماية البريطانية عبر السنوات الماضية (أي قبل عام ١٩٧١) قد اخفقت بعد انفصالها عن الحكم الفارسي - كما تدعي حكومة فارس - في استيفاء متطلبات الكيان الدولي وفقاً لمبادىء القانون الدولي(٣) . والسبب في ذلك هو ان تعاقب الاحداث يظهر ان حكام البحرين قد رسموا بصورة فعالة استقلالهم عن بلاد فارس قبل ان يدخلوا في معاهدات الحماية مع بريطانيا بزمن طويل . وهكذا فان شيوخ

---

(١) انظر لوتربخت ص ٣١ . .Lauterpacht, P. 31

ويقول المؤلف ان هذه الشروط «محددة ووافية . وليست لها علاقة بدرجة تحضر الدولة الجديدة ، او مشروعية اصلها ، او دينها او نظامها السياسي» .

للاطلاع على تفسيرات غير ملائمة بشأن أسس الاعتراف بالكيان الدولي ، انظر نفس المصدر ص ٣١-٣٢ . Ibid, PP. 31-2

(٢) انظر الملاحظة (١) اعلاه .

(٣) انظر .Adamiyat's Argument, op.cit., PP. 238-9

البحرين أبرموا معاهدة السلام العامة لسنة ١٨٢٠ – التي تولت بريطانيا بموجبها المسؤولية السياسية في الخليج – بعد ٣٧ سنة من غزوهم البحرين في عام ١٧٨٣ ، في حين ان اول اتفاقية للحماية البريطانية على البحرين قد ابرمت في عام ١٨٨٠ . وقد عقدت هذه المعاهدة بعد ٩٧ سنة من احتلال البحرين من قبل قبيلة العتوب من اسرة آل خليفة . وخلال هذه الحقبة لم تقم الحكومة الفارسية (الايرانية) بأية محاولة جادة لاسترداد سيطرتها على البحرين[(١)] .

أما فيما يتعلق بموضوع الجنسية والاختلاف المذهبي لشعب البحرين الذي يطرحه المواطن الايراني الدكتور آدميات «DR. E. Adaimiyat» في كتابه السابق ذكره ، فان الدعوى الايرانية القائمة على اساس الجنسية او الطائفة لا تستند الى حجة قانونية صحيحة . فالبحرين كانت دائماً موطناً للعرب الذين نزلوا اصلاً في الجزيرة على حد قول الثقاة في عام ١٩٠٠ قبل الميلاد . وحسب الاحصاء السكاني في البحرين لعام ١٩٦٥ ، بلغ عدد المواطنين البحرينيين من السكان ١٤٣,٨١٤ نسمة وعدد السكان الايرانيين القاطنين في البحرين ، نحو ٧,٢٢٣ شخصاً أي حوالي ٤ بالمائة من مجموع سكان البحرين البالغ عددهم ١٨٢,٢٠٣ شخصاً حسب

(١) سبق ان شرحنا اعلاه في ص ١٧ بانه قبل ابرام اتفاقية الكابتن بروس لسنة ١٨٢٢ المعترض عليها ، اتخذت السلطات البريطانية موقفاً محايداً من المطالبة الفارسية بالبحرين ، ولهذا لو كان بوسع تلك الحكومة ان تعيد سلطتها في البحرين في أي وقت قبل عام ١٨٢٢ لما تدخلت السلطات البريطانية لمنعها من ذلك ، كما يبدو من تصريحاتها للحكومة الفارسية خلال تلك الفترة .

ذلك الاحصاء[1] .

ولكن بالرجوع الى كتاب الدكتور آدميات (المطبوع في عام ١٩٥٥) الذي يؤيد فيه دعوى بلاده بالسيادة على البحرين ، نجد انه ينقل في كتابه قولاً مضللاً عن سكان البحرين . ذلك أنه يقول ان عدد سكان الجزيرة حينذاك بلَغ ١٠٠,٠٠٠ نسمة . ثم يمضي فيقول إن نحو ٥٠,٠٠٠ من مجموع السكان هم من طائفة المسلمين الذين ينتمون الى طائفة الشيعة من الفرس ، والبقية هم من المسلمين السنة ،[2] قاصداً بذلك اعطاء القارىء انطباعاً خاطئاً بان المنتمين الى الطائفة الشيعية من السكان هم من الفرس الذين يتعاطفون مع مبدأ الاتحاد مع ايران . وقد فات الكاتب الايراني بان هؤلاء الخمسين الفاً من البحرينيين الشيعة ، حسب تقديره الخاطيء ، هم عرب من حيث العرق واللغة والتطلعات القومية . كما ان الخلافات المذهبية بين العرب المسلمين في البحرين من سنة وشيعة ليست من الخطورة بحيث تبرر انقساماً في وحدة عرب البحرين المصممين

---

(١) في عام ١٩٥٩ ، كان يوجد ١١٨٫٧٣٤ مواطناً بحرينياً و٤٫٢٠٣ مواطناً من الايرانيين (حوالي ٢٫٩ بالمائة من مجموع السكان البالغ عددهم ١٤٣٫١٣٥ نسمة) . ولم يظهر إحصاء عام ١٩٥٩ او احصاء عام ١٩٦٥ عدد الجنسين من الفرس (العم) في البحرين خلال عام ١٩٥٩ او عام ١٩٦٥ . ولكن كان يقدر عدد هؤلاء الجنسين من اصل فارسي بما لا يتجاوز ١٠٫٠٠٠ او حوالي ٧ بالمائة من مجموع عرب الجزيرة . وهذا يثبت بانه ليس لايران اية دعوى عرقية او وطنية في البحرين . انظر الاحصاء السكاني الثالث ، ١٩٥٩ حكومة البحرين والاحصاء السكاني الرابع ، ١٩٦٥ ، حكومة البحرين .

Govt. of Bahrain, The 3rd Population Census, 1959, and The 4th Population Census, 1965.

(٢) انظر .Adamiyat, op.cit., P. 208

منذ القدم على الاحتفاظ باستقلالهم ووحدتهم وعلى مقاومة المطالبات الفارسية في السابق ، والايرانية لاحقاً ، ببلادهم عبر السنين الطويلة الماضية .

ان الحجج القائمة على المعتقدات الدينية للسكان في الاقليم المتنازع عليه قلما تقبل- من وجهة نظر القانون الدولي - كعامل حاسم لتسوية هذا النزاع . ففي النزاع على لواء الموصل بالعراق ، اشار المندوب التركي في عصبة الامم الى مذهب سكان الموصل (وهم من اهل السنة) كسبب لممارسة السيادة التركية على الموصل . ولكن المستر أمري «Amery» المندوب البريطاني لدى هذه المنظمة أحسن في الرد عليه بالقول : «لا يوجد ثمة فرق بين الشيعة والسنة يسمح بظهور أي اساس كان للفكرة التي يتوجب اعتبار هذا القول بموجبها عاملاً لرسم الحدود بين العراق وتركيا التي كانت تطالب بضم لواء الموصل العراقي الى سيادتها[١] .

---

(١) انظر الجريدة الرسمية لعصبة الامم ، المجلد ١١ (١٩٢٥) ص ١٣٣٣ .

(انظر النقاش حول مسألة الخلاف على تحديد الحدود بين تركيا والعراق المبين في هذه الوثيقة لعصبة الامم) . L.N.O.J., Vol. 11 (1925), P. 1333

الفصل الثاني

حل الخلاف الانجلو - إيراني

بشأن البحرين عن طريق
وساطة الأمين العام للأمم المتحدة

استعراض تاريخي مختصر للنزاع:

ترجع الدعوى الايرانية بشأن المطالبة بالسيادة على البحرين[1] الى عام ١٨٢٠ عندما صرحت حكومة مملكة فارس حينذاك (ايران) بمطالبتها العلنية بجزر البحرين . ومنذ ذلك التاريخ كانت للحكومة البريطانية علاقة مباشرة بهذه المطالبة ، نتيجة حتمية للعلاقات التعاهدية الخاصة التي كانت تربطها مع حكام البحرين من آل خليفة . وقد عقد الحكام السابقون

---

(١) تشكل البحرين أرخبيل جزر تقدر بـ ٣٠ جزيرة ، الكثير منها جزر رملية صغيرة . وتبعد جزر البحرين التي تعرف اكبر جزيرة فيها بهذا الاسم ، نحو ١٥ ميلاً من اقرب ساحل للمملكة العربية السعودية . كما تبعد عن الساحل الايراني نحو ١٥٠ ميلاً . وجزر البحرين المأهولة بالسكان هي خمس جزر . ولكن كل سكان البحرين تقريباً يقطنون ثلاث جزر رئيسية هي: البحرين (وعاصمتها المنامة) والمحرق ، وسترة . وقدر مساحة الجزر الرئيسية بنحو ٢٣٤ ميلاً مربعاً . اما مساحة جزر البحرين جميعاً فتقدر بنحو ٢٥٦ ميلاً مربعاً . أما جميع سكان البحرين بموجب آخر إحصاء اجري في ابريل ١٩٧١ ، فيقدر بـ ٢١٦,٠٧٨ نسمة . ويقدر عدد المواطنين في البحرين بـ ١٧٨,١٩٣ نسمة ، وعدد الاجانب بـ ٣٧,٨٨٥ ، وعدد الايرانيين بـ ٥,٠٩٧ (أي بنسبة ٢,٥٪ من مجموع السكان) .

من اسرة آل خليفة - الذين احتلوا البحرين في عام ١٧٨٣ بعد ان طردوا الوالي الفارسي منها وقضوا بذلك على بقايا الاحتلال الفارسي للبحرين - عدة اتفاقيات سياسية مع الحكومة البريطانية خلال الفترة بين ١٨٢٠-١٨٩٢ . وقد أدت هذه الاتفاقيات ، من الناحية العملية ، الى فرض نوع من نظام الحماية البريطانية على البحرين(١) . إلاّ إن النزاع بين حكومة شاه إيران (فارس سابقاً) حول البحرين قد حُلَّ نهائياً بتاريخ ١١ مايو ١٩٧٠ بعد ان اصدر مجلس الامن قراره التاريخي الذي اعترف لشعب البحرين حقه في تكوين دولة مستقلة عن كل من بريطانيا وايران .

اما مطالبة ايران بالبحرين فقد كانت تعتمد ، في نظرها ، على ما تسميه بِـ «العلاقة التاريخية بين البحرين وايران التي جعلت البحرين جزءاً لا يتجزأ من بلاد فارس» (ايران) .(٢)

وقد أوضحت حكومة شاه إيران الاسس السياسية والقانونية التي تستند اليها في مطالبتها بالبحرين في مذكرة سياسية ، بتاريخ ٢ اغسطس ١٩٢٨ ، كانت قد قدمتها الى الامين العام لعصبة الامم ، حينما اثارت ايران اعتراضاً في تلك الحقبة على المادة (٦) من معاهدة جدة التي عقدتها بريطانيا في ٢٠ مايو عام ١٩٢٧ مع ملك المملكة العربية السعودية

---

(١) من اجل الرجوع الى تحليل قانوني للمعاهدات والاتفاقيات بين البحرين وبريطانيا انظر مؤلفنا :

DR. Husain M. Al-Baharna, The Legal Status of the Arabian Gulf States. 1968.

(2) Adamiyat, F., Bahrein Island, N.Y., 1955. Khadduri, M., "Iran Claim Over Sovereignty of Bahrain", American Journal of International Law, Vol. No. 45, P. 631.

الراحل عبدالعزيز آل سعود ، والتي اشارت فيها بريطانيا الى استقلال البحرين .

بينما أكدت إيران في مذكرتها الى بريطانيا بأن البحرين كانت دائماً وبصورة مستمرة تشكل جزءاً من بلاد فارس خلال القرون الماضية ، وذلك فيما عدا الفترة التي سيطر فيها البرتغاليون على البحرين بين ١٥٠٧-١٦٢٢ . وقد تمت للحكومة الفارسية - في اواخر هذه الفترة - السيطرة مجدداً على هذا الاقليم»[١] .

لقد كشفت حكومة ايران في مذكرتها الاحتجاجية عدم اعترافها باحتلال «شيوخ العتوب من آل خليفة في ١٧٨٣ وذلك لانها - كما تقول - «لم تكن تعتبر للعصيان المعلن من قبل اولئك الشيوخ المحليين الثائرين أثراً ما في اضعاف سيادتها على الجزر» . وتستمر ايران في دفاعها عن دعواها بالقول : «إن احتلال البحرين في عام ١٧٨٣ من قبل شيوخ آل خليفة لم يؤد الى اعتراف باستقلال البحرين . ولكن العائق الوحيد الذي حال دون ممارسة ايران لحقوقها الشرعية في هذه الجزر هو فرض الحماية البريطانية عليها خلال اكثر من مائة سنة»[٢] .

اما فيما يخص الحكومة البريطانية ، فان وجهة نظرها حول المطالبة

---

(١) انظر وثائق عصبة الامم التالية :

League of Nations, Official Journal, Sept, 1928, P. 1360-1363 and May, 1929. P.790-793.

لقد اوضحت الحكومة الايرانية والحكومة البريطانية وجهتي نظر كل منهما في الخلاف حول البحرين في مذكرتين الى الامين العام لعصبة الامم ، اولاهما مذكرة ايران بتاريخ ٢ اغسطس ١٩٢٨ ، وثانيهما مذكرة بريطانيا الجوابية بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢٩ .

(٢) المرجع السابق .

الايرانية تضمنتها مذكرتها بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢٩ الموجهة الى الامين العام لعصبة الامم ، جواباً على المذكرة الايرانية السابقة[١] . وقد تبنت بريطانيا - طوال فترة النزاع الايراني البريطاني على البحرين - وجهة النظر القائلة بان البحرين قد بقيت مشيخة مستقلة لا تدين بالولاء لايران ، وذلك منذ السيطرة عليها من قبل حكام آل خليفة في عام ١٧٨٣ . وتضيف مذكرة الحكومة البريطانية بان البحرين تعتبر - من وجهة النظر البريطانية - دولة عربية ذات سيادة ، ولكنها «ترتبط مع حكومة المملكة المتحدة بعلاقات تعاهدية خاصة» . ولذا فقد كانت بريطانيا مقتنعة بانه «لم تكن لايران حقوق شرعية على جزر البحرين»[٢] . وقد تقدمت بريطانيا في مذكرتها السالفة الذكر بأسانيد قانونية تدحض بها الحجج التاريخية والقانونية التي استندت اليها ايران في مطالبتها بالبحرين . وفي اعقاب صدور قرار مجلس الامن بتاريخ ١١ مايو ١٩٧٠ بشأن حل الخلاف الانجلو-ايراني حلاً سلمياً عن طريق الوساطة الشخصية لامين عام الامم المتحدة حينذاك المستر يوثانت وتهيئو شعب البحرين للاستقلال .

اصدر أمير دولة البحرين في ١٤ اغسطس ١٩٧١ ، بياناً رسمياً اعلن فيه البحرين دولة مستقلة ذات سيادة . وفي اليوم التالي (١٥ اغسطس) تبادل امير دولة البحرين مع ممثل الحكومة البريطانية في الخليج السير جيفري آرثر ، مذكرات اتفق فيها الطرفان على انهاء العلاقات التعاهدية الخاصة وذلك بالغاء اتفاقيتي ١٨٨٠-١٨٩٢ بينهما ، تلك العلاقات التي ادت الى فرض نوع من نظام الحماية البريطانية على البحرين لمدة تزيد على المائة سنة .

---

(١) المرجع السابق ، مايو ١٩٢٩ ، ص ٧٩٠-٧٩٣ .

(٢) المرجع السابق .

كما وقع الامير مع الحكومة البريطانية - في التاريخ نفسه - معاهدة صداقة بين البحرين والمملكة المتحدة مدتها عشر سنوات قابلة للتجديد التلقائي بانتهاء مدتها .

لقد انضمت البحرين الى عضوية جامعة الدول العربية في ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، وأصبحت عضواً في الامم المتحدة في ٢١ سبتمبر ١٩٧١ .

بعثة الامم المتحدة لتقصي الحقائق:

لقد توصلت كل من ايران والبحرين الى حل نهائي لنزاعهما ، وذلك نتيجة للقرار الاجماعي الذي اصدره مجلس الامن الدولي بتاريخ ١١ مايو ١٩٧٠ حول هذا الموضوع .

وقد كان القرار المذكور بمثابة تصديق من قبل مجلس الامن على التقرير الخاص ببعثة الامم المتحدة لتقصي الحقائق حول الدعوى الايرانية الذي قدمه الى المجلس الممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة المستر فيتوريو وينسبير جيوشياردي (المعروف باسم وينسبير) . وقد رحب قرار مجلس الامن بالاستنتاجات والنتائج التي توصل اليها الممثل الشخصي للامين العام ، وخاصة تلك التي تؤكد بان الغالبية الساحقة لشعب البحرين ترغب في ان يعترف بذاتيتها ضمن دولة مستقلة ذات سيادة تامة ، حرة في ان تقرر بنفسها علاقاتها مع الدول الاخرى»[(١)] .

وفيما يخص ايران ، فان المجلس الوطني الايراني (المجلس التشريعي) قد صدق بتاريخ ١٤ مايو ١٩٧٠ على قرار مجلس الامن الذي كان بمثابة اعتراف باستقلال البحرين . ثم قام مجلس الشيوخ الايراني بدوره

---

(١) قرار مجلس الامن بشأن البحرين رقم : .UN.DOC.S/RES/278 (May 11, 1970)

بالتصديق على القرار المذكور في ١٨ مايو ١٩٧٠[١] . ويعتبر تصديق السلطة التشريعية الايرانية على قرار مجلس الامن المذكور بمثابة اعتراف كامل باستقلال البحرين .

كما يشكل هذا اعتبار هذا العمل التشريعي الايراني بمثابة تنازل وتخل نهائي من قبل ايران عن دعواها الطويلة العهد بالبحرين ، تلك الدعوى التي ترجع الى عام ١٨٢٠ عندما اعلنت حكومة شاه فارس (ايران) لاول مرة مطالبتها بالبحرين بطريقة رسمية .

سنتولى الان شرح خلفية المفاوضات التي ادت الى حل هذا النزاع والطريقة التي زاول من خلالها الامين العام للامم المتحدة مهمة «مساعيه الحميدة» ، وذلك اثناء المدة التي استغرقتها المفاوضات لحل النزاع .

كانت بداية المحاولات الاولية للتوسط في ايجاد حل للنزاع قد اتخذت من قبل المملكة العربية السعودية والكويت وبريطانيا ، وذلك بعد وقت قصير من البيان الذي اصدرته بريطانيا في يناير ١٩٦٨ ، حول رغبتها في انهاء وجودها العسكري والسياسي في الخليج خلال فترة اقصاها ٣١ ديسمبر ١٩٧١[٢] .

ونتيجة لمحادثات الوساطة الاولية مع المسؤولين الايرانيين في بداية ١٩٦٨ ، اجريت الترتيبات اللازمة خلال خريف تلك السنة لعقد اجتماعات غير رسمية بين فريقين من كبار المسئولين البحرينيين (ومنهم المؤلف) والايرانيين . وقد اسفرت الترتيبات عن لقاءات سرية تمت في لندن وسويسرا بين هذين الفريقين ومسئولين يمثلون الجهات الاخرى المعنية

---

(١) انظر Keesing's Contemporary Archives (London), 1969-1970. pp. 73998, 23808 C.

(٢) انظر Keesing's, pp. 24492 A. المرجع السابق .

بحل النزاع التي ضمن المقيم البريطاني في الخليج (The British Resident) . وكان الغرض من تلك الاجتماعات التفكير في صيغة مقبولة من الطرفين ، تكون الاساس الذي يعتمد عليه للتوصل الى حل مرضٍ للنزاع المزمن .

ولقد قدم الايرانيون عدة اقتراحات في هذا المجال ، منها عرض النزاع على مجلس الامن الدولي للنظر فيه وفقاً للمادتين ٣٤ و ٣٥ من ميثاق الامم المتحدة او عرضه على اللجنة الخاصة للجمعية العامة للمنظمة كموضوع من مواضيع مكافحة الاستعمار او عرضه على محكمة العدل الدولية للنظر فيه كنزاع قانوني بحت يتعلق بدعوى السيادة على الاقليم .

ولكن الفريق البحريني ، من جانبه ، رفض الموافقة على أي من هذه المقترحات لكونها تؤخر النظر في النزاع ، بالاضافة الى كونها لا تنطبق على البحرين التي احتفظ اقليمها طوال العهد الماضي بوضع استقلالي غير مرتبط سياسياً بأي من المملكة المتحدة او مملكة فارس (ايران) . وقد قدم الجانب البحريني مقترحات بديلة تقضي بعرض النزاع على المنظمات الاقليمية او بعض رؤساء الدول الصديقة للجانبين ، وذلك للتوسط في ايجاد حل له يكون مقبولاً للاطراف المعنية . ولكن الجانب الايراني بدوره لم يستجب لهذه المقترحات ، مما ادى الى انهاء هذه اللقاءات الشخصية غير الرسمية دون الاتفاق على برنامج عمل للمستقبل . ومع ذلك فان الرغبة التي ابداها الفريقان في التوصل الى حل مقبول للنزاع ، ترك الباب مفتوحاً امامهما لفتح باب المباحثات حول الموضع في وقت لاحق . ونتيجة للاتصالات التي تمت فيما بعد ، بمساندة كل من الحكومتين البريطانية والسعودية ، توصل الطرفان الى قاعدة مشتركة للتفاهم في اوائل عام ١٩٦٩ عندما اقرا مشروعا يقضي بالطلب الى الامين العام للامم المتحدة للتوسط في النزاع من خلال استعمال «مساعيه الحميدة» (او ما يعرف في الاصطلاح الانجليزي بـ «good

«offices»[١] . وقد كان هذا الاجراء يتطلب التفاهم بين الطرفين حول تحديد «صلاحيات» (أو ما يسمى بـ «terms of reference») الامين العام للامم المتحدة فيما يتعلق بالمهمة المطلوب منه القيام بها .

الاتفاق على صلاحيات مهمة الامين العام والاجراءات المتعلقة بها:

كانت المبادرة الايرانية الاولى بقبول مبدأ الحل السلمي - عن طريق المفاوضات - للنزاع مع البحرين قد اتخذت من قبل شاه ايران الذي اعلن هذه المبادرة في مؤتمره المعقود في دلهي بتاريخ ٤ يناير ١٩٦٩ ، حين كان في زيارة رسمية للهند[٢] . وقد شجب الشاه في تصريحه المذكور اللجوء الى استعمال القوة كطريقة لفرض الحكم الايراني على البحرين ، خلافاً لرغبات شعب البحرين . وقد أكد الامبراطور الايراني في مؤتمره الصحفي المذكور استعداده بمنح شعب البحرين حق «تقرير المصير» (self determination) وذلك طبقاً لمباديء ميثاق الامم المتحدة .

وكان لتصريح الشاه حول عدم استعمال القوة ضد البحرين - بعد الانسحاب البريطاني من الخليج في نهاية شهر ديسمبر ١٩٧١ - صدى طيب لدى الحكومة البريطانية والحكومات العربية في المنطقة . وبالاضافة الى ذلك فقد شجع هذا التحرك الايراني جهود الوساطة التي كانت تُبذل من قبل بريطانيا والدول العربية المعنية في المنطقة بقصد التوصل الى حل مرضٍ للنزاع البحريني الايراني ، هذه الجهود التي ادت الى عقد محادثات متقطعة - خلال النصف الاول من عام ١٩٦٩ - بين الفريقين المفاوضين

---

(١) إن المعلومات المذكورة اعلاه تعتمد على مذكرات خاصة بالمؤلف الذي كان عضوًا في الفريق البحريني المفاوض .

(٢) انظر موجزاً لتصريح الشاه منقولاً في جريدة التايمس اللندنية بتاريخ ٧ يناير ١٩٦٩ .

نيابة عن كل من حكومتي البحرين وايران وذلك لغرض التوصل الى اتفاق حول صلاحيات (terms of reference) الممثل الشخصي للامين العام .

ويلاحظ انه خلال تلك المحادثات غير المباشرة التي اجريت عن طريق وزارة الخارجية البريطانية إتخذ الفريق البحريني موقفاً متشدداً من الاشارة في النص الاصلي المقترح لتحديد صلاحيات الممثل الشخصي ، الى وجود نزاع (dispute) بين عضوين من اعضاء الامم المتحدة (أي ايران وبريطانيا) حول البحرين حسب تعريف المادتين ٣٤ ، ٣٥ من ميثاق الامم المتحدة .

وكان السبب في اعتراض وفد البحرين على النص الاصلي المقترح هو اعتقاد الوفد بان البحرين باعتبارها حكومة مستقلة لا تنطبق عليها احكام المادتين ٣٥ ،٣٤ من الميثاق اللتين تتعلقان بموضوع الحل السلمي (pacific settlement) للخلافات بين عضوين او اكثر من اعضاء المنظمة الدولية . فاقليم البحرين - في نظر الوفد البحريني - لم يكن مطلقاً موضوع نزاع مباشر بين بريطانيا وبلاد فارس (إيران) . كما ان البحرين لم تكن خاضعة للسلطة الادارية لأي من هاتين الدولتين . ولكن نظراً لان ايران لم تكن تعترف باستقلال البحرين ، لذلك ، لم يكن امام البحرين مجال لحل هذا النزاع مع ايران سوى اللجوء الى الامين العام للامم المتحدة عن طريق المملكة المتحدة ، وذلك بصفتها المزدوجة كعضو في المنظمة الدولية وكدولة مسئولة عن العلاقات الخارجية للبحرين . وكان على ايران في هذه الحالة ، باعتبارها الطرف الآخر الراغب في حل النزاع ان تتقدم بطلب مشابه الى الامين العام للمنظمة الدولية[١] .

---

(١) المذكرات الخاصة بالمؤلف .

وعليه ، فانه نتيجة للتبريرات التي اوردتها البحرين حول اعتراضها على النص الاصلي المقترح بشأن صلاحيات الممثل الشخصي للامين العام للام المتحدة ، وافقت ايران مع بريطانيا على تبني نص معدل لصلاحيات هذا الممثل الشخصي بحيث لا يتضمن الاشارة الى أي من تعبير «النزاع» (dispute) او كلمتي بريطانيا وايران . وعلى هذا الاساس ، اصبحت الصياغة النهائية للنص الجديد بتحديد صلاحيات الممثل الشخصي للامين العام الذي اتفقت عليه كل من ايران وبريطانيا والبحرين ، كالآتي :

«نظراً للمشكلة الناشئة نتيجة لاختلاف آراء الاطراف المعنية بشأن وضع البحرين ، وحيث ان الحاجة تدعو التوصل الى حل للمشكلة كوسيلة لخلق جو من السكون والاستقرار والصداقة في ارجاء المنطقة ، فقد طلبت الاطراف المعنية من الامين العام للام المتحدة بان يرسل ممثلاً شخصياً للتحقق من رغبات شعب البحرين»[1] .

بعد ان اتفقت الاطراف المعنية على تحديد الصلاحيات الخاصة بالممثل الشخصي للامين العام للام المتحدة ، اثير جدل آخر حول البرنامج الخاص بالاجراءات او طريقة العمل الخاصة بالممثل (method of operation) الشخصي للامين العام . وقد كان موقف الفريق الايراني المفاوض يقضي بعدم الموافقة مقدماً على وثيقة مكتوبة بشأن طريقة عمل الممثل الشخصي ، مفضلاً ترك الخيار للامين العام ليقوم بوضع الاجراءات المناسبة التي يراها ضرورية لانجاز مهمة الممثل الشخصي . اما الفريق البحريني المفاوض ، فكان اهتمامه منصباً ، بالدرجة الاولى ، على التفريق – مقدماً – بين طريقة العمل المطلوبة لمزاولة مهمة المساعي الحميدة للامين

---

(١) وثائق الام المتحدة رقم : UN.DOC.S/9726(March 28,1970)

العام للام المتحدة في البحرين ، وبين أية طريقة عمل اخرى يتطلبها اجراء الاستفتاء العام (plebiscite) الذي ترفضه البحرين . وعلى هذا الاساس ، كان من رأي حكومة البحرين ان يتم الاتفاق - مقدماً - على طريقة عمل الممثل الشخصي للامين العام بشكل واضح وذلك للحيطة من عدم الخلط بين مهمة هذا الممثل الشخصي المحدودة التي تحبذها البحرين وطريقة العمل الاخرى المطلوبة في حالة اجراء استفتاء عام من قبل المنظمة الدولية(١) .

وفي النهاية ، لم يعترض الايرانيون على اقتراح بريطاني يقضي بان يجتمع الفريق البحريني المفاوض عن حكومة البحرين بمندوبي الامم المتحدة في جنيف لغرض التباحث في النقاط التي ستتضمنها الوثيقة الخاصة بطريقة عمل الممثل الشخصي للام المتحدة في البحرين . وبناء على ذلك ، عقد اجتماع لهذا الغرض في قصر الامم المتحدة بجنيف بعد ظهر يوم ٣١ ديسمبر ١٩٦٩ ، ضم الفريق البحريني المفاوض (ومن بينهم المؤلف) عن حكومة البحرين ، ومندوبين رسميين عن هيئة الامم المتحدة هما الدكتور رالف بانش المساعد الاسبق للامين العام للام المتحدة ، والمستر وينسبير جيوشياردي مدير عام مكتب الامم المتحدة بجنيف ، وهو الشخص المكلف بشغل منصب الممثل الشخصي . كما انضم الى الاجتماع المذكور مسئول بريطاني كبير هو المستر جيوفري آرثر الذي عين فيما بعد مقيماً سياسياً لبريطانيا في الخليج .

لقد كان الاجتماع المذكور ناجحاً ، خاصة وانه افسح المجال امام

---

(١) المذكرات الخاصة بالمؤلف . تجدر الملاحظة في هذا المجال بان حكومة البحرين كانت ترى بان تطبيق مبدأ الاستفتاء العام في البحرين غير مناسب لوضع البحرين التي لا تعتبر سيادتها موضوع نزاع بين بريطانيا وايران .

الفريق البحريني المفاوض بأن يقابل وجهاً لوجه مندوبي الامم المتحدة اللذين كانت لهما صلة مباشرة بتنفيذ مهمة المساعي الحميدة (good offices mission) للمنظمة الدولية .

ونتيجة للمداولات التي دارت في هذا الاجتماع ، وافق المجتمعون على وثيقة من خمس مواد ، تتضمن طريقة العمل او الاجراءات المطلوبة لتنفيذ مهمة الممثل الشخصي للامم المتحدة في البحرين ، وذلك وفقاً لنصوص الوثيقة الخاصة بصلاحيات (terms of reference) الممثل الشخصي[1] .

البيان الرسمي للامين العام للامم المتحدة:

اصدر الامين العام للامم المتحدة يوم ٢٨ مارس ١٩٧٠ بياناً رسمياً يتعلق بالاتفاق على تكليفه بممارسة مساعيه الحميدة في موضوع النزاع بين البحرين وايران .

وقد اوضح هذا البيان الاتفاق الذي تم بين الاطراف المعنية حول وساطة الامين العام للامم المتحدة في البحرين والخطوات التي ستتخذ في ذلك المجال فيما يلي :

«نتيجة للمباحثات التي تمت بين المندوب الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة والامين العام بشأن ممارسة الاخير مساعيه الحميدة في الخلاف بين بريطانيا وايران على البحرين ، تقدم في ٩ مارس ١٩٧٠ المندوب الدائم لايران لدى الامم المتحدة طالباً من الامين العام ان يمارس مساعيه الحميدة في حل الخلاف بين ايران وبريطانيا بطريقة تضمن التحقق من الرغبات الحقيقية لشعب البحرين فيما يتعلق بمستقبل الجزر ،

---

(١) المذكرات الخاصة بالمؤلف .

وذلك بتعيين ممثل شخصي لانجاز هذه المهمة» .

وبعد ان قام الامين العام بتوجيه نسخة من خطاب المندوب الايراني الى المندوب البريطاني الدائم لدى الامم المتحدة ، قام هذا الاخير في ٢٠ مارس ١٩٧٠ بتوجيه خطاب الى الامين العام يقول فيه :

«يسر حكومة المملكة المتحدة (نيابة عن البحرين) ان تبلغ سعادة الامين العام موافقتها على اقتراح الحكومة الايرانية حول الطلب من سعادتكم بان تمارسوا مساعيكم الحميدة عن طريق ارسال ممثل شخصي للتحقق من رغبات شعب البحرين» .

وبناء عليه ، وجه الامين العام للامم المتحدة في ٢٠ مارس ١٩٧٠ خطابين متشابهين الى حكومتي ايران والمملكة المتحدة يشعرهما بموافقته التامة على الطلب المقدم اليه من هاتين الحكومتين وباستعداده لان يباشر ، دون تأخير ، مهمة مساعيه الحميدة حول التحقق من رغبات شعب البحرين وذلك وفقاً للصلاحيات التي اتفقت عليها الحكومتان والتي اخذ الامين العام علماً بها(١) .

وقد اضاف الامين العام للامم المتحدة في بيانه الرسمي الايضاحات المتعلقة بمهمة الممثل الشخصي المعين من قبله وبرنامج عمله في البحرين كما يلي :(٢)

«إن الممثل الشخصي الذي وافق الطرفان على تعيينه سيتجه الى البحرين مع عدد من الموظفين في اسرع فرصة ممكنة .

وقد أعطيت التأكيدات للامين العام بانه سيفتح المجال لشعب البحرين بحرية تامة وبدون أي عائق ، لمقابلة الممثل الشخصي ، وسوف

---

(١) مذكرة الامين العام للامم المتحدة رقم : UN.DOC.S/9726 (March 28,1970)

(٢) انظر الصيغة المتفق عليها بشأن «صلاحيات» الممثل الشخصي ، ص (٨٤) اعلاه .

يُمكِّن افراد الشعب من التعبير عن رغباتهم بحرية وسرية ، دونما خوف من تعرض اشخاصهم للاذى .

وسيتقدم الممثل الشخصي بتقرير عن نتائج تحرياته في البحرين الى الامين العام الذي سيقوم بدوره بوضع هذا التقرير امام مجلس الامن لمناقشته واقراره وذلك وفق ما اتفق عليه الطرفان .

إن الامين العام يشيد باستعداد حكومة ايران لان تعتمد على تقديره الخاص بشأن تقرير طريقة العمل التي يراها مناسبة لانجاز الغرض من مهمة المساعي الحميدة» .

ويختتم الامين العام بيانه الرسمي بالقول :

«إن تحقيق رغبات شعب البحرين ستكون الاساس والهدف الاسمى لمهمة الامين العام بشأن ممارسة مساعيه الحميدة في البحرين»(١) .

الممثل الشخصي لأمين عام الأمم المتحدة في البحرين:

بناء على تعليمات الامين العام السابق - المستر يوثانت - توجه المستر وينسبير وعدد من الموظفين - الذين اختارهم لمساعدته في مهمته - الى البحرين في ٢٠ مارس ١٩٧٠ . وقد امضى المستر وينسبير ٢٠ يوماً في البحرين لإنجاز مهمته ثم رجع فيما بعد الى جنيف في ١٨ ابريل لتحضير تقريره .

وقد تضمن تقرير الممثل الشخصي للأمين العام المكون من ١٣ صفحة ، وصفاً لمهمة الممثل الشخصي ولطريقة العمل التي انجزت بموجبها هذه المهمة وفقاً للصلاحيات المخولة للمثل الشخصي بموجب بيان الامين العام في ٢٨ مارس . كما تضمن التقرير في ختامه استنتاجات الممثل

---

(١) وثائق الامم المتحدة رقم : UN.DOC.S/9726 (March 28,1970)

الشخصي والتوصية الختامية التي تقدم بها الى الامين العام . وقد عرض الامين العام تقرير ممثله الشخصي على مجلس الامن الدولي الذي انعقد في ١١ مايو ١٩٧٠ لمناقشة التقرير المذكور واقراره .

وتجدر الاشارة الى بعض النواحي التي تطرق اليها هذا التقرير للممثل الشخصي كالآتي :

فيما يتعلق بنشاط البعثة والاجراءات التي اتبعتها في التحقق من رغبات شعب البحرين ، اشار المستر وينسبير الى انه عقد مقابلات متعددة مع رؤساء وممثلي عدد من المنظمات والجمعيات والاندية الثقافية والرياضية والمؤسسات الحكومية والشعبية والمعاهد العلمية والدينية وغيرها . كما قابل عدداً من الافراد الذي تقدموا بطلبات لمقابلته والادلاء بآرائهم امامه . ثم اضاف في تقريره قائلاً بان حكومة البحرين قد هيأت له قائمة تتضمن نحو أكثر من ٨٥ مؤسسة ونادٍ ثقافي ورياضي ليختار بحرية منها الاندية والمؤسسات التي يود مقابلة ممثليها . وقد ذكر المستر وينسبير انه قابل ممثلي هذه المؤسسات والاندية وسجل آرائهم حول وضع البحرين في نظرهم ، وخاصة فيما يتعلق بالمطالبة الايرانية بها[١] . وعلى ضوء تلك المقابلات اظهر المستر وينسبير قناعته في ان المجموعات من الشخصيات والافراد الذين قابلهم كانوا يشكلون انموذجاً حقيقاً مميزاً للرأي العام في البحرين[٢] .

كما أكد ان مختلف الآراء التي سجلها نتيجة لمقابلاته مع المجموعات المذكورة قد حققت الغرض الرئيسي من بعثته ، الا وهو التحقق من

---

(١) انظر تقرير المستر وينسبير في مذكرة الامين العام رقم : UN.,DOC.S/9772 (April 30, 1970)

(٢) المصدر السابق .

رغبات شعب البحرين حول الدعوى الايرانية بالبحرين(١) .

وفي النهاية ، عرض الممثل الشخصي استنتاجاته وتوصيته الختامية حول المهمة التي انجزها كما يلي :

«اني مقتنع بان الطرق التي اتبعت - طبقاً لظروف البحرين - هي مناسبة وكافية تماماً للتحقق من رغبات شعب البحرين فيما يتعلق بالموضوع المطلوب .

واني اعتقد ايضاً بان العدد الكلي لمجموع الاشخاص الذي عرضوا على آراءهم سوءا كأفراد او كممثلين لجماعات هو كافٍ في ذاته لتحقيق المهمة .

وقد قدمت المنظمات الكبيرة التي قابلتها صورة شاملة تعكس مجتمع البحرين . كما اكمل ممثلو المنظمات الصغيرة التي تمثل مصالح لقطاعات محدودة هذه المعلومات التي زودتنا بها المنظمات الكبيرة .

وقد تبع المقابلات المذكورة زيارات خارجية لبعض القرى ولبعض النشاطات الاجتماعية التي نظمتها بعض المؤسسات . وقد كانت هذه المقابلات ذات فائدة جمة للتعرف على نماذج من مختلف الآراء التي ساعدت على التأكد من النتائج التي توصلت اليها .

وبالرغم من ان الباب كان مفتوحاً للجميع ليتقدموا الى مكتب البعثة بالمعلومات التي لديهم ، الا اني قبلت ايضاً رسائل مكتوبة من اولئك الافراد الذين لم يتمكنوا من مقابلتي .

لقد فسح المجال بحرية تامة لكل من كان يود مقابلتي خلال كل الاوقات ، وقد اجريت كل الاستشارات بصورة شخصية وسرية . وحسب معرفتي التامة ، لم يستعمل ضغط او تأثير على أي فرد ، كما لم يمنع أي

(١) المصدر السابق ، ص ٨ .

شخص من الاتصال بالبعثة . ولم تكن هناك اية اضطرابات او مظاهرات . وقد اجريت مقابلات مع الافراد والجماعات في جو من السلام والنظام .

ان الاستشارات التي اجريتها قد اقنعتني بان الاغلبية الساحقة لشعب البحرين ترغب ان تنال الاعتراف بذاتيتها ضمن دولة مستقلة ذات سيادة تامة ، حرة في ان تقرر بنفسها علاقاتها مع الدول الاخرى»[1] .

وتجدر الاشارة الى ان الاستنتاجات التي توصل اليها الممثل الشخصي للأمين العام في تقريره ، تضمنها قوله «في الوقت الذي اجمع فيه اهل البحرين على ان تكون بلادهم دولة مستقلة ذات سيادة ، حددت الغالبية العظمى منهم رغبتها في ان تكون البحرين دولة عربية» .

ومن الواضح ان هذا التصريح من جانب الممثل الشخصي للامين العام ينسجم كلياً مع قوله في مكان آخر من تقريره بان «اغلبية اهل البحرين هم من اصل عربي ، وان الكثيرين الذين هم من اصول غير عربية (فارسية ، هندية ، او افريقية) مقيمة في البحرين قد تجانست طوال السنين واستعربت»[2] .

ان الاستنتاجات والنتائج الختامية لتقرير الممثل الشخصي (المستر وينسبير) تؤكد بوضوح وبطريقة لا تحتمل الجدل ، الصفة العربية لجزر البحرين .

عرض تقرير الممثل الشخصي للامين العام امام مجلس الامن الدولي وقرار هذا المجلس بشأنه:

بناء على طلب الامين العام للام المتحدة ، اجتمع مجلس الامن بعد

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٣ .

(٢) المصدر السابق ، الصحفات ٦ ، ٧ ، ١١ .

ظهر ١١ مايو ١٩٧٠ ليناقش تقرير المستر وينسبير حول موضوع البحرين . وقد افاد رئيس المجلس الذي افتتح الجلسة قائلاً بان المجلس «اجتمع اليوم بناء على طلب مندوبي ايران والمملكة المتحدة ، وذلك لبحث موضوع البحرين على اساس التقرير الذي قدمه الممثل الشخصي للامين العام»[١] .

ثم طلب الرئيس من الاعضاء التصويت على مشروع قرار أُعدّ سابقاً ، بمعرفة الاعضاء ، لهذا الغرض . وكان نص مشروع القرار كالآتي :

«إن مجلس الامن الدولي ، بعد الاطلاع على بيان الامين العام الى مجلس الامن بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٧٠ ، وعلى التصريحات المقدمة من مندوبي ايران والمملكة المتحدة في خطابيهما الى مجلس الامن بتاريخ ٩ و٢٠ مارس ١٩٧٠ .

١- يصادق على تقرير الممثل الشخصي للامين العام الذي عرض على مجلس الامن مشفوعاً بمذكرة من الامين العام بتاريخ ٣٠ ابريل ١٩٧٠ .

٢- يرحب بالاستنتاجات والنتائج التي توصل اليها التقرير ، وخاصة تلك التي تؤكد بان الاغلبية الساحقة لشعب البحرين ترغب في ان تنال الاعتراف بذاتيتها ضمن دولة مستقلة وذات سيادة تامة ، حرة في ان تقرر بنفسها علاقاتها مع الدول الاخرى[٢] .

وقد تبنى مجلس الامن القرار السالف الذكر باجماع آراء اعضاء

---

(١) انظر وثائق الامم المتحدة .UN.DOC.S/PV 153 (May 11, 1970) وتتضمن مضبطة الاجتماع الـ ٢٥٣٦ لمجلس الامن نصوص الكلمات التي القاها اعضاء المجلس اثناء مناقشة تقرير الممثل الشخصي .

(٢) وثائق الامم المتحدة رقم : UN.DOC.S/RES/278 (May 11, 1970)

المجلس وعددهم ١٥ عضواً . ومن الملاحظ ان كل المندوبين الذين حضروا مناقشة المجلس حول هذا القرار فضلوا ان يتكلموا بعد اجراء التصويت على القرار ، لا قبله(١) .

دور الامين العام للامم المتحدة في حل موضوع الخلاف بشأن البحرين:

لقد اعتبر بعضهم الطريقة التي تبعها الامين العام في ممارسة مهمة مساعيه الحميدة للتحقق من رغبات شعب البحرين بشأن دعوى ايران ببلادهم ، طريقة فريدة في ذاتها من حيث عدم تمشيها مع الممارسة والعرف المألوفين لدى الامم المتحدة ، ولكن هذا الرأي طبعاً لم يؤيده الامين العام السابق يوثانت الذي لم يتوان في الرد على هذا القول مبرهنا بان ممارسته لمهمة المساعي الحميدة (the good offices) بشأن موضوع البحرين تنسجم تماماً والاجراء المألوف لدى المنظمة الدولية . ونتعرض الآن لشرح وجهتي النظر المختلفتين :

لقد بسط الامين العام في بيانه بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٧٠ تبريره للاجراء الذي اتخذه قائلاً «إن تصرفه في الموافقة على ممارسة وساطته الحميدة في موضوع البحرين كان نتيجة لطلب مقدم من ايران والمملكة المتحدة . وهناك سوابق مماثلة لهذا الاجراء تستند الى مواقف اتخذها الامين العام للمنظمة في السابق وذلك بناء على طلب الدول الاعضاء . وقد اصبحت مثل هذه التصرفات عرفاً وتقليداً مألوفاً لدى الامم المتحدة .

كما يمكن ان تعتبر تصرفات الامين العام في هذا المجال من الوسائل القيمة التي يمكن الرجوع اليها لتخفيف حدة التوتر والصراع بين الدول

---

(١) وثائق الامم المتحدة رقم : UN.DOC.S/PV, 1536 p. 7-10.

المعنية ، وذلك عن طريق اللجوء الى الطرق الدبلوماسية الهادئة التي تجنب الاطراف المعنية مغبة التطويل في المحادثات والتعرض الى كشف الحقائق قبل اوانها بالطرق العلنية .

وقد اضاف الامين العام في بيانه المذكور بان «الخطة التي اتفق الطرفان المعنيان عليها تتضمن التأكد بان القرار النهائي في الموضوع هو لمجلس الامن دون غيره»[1] .

ومع ذلك ، فالبرغم من بيان الامين العام السالف الذكر ، اثارت بعض الدول الاعضاء في المنظمة تساؤلات حول دور الامين العام في الموافقة على ممارسة وساطته الحميدة في هذا الموضوع ، دون اللجوء مسبقاً الى مجلس الامن وعرض الموضوع برمته عليه لينظر فيه اولاً ، ثم يفوض الامين العام باتخاذ الخطوات الضرورية بشأنه . ويعتبر الاتحاد السوفياتي من الدول التي عارضت بشدة تصرف الامين العام في هذا الموضوع ، حيث اوضح المندوب الدائم السوفيتي لدى الامم المتحدة معارضة حكومته للاجراء المذكور في مذكرة قدمها الى الامين العام بتاريخ ٢ ابريل ١٩٧٠ ، وذلك جواباً على بيان الامين العام بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٧٠ . وقد ذهب المندوب السوفيتي في مذكرته الى ان اجراء الامين العام كان مخالفاً لميثاق الامم المتحدة .

وإيضاحاً لذلك ، افاد المندوب السوفيتي في مذكرته قائلاً :

«من الامور المسلم بها طبقاً لميثاق الامم المتحدة هي ان مواضيع كهذه والقرارات المتعلقة بها تقع ضمن اختصاص مجلس الامن ، ولا يمكن ان يعتبر توضيح الامين العام لمثل هذه التصرفات على اساس العرف الجاري

---

(١) مذكرة الامين العام للامم المتحدة وثيقة رقم : UN.DOC.S /9726 (March 28, 1970)

عليه العمل في الامم المتحدة تبريراً كافياً لهذه التصرفات» . وتضيف المذكرة :

«وبهذا الخصوص فان بعثة الاتحاد السوفييتي لدى الامم المتحدة ترى من الضروري ان تؤكد مرة اخرى بانه طبقاً لميثاق الامم المتحدة يجب ان تتخذ كل القرارات في هذه الامور ذات العلاقة باعمال الامم المتحدة الخاصة بالمحافظة على السلام والامن الدولي ، من قبل مجلس الامن»(١) .

وقد رد الامين العام على مذكرة المندوب السوفيتي في مذكرته بتاريخ ٦ ابريل ١٩٧٠ قائلاً :

«بين آن وآخر - كما هو الحال في القضية الحالية المتعلقة بالبحرين - تطلب الدول الاعضاء من الامين العام بأن يمارس مساعيه الحميدة في امر حساس ويكون السبب في هذا الطلب هو ان هذه الدول تشعر بان الخلاف بينها قد يكون قابلاً لحل ودي اذا ما امكن تداركه في مرحلة مبكرة من الخلاف عن طريق الدبلوماسية الهادئة . وبناء على ذلك ، يكون من غير المستحسن ان يقدم هذا الامر بالذات - المختلف عليه - امام مجلس الامن او ان يستشار اعضاء المجلس منفردين بشأنه» .

ويضيف الامين العام في رده :

«وفيما يتعلق بالقضية موضوع الخلاف ، فان بعثة المساعي الحميدة الى البحرين تختص بممارسة تحري الحقائق فقط ، ثم تعرض هذه الحقائق ، بعد التوصل اليها ، في الوقت المناسب امام مجلس الامن ، في شكل تقرير من الامين العام ، وإن أي اجراء (تصرف) اساسي سوف يتخذ

---

(١) لمعرفة محتويات هذه المذكرة انظر الوثيقة رقم : UN.DOC.S /9738 (April 30, 1970)p.1

حينذاك من قبل مجلس الامن وحده»[1] .

ومن الناحية الاخرى ، تجدر الاشارة الى ان عددا كبيراً من المندوبين قد ابدوا استحسانهم للدور الذي قام به الامين العام في حل موضوع هذا النزاع بشأن البحرين وذلك في الجلسة التي عقدها مجلس الامن لمناقشة تقرير المستر وينسبير بشأن البحرين . كما انه لم يفت على المندوب السوفييتي ان يبين - اثناء مناقشة التقرير المذكور - بأن خلافه في الرأي مع الامين العام هو اجرائي بحت ولا يؤثر بأي حال على تأييد الاتحاد السوفييتي لجوهر الموضوع الخاص بحل قضية البحرين بالطريقة السلمية التي توصل اليها الامين العام . لذلك اوضح المندوب السوفييتي المستر مالك ، بان «اماني شعب البحرين في الحصول على الاستقلال والسيادة التامة ، بدون تدخل او ضغط اجنبي ، وبحيث تستطيع البحرين ان تقرر بنفسها اسس علاقاتها مع الدول والشعوب الاخرى ، فإن هذه الاماني شرعية وتلاقي تفهما وتأييداً مطلقاً من الاتحاد السوفييتي»[2] .

وقد كانت وجهة نظر كل من المندوب الاسباني والمندوب الفرنسي هي ان الاجراء الذي اتبعه الامين العام في موضوع البحرين ، يعتبر استثناء من العرف الجاري عليه العمل في الامم المتحدة . لذا فقد لفت المندوب الاسباني المستر دي بينيه ، النظر الى «الطبيعة الخاصة لهذه القضية» . وقد فرق بين وضع الحكومة البريطانية كدولة حامية في البحرين وبين وضعها كسلطة ادارية حاكمة في الاقاليم الاخرى الواقعة تحت حكم الاستعمار . وبناء على ذلك اوضح المندوب الاسباني بان

---

(١) الوثيقة رقم : UN.DOC.S /9738 (April 30, 1970)p. 20.

(٢) انظر مضبطة الاجتماع الـ ٢٥٣٦ لمجلس الامن : UN.DOC.S/PV 1536 (May 11, 1970)pp. 38-40.

«علاقة المملكة المتحدة بالبحرين ليست علاقة سلطة ادارية حاكمة وانما هي علاقة سلطة حامية» . ثم اضاف قائلاً :

«حينما تعرضت الجمعية العامة للامم المتحدة – في مناسبات كثيرة – الى وضع الاقاليم التي اوصت الجمعية العامة بتحريرها من الحكم الاستعماري ، ذكرت انها تؤيد مبدأ تقرير المصير او مبدأ الدمج مع الاقليم الام وذلك دون ان تبدي رأيها بالنسبة للبحرين . والسبب في ذلك راجع الى ان البحرين لم توصف باعتبارها من الاقاليم التي ينطبق عليها الفصل الحادي عشر من الميثاق . وبناء على ذلك فان قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (١٥) لم يشمل البحرين . وللسبب ذاته ايضاً فان لجنة الاعضاء الـ ٢٤ ، الخاصة بتحرير المستعمرات ، لم تنظر في هذا الموضوع مطلقاً»[1] .

من الواضح ان الموقف الذي اتخذه المندوب الاسباني عند تفريقه بين وضع البحرين كمحمية لا تخضع لقرارات لجنة مكافحة الاستعمار ، وبين وضع المستعمرات البريطانية الاخرى ، له صلة قوية بمستعمرة جبل طارق البريطانية التي تعتبرها اسبانيا جزءاً لا يتجزأ من اقليمها . وكان الغرض من هذا التفريق هو عدم اعتبار القرار الذي اتخذه مجلس الامن بشأن البحرين سابقة تنطبق على وضع مستعمرة جبل طارق ، بحيث يستطيع مجلس الامن ان يقرر مصير مستعمرة جبل طارق ، التي تطالب بها اسبانيا ، بالطريقة نفسها التي قرر بموجبها وضع البحرين ومطالبة ايران بها .

وتأكيداً لهذا الموقف الذي اتخذه المندوب الاسباني من موضوع البحرين في مجلس الامن ، فانه اقترح ان لا يشير قرار مجلس الامن الى

---

(١) المصدر السابق ، الصفحات ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ . وتجدر الاشارة الى ان القرار المشار اليه اعلاه يتعلق بموضوع منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة . انظر القرار المذكور في الكتاب السنوي للامم المتحدة لعام ١٩٦٠ . ص ٤٩–٥٠ .

عبارة «يصادق المجلس على النتائج التي توصل اليها تقرير الممثل الشخصي بشأن البحرين» بل يُكتفى بالاشارة الى عبارة «اطلاع المجلس على النتائج والاحاطة علماً بها» .

ومع ذلك فان المندوب الاسباني تمشياً مع تأييد الاعضاء الاخرين للتقرير ونتائجه ابدى استعداده «بعدم معارضة تلك النتائج في التقرير»(١) .

اما المندوب الفرنسي المستر موزيريه – الذي كان رئيس المجلس لذلك الشهر – فقد كان هو الآخر يرى بان قضية البحرين هي «قضية خاصة بذاتها» ولا يمكن ان تعتبر منشئة لسابقة (precedent) من السوابق في سجل قضايا المنظمة الدولية(٢) . ومع ذلك فقد كان المندوب الفرنسي مقتنعاً بان النتيجة الايجابية التي وصلت اليها القضية «كانت ضمن روح

(١) الوثيقة رقم : UN.DOC.S/PV 1536 (May 11, 1970)pp. 36.

(٢) انظر المرجع السابق . تجدر الاشارة في هذا المجال الى أن احد الكتاب الذين تعرضوا بالتعليق على قرار مجلس الامن بشأن البحرين ، أبدى الملاحظات التالية : «إن صلاحية الامين العام للامم المتحدة بتعيين بعثة لتحري الحقائق ليست منصوصاً عليها صراحة في الميثاق . ومع ذلك فان نص المادة (٩٩) من الميثاق تمنحه الحق في ان ينهي الى علم مجلس الامن عن أي موضوع يبدو له حسب تقديره بأنه يهدد المحافظة على السلام الدولي والامن . ويمكن الاستنتاج من التفسير الضمني لهذا النص بأنه يخول الامين العام صلاحية التحقيق في أي أمر من الامور او ان يجري اتصالات دبلوماسية غير رسمية تهدف الى التخفيف من حدة التوتر فيما يتعلق بهذه الامور . وبناء على ذلك ، اذا ما التجأنا الى تبرير مهمة تقصي الحقائق في البحرين على اساس نص المادة (٩٩) من الميثاق ، فان الامين العام يكون قد حقق في هذه الحالة نصراً هادئاً ، ذا مدى لا يستهان به . انظر مقالة إدوارد جوردن في مجلة القانون الدولي الامريكية :

Edward Gordon, "Resolution of Bahrain dispute", A.J.I.L., Vol. 65, July, 1971, p. 560, at p 566.

ميثاق الامم المتحدة الذي يتطلب من الدول الاعضاء - وفقاً للمادة (٣٣) الفقرة (١) - اللجوء الى الحل السلمي في خلافاتها ، وكذلك اللجوء الى اية وسائل سلمية تختارها»[1] .

وكمحاولة لتبرير الاجراءات التي اتبعت في هذه القضية التي اعتبرها المستر موزيريه قضية خاصة ، فانه ابدى الملاحظات الختامية التالية :

« . . ليس هناك من اسباب تمنع من مخالفة الطرق العرفية في سبيل الوصول الى هذا الحل الذي يتسم بالذكاء وبعد النظر . . دون ان يؤثر ذلك على اختصاص مجلس الامن في ابداء الرأي النهائي والاخير بشأن النظر في النتائج التي اوصى بها التقرير وتأييدها»[2] .

ومن المندوبين الاخرين الذين ابدوا ملاحظات جديدة ومفيدة اثناء النقاش في مجلس الامن حول تقرير الممثل الشخصي ، المندوب الباكستاني السيد شاهي ، الذي فضل ان يناقش مهمة المساعي الحميدة للامين العام من زاوية اخرى مختلفة ، فقد تساءل المستر شاهي حول مدى

---

(١) انظر الوثيقة : UN.DOC.S/PV 1536 p.67 من الملاحظ ان المادة (٣٣) من الميثاق تحدد الوسائل السلمية المختلفة لحل الخلافات بين الدول . ومن هذه الوسائل المفاوضات ، وتحري الحقائق ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم ، والحل القضائي وغيرها من الطرق السلمية لحل الخلافات بين الدول الاعضاء . أما المستر جوردن (انظر مقالته في مجلة القانون الدولي السالفة الذكر) فيرى نجاح مهمة الامين العام على اساس المادة (٣٣) من الميثاق ذات أثر محدود جداً . ولكنه لا يحاول تبرير هذا الاعتقاد . ونحن نختلف مع الكاتب المذكور فيما يذهب اليه ، إذ أن مهمة المساعي الحميدة للامين العام في البحرين يمكن ان تستند اساساً الى احكام المادتين (٣٣) و (٩٩) من ميثاق الامم المتحدة . .

(٢) الوثيقة رقم: PV/S . ١٥٣٦ P . ٦٧ . المرجع السابق .

تطابق هذه المهمة واجراءات الاستفتاء العام (plebiscite procedure) .

وبعد ان اجرى السيد شاهي تحليلاً للطريقة التي مارسها الممثل الشخصي للأمين العام بشأن استشارة الرأي العام في البحرين ، ابدى اقتناعه - بعد معرفة ظروف البحرين الخاصة - «بأن النتائج التي توصلت اليها بعثة تقصي الحقائق هي النتائج نفسها التي كان يمكن التوصل اليها عن طريق اجراءات الاستفتاء»(١) .

ويبدو ان مؤدى وجهة نظر المندوب الباكستاني هي ان تحاشي اللجوء الى طريقة الاستفتاء العام كوسيلة لاستشارة الرأي العام في البحرين كان يمكن تبريره على اساس ان البحرين لم تكن خاضعة لسيطرة ادارية مباشرة من قبل أي من ايران او المملكة المتحدة .

ويضيف المندوب الباكستاني موضحاً رأيه قائلاً : «إلاّ انه لو كانت البحرين خاضعة فعلاً للسيطرة الادارية المباشرة لاي من الدولتين المذكورتين ، فان تجنب اللجوء الى طريقة الاستفتاء في مثل هذه الحالة سيكون معرضاً للانتقاد من جانب الطرف الاخر (الدولة الاخرى) في هذا الخلاف»(٢) .

إن هذه الحيطة والحذر في تعليق المندوب الباكستاني على قرار مجلس الأمن بشأن البحرين ، يرجع الى تحاشيه إنطباق وضع البحرين - الذي لم ينطبق عليه حق تقرير المصير (الاستفتاء) - على الوضع القانوني لإقليم كشمير المختلف عليه مع الهند والذي تطالب الباكستان أن يُجرى عليه مبدأ حق تقرير المصير وفقاً لقرار مجلس الأمن السابق الذي رفضت الهند قبوله . وتعتبر الباكستان أن اقليم كشمير يخضع فعلاً للسيطرة الادارية المباشرة لدولة الهند .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٢) المرجع السابق .

الملحق

نص تقرير وينسبيير جيوشياردي
إلى الأمين العام للأمم المتحدة

(طبقا لما ورد بالإنجليزية ضمن مذكرة الأمين
العام للأمم المتحدة رقم s/٩٧٧٢وتاريخ ٣٠ ابريل ١٩٧٠)

التعيين والصلاحيات

١ . بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٧٠ عينتني مبعوثاً شخصياً لكم لبذل مساعيكم الحميدة حول التأكد من رغبات شعب البحرين وآماله فيما يتعلق بمستقبل بلادكم .

٢ . لقد أخبرتموني أنكم وافقتم على بذل مساعيكم الحميدة بطلب من حكومة إيران وبموافقة من حكومة المملكة المتحدة .

٣ . لقد كانت الصلاحيات التي تم الاتفاق عليها من قبل الطرفين هي :

«بالنظر إلى المشاكلات التي نجمت عن اختلاف وجهات النظر للأطراف المعنية حول وضع البحرين ، وبالنظر إلى الحاجة لإيجاد حل لهذه القضية ، من أجل خلق مناخ من الهدوء والاستقرار والصداقة في المنطقة ، فان الأطراف المعنية طلبت من الأمين العام للأمم المتحدة إرسال مبعوث شخصي له للتأكد من رغبات شعب البحرين وآماله» .

طبقا لتعليماتكم فإن هذه الصلاحيات كانت موجهي الأول في عملي ، آخذا في الاعتبار في جميع الأحوال المبادىء والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

٤ . لقد أعلمتموني أيضا أن الأطراف المعنية قد اتفقت على أن تعول كليا على قراراتكم حول الوسيلة أو الوسائل التي ستستخدم في تحقيق الهدف .

٥ . طلبتم مني أن أتوجه إلى البحرين وأن أسعى إلى جمع المعلومات ، وان أعقد المشاورات وأجري الاتصالات مع فئات الشعب البحريني ، قادة ومنظمات وجمعيات وهيئات وجماعات ومواطنين عاديين ، وغيرهم ممن أرى نفعا في الالتقاء بهم من أجل إصدار أحكام تفي بمهمتي .وفي هذا السياق فقد زودت بقائمة أعطيت لكم بالمنظمات والمؤسسات البحرينية لأختار من بينها تلك التي تمثل قطاعا عريضا لأفضل وأكمل رأي بين شعب البحرين .

٦ . لقد قلتم لي إنه أعطيت لكم تأكيدات بأنه سيكون متاحا لي الوصول الكامل إلى كل الأشخاص الذين قد أرغب في رؤيتهم ، مع تأكيدات مماثلة حول تسهيل وصول هؤلاء إلي ، وتأكيدات حول حرية عقد مشاورات خاصة ومنفردة ،وتأكيدات بأنه لن تكون هناك تبعات ضارة بحق أي شخص كنتيجة لاجتماعه معي .

٧ . وأخيرا فإنه طلب مني أن أعد وأقدم لكم تقريرا حول نتائج مهمتي لتحويله إلى مجلس الأمن .

٨ . قبل مغادرتي اجتمعت في جنيف بأعضاء السكرتاريا الخمسة المعينين لمساعدتي في مهمتي لإعطائهم موجزا عن العمل المنتظر .(١) وغادر فريق يقوده السكرتير الرئيسي جنيف ليصل إلى البحرين بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٧٠ ،من أجل إعداد الترتيبات التمهيدية

---

(١) – ف .ت .ليو:سكرتير رئيسي

– ايرك جنسين:ضابط سياسي

–ج .خوري:مأمور العلاقات العانة ومترجم

– أ . تول:مساعد إداري

– ل .كومينسولي:ضابط امن

الضرورية . أما أنا فقد وصلت إلى البحرين بعد ذلك بأربع وعشرين ساعة ، أي بتاريخ ٣٠ مارس . وبعد إكمال مهمتي عدت إلى جنيف وكان ذلك بتاريخ ١٨ ابريل ، علما بأن أربعة من أعضاء فريقي تخلفوا في البحرين لمدة يومين آخرين ، من أجل إنهاء بعض الأمور الإدارية للبعثة .

٩ . أود أن أعبر عن امتناني وتقديري للتعاون الذي لقيته من جميع الأطراف خلال مهمتي . فبعد ثلاثة أسابيع من الاتصالات المكثفة مع الشعب البحريني ، وجدت نفسي متأثرا بصفة خاصة بكرمه ولطفه في جميع الأوقات .

خلفية معلوماتية

١٠ . كما هو مبين في الصلاحيات ، فإن المهمة التي كلفت بها جاءت كنتيجة لاختلاف الرأي بين الحكومة الإيرانية وحكومة المملكة المتحدة حول وضع البحرين . وبما أن الهدف لم يكن تقييم أو بحث هذا الخلافات ، فإنه يكفي تسجيل موقف الحكومتين بإيجاز .[1]

١١ . من وجهة نظر الحكومة الإيرانية فإن البحرين هي جزء من إيران ، وإن «الحماية البريطانية التي فرضتها بريطانيا لأكثر من قرن على هذه

---

(١) مواقف الحكومتين تم عرضها في عدة مناسبات:انظر مثلا الرسائل الموجهة إلى الأمين العام لعصبة الأمم من قبل الحكومة الفارسية في ٢ أغسطس ١٩٢٨ (السجلات الرسمية لعصبة الأمم - سبتمبر ١٩٢٨- الصفحات من ١٣٦٠ إلى ١٣٦٣) ومن قبل الحكومة البريطانية في ١٨ فبراير ١٩٢٩ (المصدر السابق - مايو ١٩٢٩ - الصفحات ٧٩٠ إلى ٧٩٣) .

الجزر ، منعت إيران من ممارسة حقها المشروع عليها » . والمعروف أن تشريعا يجعل من البحرين الإقليم الربع عشر من أقاليم إيران طرح في مجلس البرلمان الإيراني في نوفمبر ١٩٥٧ . وتبعا لذلك لا تعترف إيران بالسلطات البحرينية .

١٢ . من وجهة نظر حكومة المملكة المتحدة ، فإن البحرين هي «دولة عربية ذات سيادة ترتبط بالمملكة المتحدة بعلاقات خاصة ومعاهدة حماية » . هذه العلاقات التي تعود إلى معاهدات رسمية وقعت في الأعوام ١٨٢٠ و١٨٤٧و١٨٥٦و١٨٦١ ، والى الاتفاقيات الخاصة لعامي ١٨٨٠ و١٨٩٢ بين حكومة صاحب الجلالة البريطاني وحاكم البحرين . ومنذ العام ١٨٢٠ تصرفت حكومة المملكة المتحدة مع البحرين وفق فرضية أن الأخيرة مشيخة مستقلة ، معترفاً بسلطة حكامها عليها .

١٣ . ربما من الأهمية بمكان أن نذكر أن البحرين قبلت كعضو مشارك في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في ٢٦ أكتوبر ١٩٦٦ ، وفي منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) في نوفمبر ١٩٦٧ ، وفي منظمة الصحة العالمية في ٨ مايو ١٩٦٨ .

١٤ . لوضع أنشطة البعثة في المنظور الصحيح ، فإنه من الأهمية بمكان التطرق إلى بعض الخصائص الجغرافية والسكانية والاقتصادية للبحرين .

١٥ . البحرين عبارة عن أرخبيل مكون من أكثر من ٣٠ جزيرة- الكثير منها متناهية الصغر - تقع في منتصف الخليج الفارسي ، على بعد ١٥ ميلا من أقرب نقطة من المملكة العربية السعودية ، ١٨ ميلا من شبه جزيرة قطر ، و١٥٠ ميلا تقريبا من الساحل الإيراني . ومن بين هذه الجزر ، خمس منها فقط مأهولة ، فيما كل السكان تقريبا يعيشون

على ثلاث جزر.[1] وتعد جزيرة البحرين التي توجد بها العاصمة المنامة هي الأكبر، حيث يبلغ طولها ٣٠ ميلا وعرضها ٢٠ ميلا . أما الجزيرتان الأخريان فهما المحرق وسترة اللتان تربطان بجزيرة البحرين بجسرين . وتشكل هذه الجزر الثلاث في مجموعها تجمعاً يغطي مساحة تبلغ ٢٢٦ ميلا مربعا تقريبا .

١٦ . مناخ البحرين يتميز بالجفاف الشديد مع معدل للأمطار يقل عن ثلاث بوصات في السنة ، لكن هناك الكثير من عيون المياه العذبة في الجزء الشمالي من البحرين والمناطق الساحلية من المحرق وسترة ، ولهذا السبب فإن في هذه المناطق الثلاث استوطن السكان وتكاثروا . أما المناطق الأخرى فهي في الغالب صحراوية وإجمالا غير آهلة بالسكان .وتبعا لهذا فإن كل المراكز والبلديات المهمة ، وتقريبا كل القرى البعيدة ، كانت تقع ضمن عشرة أميال من مكاتب البعثة في المنامة ، فيما المكان الأبعد على الإطلاق وهو قرية جو لصيد الأسماك يقع على مسافة تقل عن ٢٠ ميلا . وتؤمن شبكة المواصلات الجيدة طرقا سهلة من وإلى المناطق الآهلة بالسكان ، بحيث لا يصعب الوصول إلى أية منها . وهذا ما جعل عمل بعثتي سهلا للغاية .

١٧ . تزايد عدد السكان في البحرين بمعدلات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة .فمابين عام ١٩٤١ الذي أجري فيه أول إحصاء سكاني ،وعام ١٩٦٥ الذي شهد أخر إحصاء ،قفز عدد السكان من ٨٩٩٧٠ نسمة إلى ١٨٢٢٠٣نسمة .وتقدر السلطات المختصة بالتخطيط عدد السكان في منتصف الثمانينات بحوالي ٣٠٠ ألف

---

(١) الجزيرتان الأخريان هما جزيرة النبيه صالح ذات العدد القليل جدا من السكان ، وجزيرة جدا التي تستخدم كمحجر للمدانين .

نسمة . ووفقا لمعدل نمو السكان هذا يمكن القول إن عدد السكان الحالي هو ٢٠٠ ألف نسمة تقريبا .

١٨ . تفيد بيانات الإحصاء السكاني الذي أجري عام ١٩٦٥ أن معدل أعمار المواطنين البحرينيين كان ٢٥,٧ سنة ، وأن ٦٩,٤ في المئة من العدد الإجمالي للسكان كانوا تحت سن الثلاثين .ويقدر عدد المواطنين الذين تجاوزوا سن ٢١ حاليا بنحو ٣٣ ألف رجل و ٣٢ ألف امرأة . ومن المفيد ملاحظة أن كلتي المرحلتين الابتدائية والثانوية من التعليم في البحرين هما بالمجان . وطبقا لآخر إحصاء فإن نسب الالتحاق بالمدارس مع دخول عام ١٩٦٥ كان ٨٧ بالمئة للأولاد ، و٥٧ بالمئة للبنات ، وذلك في المرحلة العمرية ما بين ٧-١٥ سنة ، وهذا ارتفع بطبيعة الحال في الفترة اللاحقة . ويُرجح بأن يلعب هذا العامل دورا مهما في تنمية الثقافة البحرينية والهوية الوطنية وتطورهما .

١٩ . من بين ١٨٢٢٠٣ نسمة من السكان بموجب إحصاء عام ١٩٦٥ ، صنف ١٤٣٨١٤ نسمة (٧٩ بالمئة) كبحرينيين ، أما الآخرون الأجانب فكانوا عمانيين ومسقطيين (١٢٦٢٨ أو ٦,٩ بالمئة) ، وإيرانيين(٧٢٢٣ أو ٤ بالمئة) ، وهنود (٥٣٨٣ أو٣ بالمئة) ، وباكستانيين(٣٩٣٢ أو ٢,٢ بالمئة) ، وجنسيات أخرى متنوعة (٩٢٢٣ أو ٥ بالمئة) .

٢٠ . يتشكل شعب البحرين من عدد من الأعراق .فعلى حين أن هناك إقراراً عاما بأن غالبية البحرينيين هم من العرب ، فإن الكثيرين ينحدرون من أصول غير عربية(إيرانيون وهنود وباكستانيون وأفارقة وغيرهم) ، واختاروا الاستقرار في البحرين وتم دمجهم .وفي واقع الأمر ، فإن كل البحرينيين مسلمون ، حيث ينتمي نحو نصفهم للمذهب الشيعي ، فيما البقية منهم ينتمون الى المذهب السني ، مع بعض الاستثناءات القليلة .

٢١ . بسبب تجارتها ، ولكونها مركزا للتجميع وإعادة التصدير ، فإن البحرين ظلت طويلا واستمرت كذلك في احتضان العابرين والوافدين ، وبالتالي نشأت منذ القدم ظاهرة التداخل والاندماج ما بين هؤلاء والسكان المحليين ، بما في ذلك المصاهرة والزواج الذي تيسر في حالات البحرينيين من أصل إيراني بفضل العقيدة الإسلامية المشتركة . ولهذا فإنه من الصعب جدا أن يحدد المرء بدقة البحرينيين من أصل إيراني أو أن يقدر عددهم .وتعطي المصادر التي يرجح أنها الأفضل لجهة المعلومات تقديرات حول عدد هؤلاء يتراوح ما بين ٧٠٠٠ شخص كحد أدنى و١٥٠٠٠ شخص كحد أعلى ، مستخدمة ميولهم الثقافية ، ولا سيما استخدام اللغة الفارسية في المنزل ، كمؤشر على خلفيتهم الإيرانية .

٢٢ . لقد كان للبحرين دائما شركاء تجاريون كثر . وهذه الحالة مستمرة حتى اليوم طبقا للأرقام الرسمية للواردات والصادرات .(١)

(١) في عام ١٩٦٩ وصل الحجم الإجمالي للواردات إلى ٥٧٩٣٩٠٠٠ دينار بحريني (الدينار البحريني =٢,١٠ دولار أمريكي) ،وكانت الواردات القادمة من المملكة المتحدة (٢٤,٦٪) ، واليابان (١٤,٣٪) ، والولايات المتحدة الأمريكية (١٠,٧٪) ، والصين (٦,٦٪) ، والهند (٤,٩٪) ، وألمانيا الاتحادية (٤,١٪) ، وباكستان (٣,٩٪) ، وهونغ كونغ (٣,٩٪) ، وهولندا (٢,٩٪) ، وايطاليا (٢,٢٪) ، وفرنسا (١,٦٪) وإيران (١,٦٪) ، والعراق (١,١٪) ، وبلدان أخرى (١٧,٧٪) .

أما الصادرات والبضائع المعاد تصديرها (باستثناء النفط)فقد بلغ حجمها الإجمالي ١٩٨٧٤٠٠٠ دينار بحريني ، وذهبت إلى المملكة العربية السعودية (٤٩,٩٪) ، وقطر (١١,٦٪) والكويت (٧,٧٪) ، ودبي(٦,٣٪) ، وأبو ظبي(٤,٩٪) ، وإيران (٣,٣٪) ، واليابان(٢,٤٪) ، والولايات المتحدة الأمريكية (١,٧٪) ، ومسقط(١,٧٪) ، ومستودعات السفن(٦,١٪) ، ودول أخرى (٣,٢٪) .

٢٣ . تأثر اقتصاد البحرين بصورة كبيرة باكتشاف النفط في أراضيها في أوائل الثلاثينات ، علما بأن احتياطياتها النفطية لا تقارن بتلك الموجودة في دول الخليج المجاورة .ففي عام ١٩٦٩ قدر إنتاج النفط بحوالي ٣,٨ مليون طن .غير أن هناك مصفاة نفط ضخمة بنيت قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية ، بطاقة ٢٥٠ ألف برميل يوميا ، لتكرير النفط الخام القادم من المملكة العربية السعودية عبر أنابيب تمتد تحت البحر .ومن بين التطورات الأخيرة ، إقامة مصنع للألمنيوم هو قيد الإنشاء ، وينتظر أن ينتج بعد استكماله ٩٠ ألف طن من الألمنيوم سنويا ، مما يجعل أمر استغلال المخزون الكبير من الغاز الطبيعي ممكنا .

أنشطة البعثة

٢٤ . عند وصولي إلى مطار البحرين أدليت ببيان أشرح فيه طبيعة مهمات البعثة ومداها ،مع الإشارة إلى الصلاحيات التي سأسترشد بها في جميع الأحوال ، وتوضيح اني سأقابل وأتشاور مع مختلف فئات الشعب البحريني من منظمات وجماعات وأفراد وغيرهم بحسب الحاجة .

٢٥ . لقد أضفت بأن كل المعنيين سوف تتاح لهم سبل مهيأة وحرة للاتصال بالبعثة ، وسوف يكونون قادرين على التعبير عن أرائهم حول القضية بحرية وفي جو من الثقة والسرية . كما أعلنت بأن مكتبنا للبعثة قد أقيم في المنامة ، وأن إجراءات سوف تتخذ من قبل أعضاء فريقي لضمان اتصال الجميع بالبعثة بحرية وبصورة منظمة ومرتبة .

٢٦ . أخيرا قلت إنه لكي أحقق مهمتي على أكمل وجه ،فإني سأستخدم كل فرصة للالتقاء أيضا بالبحرينيين الموجودين في المراكز البعيدة ،

مختتما حديثي بالتأكيد على أن ما يعنيني هو فقط الاطلاع على رغبات الشعب البحريني حول القضية موضوع البحث .

٢٧ . هذا البيان تمت إذاعته كاملا أو بإيجاز في يوم صدوره نفسه ، كما تم نشره في الصحافة المحلية كاملا في صبيحة اليوم التالي . وكررت بعد أسبوع من ذلك ، ومن خلال الإعلام المحلي ، تأكيداتي حول سبل الاتصال المهيأة والحرة ، وذكرت مرة أخرى أن أي شخص يرغب في رؤيتي سيتاح له ذلك في أجواء من الثقة والسرية .

٢٨ . بدأ التشاور مع المجموعات بعد ظهر يوم وصولي إلى البحرين ، والقائمة الأصلية للمنظمات والهيئات تم توسيعها لتشمل عددا إضافيا من الأندية والتجمعات المهنية . وبحسب علمي فإن القائمة النهائية تضمنت أسماء كل الجمعيات والمنظمات في البحرين (انظر الملحق) . لقد قررت ألا أنتقي من ضمن القائمة ، وإنما أستقبل ممثلين عن كل المنظمات المدرجة فيها ، خاصة وأنه بدا أن الممثلين أنفسهم وكذا تنظيماتهم يوفرون صورة جيدة لقطاع عريض من الأعمار والأنشطة والأوضاع والتوزيعات الجغرافية .

٢٩ . يمكن تقسيم هذه المجموعات والمنظمات كما يلي : رجال الدين ، المجالس البلدية والهيئات الإدارية الأخرى ، جمعيات الرعاية ، والأندية والمراكز المحلية ، الجماعات المهنية ، الجمعيات الرياضية والترفيهية .

٣٠ . هناك ستة مجالس بلدية في البحرين (المنامة والمحرق والحد والرفاع وجدحفص وسترة) بعض أعضائها منتخبون والبعض الآخر معينون .وتشارك هذه المجالس مجالس وهيئات أخرى مسئولة عن قطاعات معينة (الزراعة والتعليم والصحة والمياه والشئون القروية وأموال القاصرين) وأعضاؤها يأتون من مناطق مختلفة .

٣١ . الأغلبية الساحقة من السكان مسلمون ، ورجال الدين الذين تمت مقابلتهم كانوا يمثلون كلتي الطائفتين السنية والشيعية . ودائرتا الوقف السني والشيعي مؤسستان للرعاية بالمعنى الصحيح مع ميول دينية واضحة .

٣٢ . بالإضافة إلى هاتين المؤسستين ، هناك عدة مؤسسات أخرى تعمل من أجل الرعاية الاجتماعية كهدف رئيسي . وتشمل جمعية الهلال الأحمر والجمعيات النسائية .

٣٣ . من بين ما يثير الاهتمام بصفة خاصة في سياق الشأن البحريني ، وجود أندية كثيرة في طول البلاد وعرضها ، وسواء في الحواضر أو في الأرياف . وتعد هذه الأندية بؤرة للأنشطة الجماهيرية المتنوعة ، والغالبية العظمى منها لديها أعضاء من مختلف الخلفيات والمهن .

٣٤ . ترتكز الأندية بصفة عامة على الشباب ، ومعظمها تشجع على الأنشطة الرياضية ، غير أنها تنظر أيضا إلى الجوانب الثقافية والاجتماعية بدرجة الاهتمام نفسها ، حيث تقوم بدور نشط في محو الأمية وتحفز الجمهور على العمل من أجل تحسين الظروف الاجتماعية . وانطلاقا من هذه المهام ، صارت الأندية مصدراً للمبادرات الجماهيرية ، وصار ممثلوها ناطقين باسم القرى والبلدان فيما يتعلق بالاتصال مع السلطات .

٣٥ . هناك أيضا ، ولا سيما في المدن ، أندية وجمعيات من تلك التي تلبي اهتمامات معينة لبعض المجموعات ، مثل الجمعيات المهنية والثقافية والموسيقية والرياضية .

٣٦ . لم يأت ممثلو المنظمات (ثلاثة على الأقل من كل منظمة) من المدينتين الرئيسيتين المنامة والمحرق فحسب ، وانما أيضا من القرى

البعيدة على امتداد الجزر[1] وفي كل الأحوال أكدوا لي أنهم عقدوا اجتماعات وتشاوروا مع جميع أعضاء منظماتهم .

٣٧ . لكي أسد الثغرات القليلة المتبقية لجهة تغطية كل المناطق المأهولة بالسكان في البحرين ،فقد قمت بزيارة قرى عسكر ، وجو ، والجسرة ، وفي كل واحدة من هذه القرى قابلت المختار (عمدة القرية) أو ممثله ، وعقدت اجتماعا مع أفراد من سكنتها .

٣٨ . قررت أيضا أن أقوم بزيارة مقار منظمات معينة من تلك التي سبق أن أوفدت ممثلين عنها لمقابلتي ، وذلك من أجل تكوين قناعة شخصية بأن ما عرضوه من آراء هي في الواقع آراء أعضاء تلك المنظمات ككل . وقد شملت هذه المنظمات المجلسين البلديين للمنامة وسترة ، وغرفة وتجارة وصناعة البحرين ، والأندية المهمة . كما وأني دعيت للحديث أمام نادي روتاري البحرين ، فكانت تلك مناسبة للالتقاء بعدد كبير من البحرينيين من مختلف القطاعات .

٣٩ . مثلما أعلنت يوم وصولي إلى البحرين ، وكررت لاحقا في كل وسائل الإعلام المحلية ، فإني أخبرت الأفراد بحقهم في الوصول إلى بعثتي بحرية . ورغم أن البعض تمت مقابلته عبر مواعيد في الأيام الأولى ، فإن الأغلبية جاءت لمقابلتي في أعقاب نشر تذكير لهم ،

---

(١) بالإضافة إلى العدد الكبير للمناطق المأهولة بالسكان التي تقع في نطاق بلديتي المنامة والمحرق ، جاء الناس من القرى والمراكز السكانية التالية:

عالي ، بني جمرة ، باربار ، البديع ، الدير ، الديه ، الدراز ، دار كليب ، الحد ، مدينة عيسى ، الجزيرة [يقصد جزيرة النبيه صالح] ، جدحفص ، الجفير ، كرز كان ، الخميس ، المعامير ، المالكية ، المنامة ، المحرق ، النويدرات ، قلالي ، الرفاع ، سما هيج ، سنا بس ، شهر كان ، سترة ، توبلي ، الزلاق .

وتخصيص أسبوع آخر لملاقاتهم .وفي حالات بروز شكوك ، كان يطلب منهم أن يقدموا ما يثبت جنسيتهم البحرينية ، على أن الأسماء لم تسجل إلا في حالات طلبات طوعيةمنهم .وقد تم الطلب من الجميع ذكر أعمارهم ومهنهم وأماكن سكانهم ،فتبين أنهم جاؤوا من خلفيات ومناطق مختلفة ، والكثيرون منهم ادعى بأنه لا يتحدث بالنيابة عن نفسه فقط وإنما أيضا بالنيابة عن أسرته وأصدقائه وزملائه .

٤٠ . أثناء إجراء المقابلات ، تمت قراءة صلاحيات البعثة أو تم تبسيطها مع شرح كامل كلما دعت الحاجة إلى ذلك . وكانت الأسئلة الموجهة مؤسسة حصريا على الصلاحيات المخولة ، مع إعطاء وقت كاف للرد .

٤١ . في الحالات التي كانت فيها الردود تتشعب إلى أمور أخرى أو شئون داخلية أو مواضيع شخصية ، فإنه لم تكن هناك صعوبة قط في إعادة التركيز على السؤال موضع الخلاف . وقد ساعد الأدب الجم ولطف ودماثة البحرينيين الطبيعية على إجراء المقابلات بطريقة سلسة ومنظمة ، علما بأن كل المشاورات أجريتها شخصيا بمساعدة مترجم البعثة وزملائي الآخرين .

النتائج

٤٢ . معظم الأجوبة التي حصلت عليها بشتى وسائل التحقق اشتركت في هاتين الميزتين :

أولا : منحت الفضل للحكومات المعنية لقيامها بالطلب من الأمين العام باستخدام مساعيه الحميدة ، وعلقت بوضوح آملاً بانقشاع سحب الادعاءات الإيرانية إلى الأبد ، لكن دون أن يصاحب هذا أي قدر ولو ضئيل من العداء أو المرارة تجاه إيران .

بل على العكس ،استخدمت الكلمات الواردة نفسها في صلاحيات البعثة للإعراب عن أمنيات الهدوء والاستقرار والصداقة للجميع في المنطقة . فحينما تحل قضية الادعاءات الإيرانية ، يتوقع أن تقوم علاقات أوطد بين البحرين ودول المنطقة الأخرى بما فيها إيران .

ثانيا : البحرينيون الذين قابلتهم كانوا في واقع الأمر مجمعين على الحصول على دولة تتمتع كليا بالاستقلال والسيادة ، فيما أضافت الغالبية الساحقة منهم وجوب أن تكون هذه الدولة عربية .

٤٣ . على هامش هاتين الخاصيتين المشتركتين للأجوبة ، تم الإعراب عن مجموعة من الآراء المتنوعة ، وبصورة رئيسية ولكن غير حصرية ، أثناء المقابلات مع الأفراد . غير أن أيا منها لم تؤسس لظاهرة أو منحى . فقد سمعت أصواتاً لم تشأ قبول الادعاءات الإيرانية ولكنها تُحبذ إقامة علاقات خاصة مع إيران كوسيلة لحماية البحرين وضمان استقلالها . وللأسباب ذاتها تمنى آخرون ضرورة استمرار العلاقات الخاصة الراهنة مع المملكة المتحدة . أما الأفراد المعزولون فقد أعربوا عن دعمهم لوحدة أو ارتباط ما بين إيران والبحرين . ومن ضمن الاتصالات المكتوبة التي تم استلامها كانت هناك أمثلة لمواقف مشابهة .

٤٤ . لتقييم هذه النتائج حاولت أن أفحص بدقة تلك العوامل التي يمكن أن يُعزى إليها تباين هذه الآراء .

٤٥ . لم تكن هناك تباينات طائفية حول النقطة موضوع البحث . فحتى رجال الدين من الطائفتين السنية والشيعية اتفقوا على رأي موحد . وكذلك فان ممثلي إدارات الوقف الدينية ، التي تنظم على أساس

الطائفة ، رفعوا صوتا يعبر عن عدم وجود خلافات في الرأي حتى في التفاصيل .

٤٦ . لم يكن هناك أي تمايز مهم بين وجهات نظر السكان المنحدرين من المناطق الحضرية وأولئك المنحدرين من المناطق الريفية ، على الرغم من وجود اختلاف بسيط في ما شددوا عليه . حيث بدا سكان الحواضر أكثر اهتماما ومعرفة بالمطالب الإيرانية ، وبالتالي أكثر صراحة في تطلعهم إلى حل . ومن جهة أخرى ، ركز ممثلو الجماعات الريفية بصورة تكاد تكون حصرية على هويتهم العربية وعروبة البحرين .ورغم أن هذه الأمور لم تكن موضوعا لأسئلتي ،فإنها بدت لقرويين كثر تعبيرا كافيا عن رغبتهم في استقلال البحرين كجزء من الأمة العربية .

٤٧ . الاهتمام الأكثر تصريحا فيما يتعلق بالهوية البحرينية المتميزة وجدت في صفوف الطبقة الأكثر تعليما . ومن جهة أخرى لم تلاحظ أية اختلافات ما بين المتعلمين تعليمًا جيدًا . وأولئك الذين نالوا قسطا من التعليم الرسمي .

٤٨ . ضمن دائرة المهنيين ، أظهرت الطبقة التجارية المهمة اهتماما خاصا بإزالة العوائق الناشئة من الادعاءات الإيرانية كوسيلة لتحسين العلاقات الخارجية ، بما في ذلك العلاقة مع إيران .

٤٩ . لم تمثل السن أية دلالات هامة ، وإن بدا الشباب أكثر مجاهرة بآرائه حول وضع البحرين ، حيث كان معظمهم مقتنعا بأن مستقبل البحرين هو ضمن دائرة الدول العربية الأوسع ، وتحديدا تلك الموجودة في المنطقة .

٥٠ . النساء غالبا ما يضطلعون بدور منعزل ، ونادرا ما يشاركون في الحياة العامة ، وعليه فقد تمت مقابلة عدد قليل منهن فقط ، لكن هؤلاء كن

فصيحات جدا ويمتلكن معلومات جيدة ، وآراؤهن تطابقت مع تلك الخاصة بالرجال .

٥١ . التباينات الأكثر وضوحا لوحظت بين الاثنيات البحرينية المختلفة . فالقلة التي يمكن إرجاع أصولها إلى أفريقيا والهند وباكستان اندمجت بشكل كامل وواضح ، بحيث لا يمكن القول باختلاف رؤيتها . أما ذوو الأصول الإيرانية فكان من ضمنهم عدد لئن تمنى دولة مستقلة ذات سيادة فإنه تعمد إغفال كلمة «عربية» في مطالبته . على أن كل المواطنين البحرينيين من ذوي الخلفية الثقافية الإيرانية قرروا بصورة واضحة أنهم يتوقعون فائدة من الاستقلال ، وذلك على فرضية أن وضعهم سيتعزز كمواطنين لدولة ذات سيادة ، لا سيما وأن عملية الاندماج المكثفة القائمة يتوقع لها أن تزداد بعد الاستقلال . وأخيرا فقد أعرب هؤلاء عن أملهم بأن يقود الاستقلال إلى تعاون أوطد مع الدول الأخرى في الخليج ، ومن ضمنها إيران .

الخاتمة

٥٢ . إني لعلى ثقة بأنه فيما يتعلق بظروف البحرين فقد كانت الوسائل التي اتبعت مناسبة وكافية تماما للتأكد من رغبات الشعب البحريني حول المسألة موضوع البحث .

٥٣ . أعتقد أن العدد الإجمالي للأشخاص الذين عرضوا وجهات نظرهم لي ،سواء بصورة جماعية أو فردية ،كان نفسه كافيا للغرض .

٥٤ . أتاحت المنظمات الأكبر حجما صورة شاملة لقطاع عريض من المجتمع البحريني ، والمعلومات التي وفرتها تم إكمالها وتعزيزها بصورة فاعلة بما قدمه ممثلو المنظمات الأصغر حجما ، من تلك التي لها اهتمامات محددة أو تمثل قطاعات معينة .

٥٥ . إن زياراتي الخارجية ولقاءاتي مع الأفراد أتاحت لي التحقق والتعرف على نماذج عشوائية من الآراء الثمينة بالنسبة لي للتيقن من استنتاجي .ومع أن الجميع أتيحت له الفرصة والوقت الكافي لرؤيتي ،فإني قبلت أيضا تلقي الاتصالات المكتوبة من أولئك الذين لم يتمكنوا من مقابلتي .

٥٦ . لقد تم ضمان كل السبل المهيأة والحرة للوصول إلى البعثة في كل الأوقات ، وجرت كل المشاورات في جو من السرية والثقة . وبحسب علمي التام فإنه لم يتعرض أي شخص للتهديد أو الضغط أو المنع من الاتصال ببعثتي ، ولم تكن هناك أية اضطرا بات أو مظاهرات ، وبالتالي جرت عملية الاستقصاء بصورة سليمة وبشكل منظم .

٥٧ . إن مشاوراتي أقنعتني بأن الأغلبية الساحقة لشعب البحرين ترغب في الاعتراف بهويتها ضمن دولة مستقلة تماما وذات سيادة ، وحرة في أن تقرر لنفسها شكل علاقاتها مع الدول الأخرى .

ملحق

قائمة المجالس والدوائر والجمعيات والمنظمات والجماعات الأخرى المعترف بها في البحرين

المجالس البلدية

مجلس بلدية المنامة

مجلس بلدية المحرق

مجلس بلدية الحد

مجلس بلدية الرفاع

مجلس بلدية جدحفص

محلس بلدية سترة

المجالس والدوائر المركزية

مجلس التعليم

مجلس الصحة

دائرة الزراعة والمياه

دائرة الشئون القروية

دائرة إسالة المياه

مجلس دائرة أموال القاصرين

منظمات الرعاية

دائرة الأوقاف السنية

دائرة الأوقاف الجعفرية

جمعية رعاية الأمومة والطفل

جمعية فتاة البحرين

جمعية الهلال الأحمر البحرينية

المنظمات المركزية الاخرى والجماعات المهنية

غرفة تجارة وصناعة البحرين

اتحاد الأندية الوطنية البحرينية

مؤسسة الرياضة البحرينية

أسرة الأدباء والكتاب البحرينية

صندوق التعويضات التعاوني

جمعية الفنانين البحرينية

رجال الدين

المحامون

الصيادلة

الأندية

نادي العروبة بالمنامة ، نادي الخريجين بالمنامة ، النادي الأهلي بالمنامة ، نادي البحرين بالمنامة (بالمحرق) ، نادي الإصلاح بالمنامة (بالمحرق) ، نادي النسور بالمنامة ، نادي الجزائر بالمنامة ، نادي الاتفاق بالمنامة ، نادي الشعاع بالمنامة ، نادي الشروق بالمنامة ، نادي الولعة بالمنامة ، نادي الفردوسي بالمنامة ، نادي اليرموك بالمنامة ، نادي الترسانة بالمنامة ، نادي العاصفة بالمنامة ، نادي النيل بالمنامة ، نادي أم الحصم بالمنامة ،نادي التاج بالمنامة ، نادي القضيبية بالمنامة ، نادي النعيم بالمنامة ، نادي البسيتين بالمحرق ، نادي الاتحاد بالمنامة ، نادي النصر بالمحرق ، نادي

الخليج بالمحرق ، نادي النهج بالمحرق ، نادي شعلة الشباب بالمحرق ، نادي شط العرب بالمحرق ،نادي المحرق الثقافي بالمحرق ، نادي التقدم بالمحرق ، نادي الزلاق بالزلاق ، نادي عالي بعالي ، نادي الرفاع الغربي بالرفاع ، نادي مدينة عيسى بمدينة عيسى ، نادي الديه بالديه ، نادي الخميس بالخميس ، نادي الصفا بالديه ، نادي جدحفص بجدحفص ، نادي باربار بباربار ، نادي سنابس بسنابس ، نادي الدراز بالدراز ، نادي شباب الدراز بالدراز ، نادي الصاعقة بالدراز ، نادي البديع بالبديع ، نادي الإرشاد ببني جمرة ، نادي توبلي بتوبلي ، نادي النبيه صالح بالجزيرة ، نادي داركليب بداركليب ، نادي النويدرات بالنويدرات ، نادي المعامير بالمعامير ، نادي الرفاع الشرقي بالرفاع ، نادي المالكية بالمالكية ، نادي سترة بسترة ، نادي كرزكان بكرزكان ، نادي الحالة بالمحرق ، نادي التعارف بالمحرق ، نادي الجيل بالمحرق ، نادي الجزيرة بالمحرق ، نادي المريخ بالمحرق ، نادي النهضة بالحد ،نادي الدير بالدير ، نادي سماهيج بسماهيج ،نادي الهداية بسماهيج ، نادي قلالي بقلالي ، نادي اللؤلؤ بالمنامة ، نادي الوطني بالمنامة ، نادي اليقظة بالمنامة ، نادي الجفير بالجفير ، نادي العربي بالمنامة ، نادي اتحاد الريف بشهركان .

الفرق الرياضية وغيرها

فرقة النجوم الموسيقية بالمحرق

فريق الخلود الرياضي بالمنامة

فريق النهضة الرياضي بالمحرق

فريق الهلال الرياضي بالمحرق

فريق الوحدة الرياضي بالمحرق

فريق كوكب الرفاع الرياضي بالرفاع

فريق شباب البديع الرياضي بالبديع
فريق النويدرات الرياضي بالنويدرات
فريق المحرق الرياضي بالمحرق
فريق عراد الرياضي بالمحرق
فرقة الأنوار الموسيقية بالمنامة

نبذة عن السيرة الذاتية للمؤلف



- حصل الدكتور حسين محمد البحارنة على درجة الدكتوراه في القانون الدولي العام من جامعة كيمبردج بانجلترا .
- وكان قد حصل على دبلوم في دراسة القانون الدولي العام من اكاديمية لاهاي للقانون الدولي بعد أن حصل على الدبلوم العالي في القانون المقارن من جامعة لندن .
- كما حصل على درجة المحاماة في القانون الانجليزي (باريستر) من كلية القانون «لنكولنز إن» (Lincolns Inn) بلندن .
- وكان قد درس الحقوق بداية في كلية الحقوق ببغداد حيث حصل على الاجازة (الليسانس) في الحقوق .
- عضو منتخب عن قارة آسيا في «لجنة القانون الدولي» التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة منذ سنة ١٩٨٧ وحتى آخر سنة ٢٠٠٦ . وقد تكرر انتخابه من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة لاربع دورات متعاقبة خلال تلك المدة .
- عضو منتخب في مجلس ادارة المجلس الدولي للتحكيم التجاري منذ سنة ١٩٩٤ .
- وكان عضواً في محكمة التحكيم التجاري الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية ومقرها في باريس خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥ .
- وعلى صعيد الحياة العملية ، عُين مستشاراً قانونياً في كل من وزارة الخارجية الكويتية بداية ، ثم في شركة ارامكو بالظهران خلال حقبة الستينيات من القرن الماضي .

- وقد التحق بدائرة الشئون الخارجية في البحرين قبل الاستقلال كمستشار قانوني وذلك في عام ١٩٦٩ . ثم عين فيما بعد مستشاراً وعضواً في مجلس الدولة في عام ١٩٧٠ . وبعد الاستقلال في عام ١٩٧١ ، عُيِّن وزير دولة للشئون القانونية بعد تشكيل اول وزارة في تاريخ البحرين السياسي . وقد استمر في هذا المنصب حتى منتصف يونيه عام ١٩٩٥ حين أحيل للتقاعد مع بعض الوزراء الاخرين بعد التشكيل الوزاري الجديد في ذلك العام .
- وبصفته وزيراً للشئون القانونية ومستشاراً للدولة خلال مدة ٢٥ عاماً (١٩٧٠-١٩٩٥) ، فقد أسهم ، بهذه الصفة ، في وضع التشريعات المدنية الحديثة للدولة وتقديم الاستشارات والاعمال القانونية الاخرى لها في الداخل والخارج .
- وباعتباره وكيلاً لحكومة دولة البحرين أمام محكمة العدل الدولية بلاهاي في قضية الخلاف الاقليمي بين دولتي البحرين وقطر بشأن قضية جزر حوار والحدود البحرية ، ترافع الدكتور حسين البحارنة كمحام في القانون الدولي ، امام هذه المحكمة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ ، ممثلاً دولة البحرين في هذا الخلاف الذي انتهى بصدور حكم في صالح البحرين .
- كما كان عضواً بارزاً في اللجنة الوزارية المكلفة بمعاونة الخبير الدستوري المرحوم الدكتور عثمان خليل عثمان ، في مهمة اعداد مسودة دستور سنة ١٩٧٣ الذي أقره مجلس تأسيسي منتخب في سنة ١٩٧٢ . وكان دستور سنة ١٩٧٣ العقدي قد شكل نقلة كبرى من نظام الحكم المطلق في البحرين الى نظام حكم الامارة الديمقراطية الدستورية .
- وللمؤلف مؤلفات وأبحاث باللغتين العربية والانجليزية عن الاوضاع الدولية والدستورية والدعاوى الاقليمية والحدود البحرية لدول الخليج العربية .

ـ وباعتباره محكماً دولياً في القانون التجاري ، شارك في النظر في قضايا تحكيمية سواء بصفته عضواً في هيئة التحكيم ، او بصفته رئيساً لها . كما توجد للمؤلف محاضرات وابحاث في قضايا التحكيم التجاري الدولي .

ـ ومن الكتب الحديثة في القانون الدستوري التي صدرت للمؤلف من دار الكنوز الادبية ص .ب ٧٢٢٦-١١ - بيروت - لبنان :

* البحرين بين دستورين - ٢٠٠٥ . / دار الكنوز الادبية - بيروت .

* التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية - ٢٠٠٥ . / دار الكنوز الادبية - بيروت .

* دول الخليج العربي الحديثة علاقاتها الدولية وتطور الاوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها - الطبعة الثانية - ٢٠٠٦ . / دار الكنوز الادبية - بيروت .

* مراجعة لقانون الجنسية البحرينية في ضوء سياسة التجنيس الاجنبي في البحرين - ٢٠٠٧/ دار الكنوز الادبية - بيروت .

وتتولى توزيع هذه الكتب في البحرين شركة دار الوسط للنشر والتوزيع - البحرين - فاكس : ١٧٦٢٦٦٤٢ .

ـ للمؤلف مكتب محاماة تحت عنوان :

الدكتور حسين محمد البحارنة ومشاركوه

محامون ومستشارون قانونيون

٦٠ برج الصقر - مكتب رقم ٢٠٥-٢٠٧

شارع ١٧٠١ - مجمع ٣١٧ - المنطقة الدبلوماسية

المنامة - مملكة البحرين

هاتف : ١٧٥٣٦٠٦٦ (+٩٧٣)

فاكس : ١٧٥٣٥٢٤٢ (+٩٧٣)

البريد الالكتروني : hbaharna@batelco.com.bh

Present Profession:

- Barrister, Legal Consultant and Arbitrator.
- Qualified Advocate before the Bahrain Court of Cassation and the Constitutional Court.

Present Office Address:

Dr. Husain M. Al-Baharna,
Barrister,
Dr. Husain M. Al-Baharna and Associates,
Attorneys and Legal Consultants,
Falcon Tower, Diplomatic Area,
Building No. 60, Road No. 1701,
P. O. Box 10407, Manama - Bahrain.
Tel: (+ 973) 17536066 / 17533773
Fax: (+ 973) 17535242
E-mail: hbaharna@batelco.com.bh

- Former Board Member of the Bahrain National Committee for the International Chamber of Commerce (ICC), Paris.
- Member of the International Court of Arbitration of the ICC, Paris from 2001-2003.
- Former Member of the American Society of International Law.
- Former Member of the British Society of International and Comparative Law.
- Board Member of the Centre of Islamic and Middle Eastern Law (CIMEL), University of London.
- Member of the Editorial Board of the Arab Law Quarterly, University London.
- Member of the Bahrain Bar Society.

Medals:

- Holder of the Arab Historical Medal, issued by the Union of Arab Historians, 1986.
- Holder of the State of Bahrain's Medal of First Grade, 1996.
- Holder of the Shaikh Isa Bin Salman's Medal of First Grade, 2001.

Biographical records

Dr. Husain M. Al Baharna is a subject of biographical record in the following publications:

(a) *Who's Who in the world*, 4th ed., 1978/1979;

(b) *Who's Who of Intellectuals*, Vol. III, 1980;

(c) *Men of Achievements*, Vol. 7 (1980).

(d) *Who's Who in Public International Law*, 2006, published by Crestwall Ltd., Cambridge, U.K.

Regarding Naturalization of Foreigners, Beirut, 2007.

Articles and Lectures:

- Contribution of Articles published (in both Arabic and English languages) in international periodicals on the legal, constitutional and international status of the Gulf States, members of the Gulf Cooperation Council (G.C.C.).
- Participation in writing annual reports in international yearbooks concerning the status of the law and legislative developments in Bahrain and other GCC countries.
- Contribution in the form of articles and lectures on international commercial arbitration, with particular reference to the countries of the G.C.C.

Membership of International Organizations, Societies and Centres:

- Member of the United Nations International Law Commission, Geneva, continuously from 1987 to 2006.
- Former Board Member of the International Council for Commercial Arbitration (ICCA).
- Former Vice President of the Arab Society of International Commercial Arbitration, Paris.
- Board Member and *de facto* Chairman of the Bahrain Centre for International Commercial Arbitration (BACICA), Bahrain.
- Former Member of the Committee of Legal Experts of the Commercial Arbitration Centre of the Countries of the Gulf Cooperation Council (GCC), Bahrain.
- Former Member of the Arab Group of the International Court of Arbitration (ICC), Paris.

dary dispute between Qatar and Bahrain (Jurisdiction) 1991-1995.

- Participation in a number of international conferences and seminars concerning legal and international law matters.
- Participation in a number of conferences and seminars concerning international commercial arbitration.

Publications, Articles and Lectures:

Books:

- *The Constitutional, Legal and International Status of the Arabian Gulf States* (an Arabic book), Librairie du Liban, Beirut, 1975.
- *The Arabian Gulf States* -their legal and political status and their international problems-, second revised edition, Librairie du Liban, Beirut, 1975, reprinted in Singapore, 1978. It was first published under the title: *The Legal Status of the Persian Gulf States*, Manchester University Press, 1968.
- *The Gulf Cooperation Council* (GCC): Its Legal and International Status, (an Arabic book), GCC Publication, Riyadh, 1994.
- *The Legal Status of Iraq's Claim to Sovereignty over Kuwait* (an Arabic book), published in Bahrain, 1991.
- *British Extra-territorial Jurisdiction in the Gulf, 1913-1971*, published by Archive Editions, England, June 1998.
- *Bahrain Between Two Constitutions, 2005* (an Arabic book), Beirut, 2005.
- *Political and Constitutional Developments of the Gulf States*, (an Arabic book) Beirut, 2006.
- *The Bahrain Nationality Law and the State's Open-door Policy*

Curriculum Vitae (Summary)
Dr. Husain Mohd. Al Baharna
Bahrain

Academic Qualifications:

- LL.B. (Law College), University of Baghdad.
- Postgraduate Diploma in Law, University of London.
- Diploma of the Hague Academy of International Law (Holland).
- Ph.D. in Public International Law, University of Cambridge, England.
- Barrister-at-Law of Lincoln's Inn, London.

Practical Experience:

- Minister of Legal Affairs, State of Bahrain, from 1970 to 1995.
- Participated and assisted the Government of Bahrain in the preparation, drafting and promulgation of the compilation of laws and regulations in Bahrain during the period 1970-1995.
- Participation, as a legal adviser and member, in the delegations of the State of Bahrain to the United Nations and to other international conferences of the U. N. International Organizations 1970-1995.
- Chairman of the Bahrain's delegation to the 3rd Conference on the Law of the Sea, 1978-1982. In his capacity as a Minister, he represented the State of Bahrain in the adoption and signing of the Convention on the Law of the Sea at the plenipotentiary Conference held in Jamaica, 1982.
- Agent and Counsel of the State of Bahrain before the International Court of Justice in the case concerning maritime boun-

zeerat. Dar Kulaib Club, Dar Kulaib. Nuwaidrat Club, Nuwadrat. Ma"ameer Club, Ma"ameer. East Rafaa Club, Rafaa. Malkeyya Club, Malkeyya. Sitra Club, Sitra. Karzakkan Club, Karzakkan. Halah Club, Muharraq. Ta"aarof Club, Muharraq. Jeel Club, Muharraq. Jazeera Club, Muharraq. Murreekh Club, Muharraq. Hidd Nahdha Club, Hidd. Dair Club, Dair, Muharraq. Samaheej Club, Samaheej. Hedaya Club, Samaheej. Qalali Club, Muharraq. Lulu Club, Manama. Watani Club, Manama. Yaqadha Club, Manama. Jufair Club, Jufair, Manama. Arabi Club, Manama. Ettehad Al-Reef Club, Shahrakkan

Sports teams and others

Nujoom Musical Band, Muharraq
Khulood Sports Team, Manama
Nahdha Sports Team, Muharraq
Hilal Sports Team, Muharraq
Wehda Sports Team, Muharraq
Kawkab Al-Rafaa Sports Team, Rafaa
Shabab Al-Budayya Sports Team, Budayya
Nuwaidrat Sports Team, Nuwaidrat
Muharraq Sports Team, Muharraq
Arad Sports Team, Muharraq
Anwar Musical Band, Manama

Other central organizations and professional groups

Bahrain Chamber of Commerce and Industry

Association of Bahrain National Clubs

Bahrain Sports Association

Bahrain Writers" Society

Co-operative Compensation Society

Bahrain Artists" Society

Religious leaders

Lawyers

Pharmacists

Clubs

Urouba Club, Manama. Alumni Club, Manama. Ahli Club, Manama. Bahrain Club, Manama [Muharraq]. Eslah Club, Manama [Muharraq]. Nusoor Club, Manama. Jaza"er Club, Manama. Ettefaq Club, Manama. Sho"aa Club, Manama. Shurooq Club, Manama. Wel"ah Club, Manama. Ferdousi Club, Manama. Yarmouck Club, Manama. Om-al-Hasam Club, Manama. Taj Club, Manama. Qodhaibia Club, Manama, Na"aim Club, Manama. Busaiteen Club, Muharraq. Ettehad Club, Manama. Nasr Club, Manama. Busaiteen Club, Muharraq. Nahj Club, Muharraq. Sho"alat Al-Shabab Club, Muharraq. Shar Al-Arab Club, Muharraq. Muharraq Cultural Club, Muharraq. Taqaddom Club, Muharraq. Zallaq Club, Zallaq: Aali Club, Aali. West Rafaa Club, Rafaa. Isa Town Club, Isa Town. Daih Club, Daih. Khamees Club, Khamees. Safaa Club, Daih. Jidhafs Club, Jidhafs. Barbar Club, Barbar. Sanabes Club, Sanabes. Daraz Club, Daraz. Shabab Al-Daraz Club, Daraz. Daraz Sa"eqa, Daraz. Budayya Club, Budayya. Ershad Club, Bani Jamra. Toobli Club, Toobli. Nabeh Saleh Club, Ja-

Annex

List of councils, committees, associations and other recognized organizations and groups in Bahrain

Municipal councils

Manama Municipal Council
Muharraq Municipal Council
Hidd Municipal Council
Rafaa Municipal Council
Jidhafs Municipal Council
Sitra Municipal Council

Central councils and committees

Education Council
Health Council
Agriculture and Water Committee
Rural Affairs Committee
Water Supply Committee
Minors" Estates Department Council

Welfare organizations

Sunni Waqf Committee
Shia Waqf Committee
Child Welfare and Motherhood Society
Bahrain Young Ladies Association
Bahrain Red Crescent Society

with both a check and random sample of opinion valuable in verifying my conclusion. Although all had ample time and opportunity to come to see me, I also accepted written communication from those unable to meet me.

56. Ready and free access was assured at all times. All consultations took place in private and in confidence. To the best of my knowledge no one was intimidated, influenced or prevented from communication with the mission. There were no disturbances and no demonstrations. The inquiry was concluded throughout in a peaceful and orderly manner.

57. My consultations have convinced me that the overwhelming majority of the people of Bahrain wish to gain recognition of their identity in a fully independence and sovereign State free to decide for itself its relations with other States.

were well informed and very articulate. Their opinions coincided with those of the men.

51. More marked difference were noticeable between Bahrainis of different ethnic extraction. The few who could be recognized as originally from Africa, India and Pakistan had apparently been more fully assimilated and their views could not be distinguished. Among those of Iranian decent were a number whose wish for an "independent sovereign state" was qualified by the deliberate omission of "Arab". But almost all Bahraini citizens of Iranians cultural backgrounds made it clear that they expected to benefit from independence, assuming that their own position would be consolidated as citizens of a sovereign State. The already extensive degree of integration was thought likely to increase following independence. Finally, they expressed the hope that independence would lead to closer cooperation with other States in the Gulf, Iran among them

Conclusion

52. I am confident that in the circumstance of Bahrain the methods followed were appropriate and fully sufficient to ascertain the wishes of the people of Bahrain on the question at issue.

53. I believe that the total number of persons whose views were presented to me either collectively or by individuals was itself adequate.

54. The larger organizations afforded a comprehensive cross-section of Bahraini society. The information they supplied was effectively supplemented by the representatives of smaller organizations who interests were sectoral and limited.

55. Outside visits and interviews with individuals provided me

Even the religious leaders of the Sunni and Shia sect made a point of being received together. The representatives of the religious Waqf welfare committees, which were organized along sectarian lines, were heard separately but expressed no difference of opinion even in detail.

46. There was no significant distinction between the views of people from urban and rural areas, although there was a slight difference of emphasis. The urban population seemed more keenly aware of the Iranian claim and consequently more explicit in wishing a settlement. Representatives of rural committees on the other hand concentrated almost exclusively on their own Arab identity and the "Arabism" of Bahrain. These factors were not the object of my question, but to many villagers they seemed nevertheless a sufficient expression of their wish for independence as part of the Arab nations.

47. A more pronounced awareness of a distinctively Bahraini identity was found among the higher educated. In other respects there were no noticeable difference between the better educated and those with little formal schooling.

48. Among the professions, the important trading community showed particular interest in the removal of the obstacle represented by the Iranian claim as a means of improving external relations, not least with Iran.

49. Age was evidently of no significance, although the young were perhaps more vocal in their views on the status of Bahrain. Most of them conceived this in the wider contest of other Arab States, particularly those of the area.

50. Women for the most part have a retiring role and rarely participate in public life. Only a few were interviewed, but these

Findings

42. Almost all the replies received by every method of inquiry had these common denominators: First, they gave credit to Governments concerned for asking the Secretary-General to use his good offices and were explicit in hoping that the cloud of Iranian claim would be removed once and for all. This was never accompanied by the slightest bitterness or hostility towards Iran. On the contrary the wording of the terms of reference was used spontaneously to express the wish of all for tranquillity, stability and friendliness in the area. Once the question of the claim had been settled closer relations with other States in the Gulf, including of course Iran, were expected to follow. Secondly, the Bahrainis I met were virtually unanimous in wanting a fully independent sovereign State. The great majority added that this could an Arab State.
43. Marginal to these common characteristics a variety of viewpoints were expressed, primarily though not exclusively in interviews with individuals. None could be said to constitute a trend. Some voices were heard in favour of a special relationship with Iran - failing acceptance of the Iranian claim - as a means of guaranteeing the independence of Bahrain and for its protection. Others wished for the same reason that the present special relationship with the United Kingdom should continue. Isolated individuals expressed support for union or association with Iran and among the few written communications received there were instances of similar opinions.
44. In assessing these findings I tried to examine specifically those factors to which differences of opinion might be ascribed.
45. There were no sectarian differences on the opinion at issue.

and Industry and important clubs. I was also invited to speak at the Bahrain Rotary Club and thus had the opportunity to meet a large number of Bahrainis from many walks of life.

39. As announced on my arrival and subsequently repeated in all local communications media, individuals were advised of their right to free and ready access to my mission. Although some were seen by appointment during the first few days, the majority came after publication of the reminder when nearly a week was set aside to receive them. In doubtful cases they were required to show proof of Bahraini nationality. Names, however, were recorded only when voluntarily offered. All were asked to give their age, profession and place of residence. They came from different backgrounds and areas and many claimed to speak not only on their own behalf but for their families, friends and colleagues as well.

40. In the course of every interview the terms of reference read or paraphrased and fully explained when necessary. The questions put were based exclusively on the terms of reference and ample time was given for the replies.

41. When replies strayed to other aspects of interest to Bahrainis or to internal and personal affairs, there was never any difficulty in brining the question at issue back into focus. The natural courtesy and politeness of the people made interviews and meetings easy and orderly. I conducted all consultations personally assisted by the mission's interpreter and my other colleagues.

social conditions. In this capacity the club commonly becomes the centre for community initiative and its representatives the spokesmen for the village in dealings with the authorities.

35. There are also, especially in the towns, clubs and associations which cater more specifically to special interest groups: for example, sports, musical, cultural and professional societies.

36. Representatives, at least three from each organization, came not only from the principal towns of Manama and Muharraq, but also from outlying villages and centres throughout the islands.(1) In almost every case they assured me that they had had meetings, consulted with and received briefs from the full membership of their organizations.

37. In order to fill the few gaps remaining in the coverage of the inhabited parts of Bahrain, I visited the villages of Askar, Jau and Jasrah. In each village I met with mukhtar (village hear), or his representative, and assembled members of the community.

38. I also decided to visit certain organizations, whose representatives had already been to see me, to establish to my own satisfaction that the views presented were in fact those of the membership as a whole. These included the Municipal Councils of Manama and Sitra, the Bahrain Chamber of Commerce

---

(1) In addition to the large number of districts and populated areas which fall within Manama and Muharraq municipalities, people came from the following villages and centres: Aali, Bani Jamra, Barbar, Budayya, Diah, Diar, Daraz, Dar Kulaib, Hidd, Isa Town, Jazeerat, Jidhafs, Juffair, Karzakkan, Khamees, Ma"meer, Malkeeya, Manama, Muharraq, Nuwaidrat, Qalali, Raffa, Samaheej, Sanabes, Shahrakkan, Sitra, Toobli, Zallaq.

graphical distribution.

29. These groups and organizations can usefully be divided into the following categories: religious leaders, municipal councils and other administrative committees, welfare societies, clubs and other community centres as well as professional groups, sports and recreational associations.

30. There are six municipal councils in Bahrain (Manama, Muhararq, Hidd, Rafaa, Jidhafs and Sitra) the members of which are partially elected and partially nominated. Associated with these are a number of council and committees responsible for specific sectors (agriculture and water, education, health, water supply, rural affairs and minors" estates), whose membership is drawn from the various municipalities.

31. The overwhelming majority of Bahrain's population is Muslim and the religious leaders interviewed represented both the Sunni and Shia sects. The Sunni and Shia Waqf Committees are properly welfare bodies with pronounced religious slant.

32. Apart from these there are several organizations whose principal objective is social welfare. They include the Red Crescent Society and Women's Associations.

33. Of particular interest in the Bahraini context are the many "clubs" which are found throughout the islands, in both urban and rural areas. The great majority draw their membership from persons of all backgrounds and function as focal points in community activities.

34. The emphasis if generally on youth and most clubs encourage sport, however, the cultural and social aspects are considered as important and these include a lively concern to eliminate illiteracy and stimulate community action in the improvement of

ence by which I was to be guided at all times, and made it known that I would meet and consult with the people of Bahrain: organizations, societies, institutions and groups as well as citizens and others, as required.

25. I added that all concerned would have "ready and free access to my mission" and would be able "to express their views on the question at issue freely, in private and in confidence". I announced that an office was being set up in Manama and arrangements would be made by staff to ensure ready and free access by all to the mission in an orderly manner.

26. Finally, I said that in order to perform my task to the fullest extent I would take every opportunity to meet the people of Bahrain in outlying centres also and concluded with an assurance that my mission was concerned only with the wishes of the people of Bahrain on the question at issue.

27. This statement was broadcast in full and in summary the same day and published in the local press in full the next morning. A week later, I repeated through the local news media my assurance of ready and free access and stated again that any person wishing to see me could do so in private and in confidence.

28. Consultations with groups began on the afternoon of my arrival. The original list of organizations and institutions was expanded to include a number of additional "clubs" and professional groups. To the best of my knowledge the final list included all associations and organized groups in Bahrain (see annex). I had decided not to select but to receive representative of all the organizations listed since the representatives themselves, as well as the organizations they represented, appeared to offer a good cross-section in age, activity, status and geo-

show.[1]

23. The economy of Bahrain was greatly influenced by the discovery of oil in the early 1930's. The deposits are nothing like the magnitude known to exist in some neighbouring Gulf States -production in 1969 was estimated at 3.8 million tons - but a large refinery built just before the Second World War, with a capacity of 250,000 barrels per day, also processes crude oil piped undersea from Saudi Arabia. Among recent developments is an aluminium factory at present under construction. When this is complete it is expected to produce 90,000 tons of aluminium annually and will make possible the exploitation of a major natural gas deposit.

Activities of the mission

24. On arrival at the airport I made statement, explaining the nature and scope of the mission. I drew attention to the terms of refer-

---

(1) In 1969 total imports amounted to 57,939,000 Bahrain Dinars (1 Bahrain Dinar = $US 2.10). those came from the United Kingdom (24.6 percent), Japan (14.3 percent), the United States of America (10.7 percent), china (6.6 percent), India (4.9 percent), Germany, Federal Republic of (4.1 percent), Pakistan (3.9 percent), Hong Kong (3.9 percent), Holland (2.9 percent), Italy (2.2 percent), France (1.6 percent), Iran (1.6 percent), Iraq (1.1 percent), other countries (17.7 percent).

Exports and re-exports (excluding oil) totalling 19,874,000 Bahrain Dinars went to Saudi Arabia (49.9 percent), Qatar (11.6 percent), Kuwait (8.7 percent), Dubai (6.3 percent), Abu Dhabi (4.9 per cent), Iran (3.3 percent), Japan (2.4 percent), the United States of America (1.7 percent), Muscat (1.7 percent), Ships" Stores (6.1 percent), others (3.2 percent).

7-15 years and has increased in the subsequent period. This is likely to be a factor of some significance in the development of a Bahraini culture and national identity.

19. Of the 1965 population of 182,203, seventy nine percent or 143,814 were classed as Bahrainis. The remainders (aliens) were Omani and Muscatis (12,628 or 6.9 percent), Iranians (7,223 or 4 percent), Indians (5,383 or 3 percent), Pakistanis (3,932 or 2.2 percent) and various other nationalities (9,223 or 5 percent).

20. A number of races have contributed to the making of the Bahraini people. It is generally recognized that the majority of Bahrainis are Arab stock, but many descendants of non-Arab transients (Iranian, Africans and others) who chose to settle ad have been assimilated. Virtually, all the Bahrainis are Muslims: about the half belongs to the Shia sect; the remainder, with a few exceptions, are Sunni.

21. As a trading and entrepot centre Bahrain continues to have a significant number of transients. There has long been a trend to integration between these and local people, including intermarriage, which was made easy in the case of Bahrainis or Iranian extraction by the common faith in Islam. It is consequently very difficult to define precisely Bahrainis of Iranian origin or to estimate their number. Those sources which are likely to be best informed give estimates varying from a minimum of 7,000 persons to a maximum of 15,0000, whose cultural leaning - notably the use of the Persian language at home - indicate their Iranian background.

22. Bahrain has always had a large number of trading partners. This remains the case as the official import and export figures

other two, Muharraq and Sitra, are linked to Bahrain by, respectively, a causeway and a bridge. Together the three from a complex covering an area of approximately 226 square miles.

16. The climate is extremely dry with the average rainfall of less than three inches a year, but there are many fresh-water springs in the northern part of Bahrain and the coastal areas of Muharraq and Sitra, it is in these parts that the population has settled and grown. The remaining areas are largely desert and virtually uninhabited. Consequently, all the important towns and centres and nearly all the outlaying villages were within ten miles of the mission's offices in Manama. The most remote, the fishing village of Jau, was less than twenty miles distant. The good communications system ensured easy access to and from most populated areas, and none were difficult of access. This made the work of my mission very much easier.

17. The population has increased at a remarkable rate in recent years. Between 1941 at the time of the first census and 1965 at the last census, it jumped from 89,970 to 182,203. By the middle of 80s the planning authorities estimate a population of 300,000 and at this rate of increase Bahrain is understood to have approximately 200,000 inhabitants at the present time.

18. The 1965 census figure showed the average age of Bahraini citizens to the 25.7 years; 69.4 percent of the total population was under 30 years of age. The present population over 21 is estimated to number approximately 33,000 men and 32,000 women (Bahraini citizens). It is worth observing that both primary and secondary education thought Bahrain are free and, according to the latest census, school attendance by 1965 was 87 percent for boys and 57 percent for girls in the age bracket

Arab state with which the Government of the United Kingdom are in special treaty relations". These "special treaty relations" related to the formal treaties of 1820, 1847, 1856, 1861 and the Exclusive Agreements of 1880 and 1892 between H.M. Government and the Ruler of Bahrain. From 1820 the Government of the United Kingdom have acted on the assumption that Bahrain is an independent sheikhdom and have recognized the authorities of its Rulers.

13. It may be of interest to mention that Bahrain was admitted as an associate member of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization on 26 October 1966, of the Food and Agriculture Organization of the United Nations in November 1967, and of the World Health Organization on 8 May 1968.

14. To place the activities of the mission in perspective, it is important to note certain characteristics of the geography, population ad economy of Bahrain.

15. Bahrain is an archipelago of over thirty islands - may extremely small and some little more than sandbars - laying midway in the Persian Gulf some fifteen miles at the nearest point from Saudi Arabia, about eighteen miles from the tip of the Qatar peninsula and approximately 150 miles from the coast of Iran. Only five islands are inhabited but nearly all the population lives on three.[1] Bahrain itself, on which the capital of Manama is situated, is by far the largest in area, approximately thirty miles long and twenty miles in width at the wides point. The

(1) Of the other two, Nabi Salih island has a very small population and Jida island is used as a penal settlement.

to receive communications and conclude the administrative affairs of the mission.

9. I wish to express my appreciation for co-operation I received from all quarters during my mission. After nearly three weeks of intensive contacts with the people of Bahrain, I was particularly impressed by their dignity and courtesy at all times.

Background information

10. As expressed in the terms of reference, the mission entrusted to me arises from a difference of opinion between the Government of Iran and the Government of the United Kingdom over the status of Bahrain. Since my task was not to assess or discuss this difference, it should suffice to record briefly the poison of the two Governments.[1]

11. In the view of the Government of Iran, Bahrain is a part of Iran and only "the protection which Britain has asserted for more than a century over these islands has prevented Iran from exercising her legitimate rights there". A bill to make Bahrain the fourteenth province of Iran giving the right to return a deputy was introduced into the majlis in November 1957. Consequently, the Government of Iran do not recognise the "authorities of Bahrain".

12. In the view of the United Kingdom, Bahrain is "a sovereign

---

(1) The position of both Governments was set out in detail on several occasions: see for instance the letters addressed to the Secretary-General of the League of Nations by the then Persian Government on 2 August 1928 (Official Record of the League of Nations, September 1928, pp. 1360-1363) and by the British Government on 18 February 1929 (ibid., May 1929, pp. 790-793).

formation, make such inquiries and hold such consultations with the people of Bahrain, leaders of organization, societies, institutions and groups, and ordinary citizens and other persons as in my judgement might a list, made available to you, of organizations and institutions in Bahrain, from which to select those providing the best and fullest cross-section of opinion among the people of Bahrain.

6. You told me that you had been given the assurance that I would have ready and full access to all persons I might wish to see and that similarly access to me would be assured for all, that I might hold consultations in private and in confidence, and that there would be no adverse consequences for anyone as a result of meeting me.

7. Finally, I was requested to prepare and submit to you for transmission to the Security Council a report setting out the results of my mission.

8. Prior to departure I assembled for briefing in Geneva the five secretariat members assigned to assist me in this mission.(1) An advance party led by the Principal Secretary left Geneva to arrive in Bahrain on 29 March in order to make the necessary preliminary arrangements. I arrived twenty-four hours later on 30 March. Having completed my mission I returned on 18 April. Four members of my staff remained a further two days

---

(1) F.T. Liu, Principal Secretary

Erik Jensen, Political Officer

G. Khouri, Public Relations Officer and Interpreter

A. Tholle, Administrative Assistant

L. Comensoli, Security Officer

Text of Winspeare Guicciardi's Report on Bahrain

REPORT OF THE PERSONAL REPRESENTATIVE OF THE SECRETARY-GENERAL IN CHARGE OF THE GOOD OFFICES MISSION, BAHRAIN

Appointment and terms of reference

1. On 20 March 1970 you designated me as your Personal Representative in the exercise of your good offices with a view to ascertaining the wishes of the people of Bahrain regarding their status.
2. You informed me that you had agreed to exercise your good offices at the request of the Government of Iran with concurrence of the Government of the United Kingdom.
3. The Terms of Reference as agreed by the parties were: "Having regard to the problem created by the differing views of the parties concerned about the status of Bahrain and the need to find a solution to this problem in order to create an atmosphere of tranquillity, stability and friendliness throughout the area, the Secretary-General of the United Nations is requested by the parties concerned to send a Personal Representative to ascertain the wishes of the people of Bahrain." According to your instructions my basis guide would be these terms of reference, bearing in mind at all times the principles and purposes of the Charter of the United Nations.
4. You advised me further that the parties concerned had agreed to relay entirely on your judgement in regard to the method, or methods, to be used in carrying out the task.
5. You instructed me to proceed to Bahrain and to seek such in-

In order to justify the "procedures" adopted in what he regarded as a "special case",

Mr. Morizet remarked:

> "....... there is no reason why one cannot depart from customary means, and the solution has demonstrated imagination since the Council had the final say in considering and approving the conclusions in the inquiry".[1]

The Pakistani Representative, Mr. Shahi, chose to discuss the Secretary-General's good offices mission in Bahrain from a different angel, namely, whether the said mission conformed to a proper plebiscite procedure.

After analysing the method employed by the Personal Representative in "consulting popular opinion" in Bahrain, Mr. Shahi appeared to be contented that, in the special circumstances of Bahrain, "the conclusions reached by the good offices mission are the same that would have been reached by a plebiscite".

It appears, according to the view-point of the Pakistani Representative, that the "avoidance of the method of plebiscite for consulting the popular will" was justified in this case on the ground that neither Iran nor the United Kingdom "exercised any direct administrative control over Bahrain". Therefore, "if either was doing so", Mr. Shahi concluded, the avoidance of the said method of plebiscite "might have been open to challenge by the other"[2].

---

(1) S/PV. 1536, op. cit.

(2) Ibid., p. 66.

Similarly, the French Representative, Mr. Morizet, (who was the President of the Council), was of the view that the Bahraini case was "a special case which cannot be considered as having established a precedent".(1) However, he appeared to be convinced that "what was accomplished was within the spirit of the United Nations Charter which requires that Member States seek a peaceful solution to their disputes and provides that they may, under Article 33, paragraph 1, use any peaceful means of their choice".(2)

(1) Ibid, p. 8-9. In connection with the right of the Secretary-General to appoint a fact-finding mission, it is relevant to note the following comment by Edward Gordon: "The Secretary-General's authority to appoint a fact-finding mission is not explicity recited in the Charter. However, Article 99 confers upon him a right to bring to the attention of the Security Council "any matter which in his opinion may threaten the maintenance of international peace and security". By necessary implication, it is argued, this right carries with it broad discretion to conduct inquiries and to engage in informal diplomatic activity with respect to such matters. If the Bahrain mission may be said to afford a procedure under Article 99, the office of the Secretary-General has scored a quiet triumph of considerable proportion. See Edward Gordon, "Resolution of the Bahrain Dispute", A.J.I.L, Vol. 65, No. 3 (July 1971), p. 561, at p. 566.

(2) S/PV. 1536, op. cit., p. 67. Article 33 of the Charter, referred to above, provides that the "the parties to any dispute, the continuation of which is likely to endanger the maintenance of international peace and security, shall, first of all, seek a solution by negotiation, enquiry, mediation, conciliation, arbitration, judicial settlement, resort to regional agencies or arrangements, or other peaceful means of their choice". It is to be noted, in this connection, that Mr. E. Gordon (see his article in A.J.I.L.,op. cit. p. 566, regards the "success" of the Bahrain mission as a precedent more limited, if it is based "solely" on Article 33. But he does not seem to explain the reasons for this view.

"The situation of the United Kingdom vis-á-vis Bahrain is not that of an administrating Power but that of a protective Power."

He continued:

> "the General Assembly, which on a number of occasions when considering territories to be decolonized has said it was in favour of the principle of self-determination or in favour of territorial integrity, has not stated its views on Bahrain and has not done so because Bahrain has never been defined as territory to which chapter XI of the charter should apply. Therefore, it is not covered by resolution 1514 (XV) and neither has the Committee of Twenty-four, a subsidiary body of the General Assembly, ever considered this matter".(1)

Bearing in mind the position of the Spanish Government in Gibraltar, it is understandable why the Spanish Representative was at pains to draw the above distinction, preferring that the Security Council should "confine itself to taking note of these conclusions" of the report, rather than endorse them. However, the Spanish Representative added that since all parties agreed and had no "reservations" on the "conclusions" of the Secretary-General's report, his "delegation has no objection" either.(2)

---

(1) Ibid, pp. 33-34-35. It is to be noted that resolution 1514 (XV), referred to in the above question, concerns the question of "granting independence to colonial countries and peoples". For the text, see Y.U.N. 1960, pp. 49-50.

(2) S/PV. 1536, op. cit., p.36.

Satisfaction with the Secretary-General's role in the settlement of the Bahrain question was expressed by several delegates during the debate which followed the endorsement by the Security Council of Mr. Winspeare's report on Bahrain.

It is noteworthy that when the USSR Representative, Mr. Malik, spoke in that debate, he emphasised the fact that his Government's disagreement with the Secretary-General on procedural matter, in connection with his action on the problem of Bahrain, did not in anyway, affect the Soviet Union's support of the substance of the question under discussion namely, the conclusions of the Secretary-General's Personal Representative on the status of Bahrain. To this effect, Mr. Malik stated that the aspiration of Bahrain to achieve full independence and sovereignty, "without foreign intervention and pressure, so that it could decide its relations with other states and peoples is an entirely understandable and entirely justified aspiration," and has been noted in the report under discussion as one of its major conclusions.(1)

Both the Spanish and the French Representatives in the above debate expressed the views that the procedure adopted by the Secretary-General in the Bahrain question constituted "departure from United Nations customary practice in such matters". As regards the Spanish Representative, Mr. de Pinies, he drew attention to "the special nature of this case". He distinguished between the British Government's position as a protecting Power in Bahrain and its position as "an administrating Power" in other areas under colonial rule. Accordingly, the Spanish Representative stated that

---

(1) Verbatim Record of the 1536th Meeting of the Security Council, U.N. Document, S/PV. 1536 (11 May 1970), pp.38-40.

tions relating to the maintenance of international peace and security are taken by the Security Council.[1]

In supporting his action regarding Bahrain, the Secretary-General, in a letter dated 6 April 1970, stated:

"...... from time to time, as in the present case affecting Bahrain, Member States of the United Nations approach the Secretary-General directly asking for the exercise of his good offices on a delicate matter. They explain that they do so because they feel that a difference between them may be capable of an amicable solution if dealt with at an early stage quietly and diplomatically and, therefore, it would be inadvisable to take the particular matter before the Security Council or to consult its members individually on it ....".

He then continued:

"In the case in question, the good offices mission in Bahrain is engaged only in a fact-finding exercise. The facts found will, in due course, be presented to the Security Council in the form of a report from the Secretary-General. Any substantive action would be taken at that time and only by the Security Council.[2]

---

(1) For the contents of the above mentioned letter, see U.N. Document, S/9737 (4 April 1970) p. 1.

(2) UN. Document, S/9738 (6 April 1970), p. 2.

The announcement added the assurance that "the plan agreed upon by the two parties, as described in this announcement, envisages an ultimate action by the Security Council".(1)

In spite of the Secretary-General's assurance in the above announcement, some Member States questioned his role in agreeing to exercise his good offices in the said matter without first bringing it to the attention of the Security Council. The Soviet Union, for example, took the view that the Secretary-General's procedure in the case of Bahrain was inconsistent with the provisions of the United Nations Charter. In his reply of 2 April 1970 to the Secretary-General's announcement of 28 March 1970, the USSR Permanent Representative to the United Nations stated as follows:

> "It is a matter of common knowledge that according to the Charter of the United Nations, questions of this kind and the decisions taken on them came within the jurisdiction of the Security Council. The statement in the note [the Secretary-General's announcement] that actions such as this by the Secretary-General, have become customary in United Nations practice, cannot serve to justify these actions ..."

The letter added:

> "In this connection, the USSR Mission to the United Nations considers it necessary to emphasize once again that under the United Nations Charter, decisions on matters connected with actions by the United Na-

(1) See Note by the Secretary-General, U.N. Documents, S/9726 (28 March 1970), p. 1.

ter, rather than before, the vote.[1]

The Role of the Secretary-General in the Bahrain Question

The method employed by the Secretary-General in exercising his good offices mission to ascertain the wishes of the people of Bahrain regarding Iran's claim to their country has been considered as a unique departure from United Nations customary practice. This view was not shared, of course, by the then Secretary-General, U Thant, who was at pains to prove that the exercise of his good offices mission in the Bahrain problem was customary in the United Nations practice. The controversy on this issue may be explained below.

In his announcement on 28 March 1970, the Secretary-General stated, inter alia:

> "In response to approaches made to him in letters he has received from the Governments of Iran and the United Kingdom, he has agreed to exercise his good offices in a matter pertaining to Bahrain. In agreeing to this, the Secretary-General has had in mind that actions such as this by the Secretary-General at the request of Member States, have become customary in the United Nations practice and have proved to be valuable means of relieving and preventing tension by a quiet approach in certain situations which could be prolonged or aggravated by premature disclosure and public debate".

(1) See U.N. Document, S/PV. 1536 pp. 7-10.

the question of Bahrain on the basis of the report of the Personal Representative of the Secretary-General.(1) Then the President asked the members of the Council to vote on a draft resolution, prepared in advance, on this question. The resolution stated:

"The Security Council,

Noting the communication from the Secretary-General to the Security Council of 28 March 1970,

Noting the statements made by the representatives of Iran and the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland in their letters to the Secretary-General of 9 March 1970 and 20 March 1970, respectively,

1. Endorses the report of the Secretary-General's Personal Representative, which has been circulated to the Security Council, under cover of a note from the Secretary-General, on 30 April 1970.
2. Welcomes the conclusions and findings of the report, in particular that "the overwhelming majority of the people of Bahrain wish to gain recognition of their identity in a fully independent and sovereign State free to decide for itself its relations with other States".(2)

The above resolution was adopted unanimously by all the 15 members of the Security Council. It is significant that all the representatives who attended the debate indicated their wish to speak af-

---

(1) See U.N. Document, S/PV. 1536 (11 May 1970) pp. 7-10. (This Verbatim Record of the 2536th Meeting of the Security Council contains the speeches of representatives of the states which attended the said meetings).

(2) U.N. Document S/RES/278 (11 May 1970).

My consultations have convinced me that the overwhelming majority of the people of Bahrain wish to gain recognition of their identity in a fully independent and sovereign State free to decide for itself its relations with other States".(1)

Moreover, it is significant that in his findings, Mr. Winspeare stated that

> "the Bahrainis I met were virtually unanimous in wanting a fully independent and sovereign state" and that the "great majority added that this should be an Arab state".

This statement is consistent with Mr. Winspeare's remarks in the early part of his report that "the majority of Bahrainis are of Arab stock" and that "many descendants of non Arab transients (Iranian, Indians, Pakistanis, Africans and others) who chose to settle [Bahrain] have been assimilated".(2)

The above findings and conclusions provide a clear and an unequivocal affirmation of the Arab character of the Bahrain Islands.

The Report of the Special Representative Before the Security Council

At the request of the Secretary-General, the Security Council met on 11 May 1970, to consider the report of Mr. Winspeare on the question of Bahrain. The President of the Council, opened the meetings, stating that "the Council is meeting to-day at the request of the representatives of Iran and the United Kingdom to examine

---

(1) Ibid. p. 13.

(2) Ibid. p. 11 & pp. 6, 7.

(28) of the said report, Mr. Winspeare "had decided not to select" from the list of institutions and organisations presented to him, but to receive representatives of all the organisations, including those of 85 Bahraini clubs.(1)

Finally, the Personal Representative stated his conclusion as follows:

"I am confident that in the circumstances of Bahrain, the methods followed were appropriate and fully sufficient to ascertain the wishes of the people of Bahrain on the question at issue.

I believe that the total number of persons whose views were presented to me either collectively or by individuals was itself adequate.

The larger organisations afforded a comprehensive cross-section of Bahraini society. The information they supplied was effectively supplemented by the representatives of smaller organisations whose interests were sectoral and limited.

Outside visits and interviews with individuals provided me with both a check and random sample of opinion valuable in verifying my conclusions. Although all had ample time and opportunity to come to see me, I also accepted written communications from those unable to meet me.

Ready and free access was assured at all times. All consultations took place in private and in confidence. To the best of my knowledge no one was intimidated or prevented from communicating with my mission. There were no disturbance and no demonstrations. The inquiry was conducted throughout in a peaceful and orderly manner.

---

(1) Ibid. p.8.

The Personal Representative of the Secretary-General in Bahrain

Acting upon the instructions of the Secretary-General, U Thant, the Personal Representative, Mr. Winspeare and his staff arrived in Bahrain on 30 March to undertake his mission, which lasted 20 days. After the completion of his mission, Mr. Winspeare returned to Geneva on 18 April. There he prepared a 13-page comprehensive report explaining the work of his mission in Bahrain, in accordance with the terms of reference specified in the Secretary-General's announcement of 28 March. In his report to the Secretary-General, which was submitted to the Security Council for consideration on 11 May 1970,

Mr. Winspeare described the activities of his mission in Bahrain and announced his conclusions on the subject-matter of the mission.

Regarding the activities of the mission and the procedure employed in ascertaining the wishes of the Bahraini people, Mr. Winspeare stated in his report that "consultations" had been held with leaders of such "organisation, societies, institutions and groups, ordinary citizens and other persons as in my judgement might be useful in fulfilling my assignment".(1) "In this connection", he continued, "I was given a list, made available to you [the Secretary-General], of organisations and institutions in Bahrain, from which to select those bodies providing the best and fullest cross-section of opinion among the people of Bahrain".(2) According to paragraph

(1) For Mr. Winspeare's Report on Bahrain, see Note by the Secretary-General, U.N. Document, S/9772 (30 April 1970).

(2) Ibid.

of the people of Bahrain in pursuance of the agreed Terms of Reference".

Mr. Winspeare has advised the Secretary-General of his willingness to undertake this assignment and the parties concerned have found his designation fully acceptable.

Mr. Winspeare has indicated his intention to begin the good offices mission without delay, to proceed to Bahrain at a very early date and to complete the operation as expeditiously as possible. He will be assisted by a small staff from the Secretariat.

It has been agreed that all costs of this good offices mission will be borne by the parties.

The Secretary-General has been assured that the people of Bahrain will have ready and full access to his Personal Representative and will be enabled to express their wishes to him freely and privately, without fear of personal consequences.

The Personal Representative of the Secretary-General is to submit his findings in the form of a report to the Secretary-General who will, in turn, as agreed by the parties concerned, transmit them to the Security Council for its consideration and endorsement ...

The Secretary-General also notes with appreciation the willingness of the Government of Iran to rely upon his judgement by leaving it entirely to him to decide upon the method to be employed in fulfilling the purpose of his good offices. A similar reliance, communicated to him orally by the Representative of the United Kingdom, is likewise appreciated.

In the view of the Secretary-General the paramount concern in the exercise of his good offices will be, of course, the wishes of the people of Bahrain."

Permanent Representative of the United Kingdom a letter which, in its third paragraph, confirms that the Government of the United Kingdom also wishes the Secretary-General to exercise his good offices in the matter. The paragraph reads as follows:

> "I am authorised, on behalf of the Government of the United Kingdom (for Bahrain) to inform Your Excellency that the proposal of the Imperial Government of Iran that Your Excellency should exercise your good offices by sending a personal representative to ascertain the wishes of the people of Bahrain, is acceptable".

On 20 March 1970, the Secretary-General addressed similar letters to the Governments of Iran and the United Kingdom advising them of his favourable response to their letters and that he would proceed without delay to exercise his good offices in ascertaining the wishes of the people of Bahrain in accordance with the Terms of Reference which had been agreed upon by those two governments and conveyed to the Secretary-General.[1]

In addition, this announcement mentioned the terms of reference agreed upon by the parties concerned and continued:

> "Following consultations with the parties, the Secretary-General has designated Mr. Vittorio Winspeare Guicciardi, Under-Secretary-General and Director-General of the United Nations Office at Geneva, to be his Personal Representative in ascertaining the wishes

(1) See Note by the Secretary-General, U.N. Document, S/9726 (28 March 1970).

The Announcement of the Secretary-General

On 28 March, 1970, the United Nations Secretary-General made his first official announcement concerning his agreement to exercise his good offices in the Bahrain-Iran question. The announcement outlined the agreement of the parties concerned in seeking the Secretary-General's good offices and the steps to be taken in that regard, as follows:

> "For some months past, each of the Permanent Representatives [of Iran and the United Kingdom] has had informal discussion with the Secretary-General on the possible exercise of his good offices towards settling the differences between their governments over Bahrain..."

On 9 March 1970, the Secretary-General received from the Permanent Representative of Iran a letter presenting, in its first paragraph, the request for his good offices as follows:

> "Following conversation between Your Excellency and myself, I have the honour to state that the Government of Iran formally requests Your Excellency to exercise your good offices with a view to ascertaining the true wishes of the people of Bahrain with respect to the future status of the Islands by appointing a Personal Representative to carry out this mission".

A copy of this letter was transmitted by the Secretary-General to the Permanent Representative of the United Kingdom on the same date.

On 20 March 1970, the Secretary-General received from the

However, the Bahrainis were anxious to distinguish, in advance, between he procedure required for the good offices mission and that required for a United Nations "plebiscite". They therefore insisted that the method of operation of the Secretary-General's mission in Bahrain be worked out in advance in order that it would not be confused with a plebiscite procedure.(1)

The Iranians agreed to a British suggestion that the Bahrainis should meet with United Nations officials at Geneva, in order to discuss the method of operation of the Personal Representative's mission in Bahrain. Accordingly, in the afternoon of 31 December, 1969, a meeting was arranged at the Peace Palace in Geneva between four Bahraini officials, two United Nations officials (the late Dr. Ralph Bunch and Mr. Winspeare, the Secretary-General's nominee as a Personal Representative), and the British Political Resident in the Gulf. The meeting in which the author participated, was successful. It provided an opportunity for the Bahraini delegation to meet, face-to-face, with United Nations officials closely connected with the operation of the good offices mission. At the meeting, the parties also approved a document containing nine points of procedure for the operation of the Personal Representative's mission in Bahrain, in accordance with the provisions of the Personal Representative's terms of reference.(2)

---

(1) Private notes of the author. It should be noted here that the argument of the Bahrain Government on the above mentioned point was that a United Nations plebiscite was inappropriate in Bahrain because it did not, at any time, consider Bahrain's sovereignty in dispute.

(2) Private notes of the author.

State member of the United Nations to which Bahrain had entrusted the conduct of her foreign relations. Iran, being the other party involved in the settlement of the question, had also to make a similar approach to the Secretary-General.[1]

Consequently, at Bahrain's request, Britain and Iran agreed to adopt a form of terms of reference which contained neither the word "dispute" nor the express references to "Britain" and "Iran". Accordingly, the Terms of Reference, as finally agreed upon by all parties concerned were as follows:

> "Having regard to the problem created by the differing views of the parties concerned about the status of Bahrain and the need to find a solution to this problem in order to create an atmosphere of tranquillity, stability and friendliness throughout the area, the Secretary-General of the United Nations is requested by the parties concerned to send a Personal Representative to ascertain the wishes of the people of Bahrain".[2]

After agreeing to these terms of reference, the parties discussed the procedure, or the method of operation, of the good offices mission of the Secretary-General's Personal Representative. For their part, the Iranians did not wish to approve, in advance, a written document stipulating the procedural steps, or the method of operation, of the mission. They preferred to leave the choice open to the Secretary-General to devise the appropriate procedure required for the fulfilment of his Personal Representative's mission.

---

(1) Private notes of the author.

(2) U.N. Document S/9726 (28 March 1970), p.2.

"self-determination", in accordance with the principles of the United Nations Charter. Undoubtedly, the Shah's statement overruling the use of force against Bahrain, after the date of British withdrawal from the Gulf area by the end of 1971, was greatly welcomed by Britain and the Arab Governments in the area. Moreover, the Iranian move gave impetus to the conciliatory efforts made by Britain and the Arab countries concerned to find a satisfactory solution to the Bahrain-Iran question.

Consequently, intermittent and indirect discussions, conducted though British diplomatic channels, took place, during the first half of 1969, between Bahraini and Iranian officials. The object of the discussions was to seek an agreement on "the terms of reference of the United Nations Secretary-General's mission. In the course of those discussions the Bahrain officials took a firm position against the adoption of the "terms of reference", originally proposed, which described the Bahraini issue as a "dispute", between two members of the United Nations (namely, Britain and Iran), within the meaning of Articles 34 & 35 of the United Nations Charter.

The Bahraini officials, in objecting to the said proposal, argued that as an independent government, Bahrain did not come within the scope of the above two articles which deal with the "pacific settlement" of disputes between two or more members of the United Nations. Bahrain's territory was not a subject of dispute between Britain and Iran, they stated. From the view-point of the Bahraini officials, Bahrain was an original party in the dispute with Iran. However, since Iran did not recognise Bahrain as an independent government, it was thought expedient to approach the Secretary-General of the United Nations on this question in the name of the United Kingdom, the latter acting in her capacity as a

The Bahrainis suggested that the dispute be referred, for mediation, to regional organisations or to Heads of States friendly to both parties. The Iranians did not respond favourably to this suggestion and the face-to-face discussions were abruptly ended. However, the goodwill expressed by both delegations at the end of the informal talks greatly helped to leave the door open for seeking an acceptable formula for a settlement in the future. Consequently, indirect contacts were made between Bahraini and Iranian officials, through British diplomatic channels. As a result of such contacts, the two parties finally reached a common ground when they agreed, in the early part of 1969, to discuss the details of a plan which would allow the United Nations Secretary-General to mediate in the dispute through the use of his "good offices".(1) This procedure required an understanding by the parties on the extent of the "terms of reference" of the Secretary-General's mission.

Agreement on the Terms of Reference of the Secretary-General's Mission and the Procedure Thereof

The Iranian initiative in accepting a peacefully negotiated settlement of the Bahrain's question was made at the press conference held by his Majesty the Shahanshah of Iran at Delhi on 4 January 1969.(2) At that conference, the Shah unequivocally denounced the use of force as a means of imposing Iranian rule over Bahrain, against the wishes of her own people. The Shah implicitly expressed his willingness to offer the Bahraini people the right of

---

(1) The above information is based on private notes of the author.

(2) For summary of the Shah's statement, see The Times (London), 7 January 1969, p. 4. Also see Keesing's, op. cit, p. 23998.

announced).[1]

The background of the negotiations leading to the settlement of the dispute and the procedure through which the United Nations Secretary-General performed his "good offices" mission in the course of resolving the said dispute will be explained below.

The earliest attempts to mediate in the settlement of the dispute were made separately by Britain, Kuwait and Saudi Arabia, shortly after the British Government's announcement in January 1968, regarding the withdrawal of British military presence in the Gulf area by the end of 1971.[2]

As a result of the mediatory talks held with Iranian officials in the beginning of 1968, arrangements were made, during the last quarter of the year, to hold informal meetings between Bahraini and Iranian teams.[3]

Subsequently, Bahraini and Iranian officials met, in secret, in Switzerland, with the object of working out a mutually acceptable formula on the basis of which a satisfactory solution of the chronic dispute could be achieved. The Iranians made several proposals. They suggested referring the dispute to the Security Council, under Article 34 & 35 of the United Nations Charter, or as a colonial issue, to the General Assembly's Special Committee or to the International Court of Justice for adjudication of the dispute as a legal issue. These proposals were rejected by the Bahrainis as being dilatory and also inapplicable to the case of Bahrain, which, in their view, enjoyed an independent status from both Britain and Iran.

(1) See Chapter I above.

(2) See Keesing's op. cit, pp. 22489A, 24492A.

(3) The author was the legal adviser and member of the Bahraini team.

Resolution of the Dispute Through the Good Offices of the U.N. Secretary General

The Security Council's Resolution on Bahrain

The Iranian territorial claim to Bahrain, has been finally relinquished as a result of a United Nations Security Council resolution, passed unanimously on 11 May, 1970. The said resolution, endorsed a fact-finding report submitted by the United Nations Secretary-General's Personal Representative, Mr. Vittorio Winspeare Guicciardi and welcomed the findings of the report, and in particular the conclusion that:

> "the overwhelming majority of the people of Bahrain wish to gain recognition of their identity in a fully independent and sovereign state, free to decide for itself its relations with other states".(1)

This resolution, which amounted to a United Nations endorsement of Bahrain's independence, was quickly ratified by the Iranian Majlis (Lower House) on 14 May, and by the Iranian Senate on 18 May, 1970.(2) This Iranian legislative action represented a total renunciation by Iran of her long-standing claim to Bahrain, dating back to 1820 (the year when the Iranian claim was formally

---

(1) For the text of the resolution, see U.N. Document S/RES/278 (May 11, 1970).

(2) See Keesing's Contemporary Archives 1969-1970, pp. 23998, 23808 C.

CHAPTER TWO

THE FINAL RESOLUTION OF THE BAHRAIN-IRAN DISPUTE MAY 1970

makes a misleading statement about the population of Bahrain. He gives the number of the population of the island as 100,000. He then adds that "approximately 50,000 of the total population belong to the Shia sect of Iran (although this estimation is utterly wrong), with the remainder belonging to the Sunni sect of Islam",(1) thus intending to give his reader the wrong impression that those who belong to the Shia sect are Persians (Iranians), and therefore, sympathise with the union with Iran. But the writer seems to have failed to notice that those 50,000, according to his estimation, which is wrong, are, none the less, Arabs in the sense of race, language and national aspirations. The differences in Islam between the Shiis and Sunnis are not so grave as to warrant a break in the unity of the Arabs of Bahrain who are determined to preserve their independence and to resist the Iranian claim to their country.

Arguments based on the religious beliefs of the population of a disputed territory can hardly be accepted as a decisive factor for settling that dispute. In the Mosul dispute, when the Turkish representative to the League of Nations referred to the religion of the Mosul's population (who belong to the Sunni Sect of Islam) as one of the reasons for exercising Turkish sovereignty over Mosul, Mr. Amery, the British representative, made a good point by replying:

There is no difference between Shias [Shiis] and Sunnis as would give any foundation whatever for the idea that this should be a factor in drawing the boundaries between Iraq and Turkey.(2)

---

(1) Adamiyat, op. cit., p. 208.

(2) L.N.O.J., vol. 11 (1925), p. 1333. (See debate on the question of frontier between Turkey and Iraq.)

Britain. Thus, the Treaty of Peace of 1820, by virtue of which Britain assumed political responsibility in the Gulf, was signed by the Shaikhs of Bahrain thirty-seven years after their conquest of Bahrain in 1783, while the first Agreement of protection of 1880, was concluded by them ninety-seven years after that conquest. During this period, the Persian Government made no attempt whatever to regain control of Bahrain.(1)

Moreover, on the basis of the principle of nationality, the Persian (Iranian) case in Bahrain ceases to have any valid grounds. Bahrain was and had always been inhabited by Arabs who originally came to the island, according to some authorities, in 1900 B.C. The fourth census held in Bahrain in 1965 gives the Bahraini population as 143,914 and the number of Iranian subjects as 7,223, or above 4 percent of the total population of 182,203.(2)

In his book in support of his country's claim, Dr. Adamiyat

---

(1) It has been explained above, at p. 14, that before the conclusion of the unauthorised Bruce Agreement, 1822, the British authorities adopted a strictly neutral attitude to the Persian claim, and therefore, had the Persian Government been able to re-establish its authority in Bahrain during any time before 1822, the British authorities would, probably, not have interfered to stop them from doing so.

(2) In 1959 there were 118,734 Bahraini nationals and 4,203 Iranian subjects (about 2.9 percent of the total population of 143,135. Neither the 1959 nor 1965 censuses gives the total number of naturalised Persians in Bahrain. These may be estimated as not exceeding 10,000, or nearly 7 per cent of the total Arab population of the island. This shows that Iran has no ethnical or national case in Bahrain. See Government of Bahrain, The 3rd Population Census, 1959, and The 4th Population Census, 1965.

puted any claim not accompanied by such exercise".[1]

It can clearly be seen from the foregoing principles that a historical claim to territory which is unaccompanied by a proof of an effective exercise of authority in the territory cannot, successfully, be relied upon as a ground for the establishment of title to that territory.

Finally, it may be submitted that the independence of Bahrain from Persia (Iran) had been established since her secession from the Persian dominion in 1783, and that by her secession, Bahrain satisfied the requirements of statehood in international law, namely, the existence of an independent Government exercising an effective authority on a defined territory.[2] The fact that Persia has not, from the point of view of her constitutional law, recognised this independence is, as pointed out above, irrelevant.[3] Nor can it be argued that, as a result of her becoming under British protection, Bahrain failed, for the purpose of the validity of her secession from Persia, to fulfil the requirement of statehood in international law.[4] This is because the sequence of events shows that the Rulers of Bahrain established, effectively, their independence from Persia long before they entered into treaties of protection with

---

(1) Ibid.

(2) See Lauterpacht, p. 31. These conditions, says the writer, "are definitive and exhaustive. They have nothing to do with the degree of civilization of the new State, with the legitimacy of its origin, with its religion, or with its political system." For irrelevant tests of recognition of statehood, see ibid., pp. 31-2.

(3) See above, p. 36-37.

(4) See Adamiyat's argument, op. cit., pp. 238-9.

Therefore, as a purely historical claim - based on an occupation lasting between 1602 and 1782 - the Persian claim does not seem to stand today any chance of success. In the words of Hill:

> "Historic claims are difficult to assess, and cannot be taken at fact value. Standing by itself, the historic claim is weak".(1)

And stating State practice as regards the justifiability of territorial disputes, other than legal disputes, Hill then says:

> "The Root treaties made by the United States of America in 1908-9, for instance, provide for the arbitration of legal disputes only, thereby excluding territorial disputes in which the claims are of non-legal character".(2)

If a reference is made to the decision of international arbitral awards, there also cannot be found much support for historic claims. In the case of Eastern Greenland, for instance, the Permanent Court of International Justice held that "historic claims to dominion over the whole regions ... lost weight and were gradually abandoned even by the States which had relied upon them".(3) Instead, the Court held:

> "International law established an ever closer connection between the existence of sovereignty and the effective exercise there of, and States successfully dis-

---

(1) Hill, op. cit., p. 171.

(2) Hill, op. cit., p. 202.

(3) Legal Status of Eastern Greenland, 1933, op. cit., p. 84.

Finally, in the light of the foregoing principles of law, it seems evident that the Persian Government's intermittent protests during the past can afford no defence in face of the unequivocal rights of the people and the Government of Bahrain, as established by prescription or adverse holding.

Conclusions:

It can be seen from the above legal analysis that the Persian claim to sovereignty over Bahrain lacks any valid legal grounds. But it appears from repeated Persian statements that Persia, essentially, bases her claim on her historical connection with the island in the past. Thus, it has often been alleged by Persia that

Bahrein has always and uninterruptedly formed part of Persia in the past centuries, except during the Portuguese occupation from 1507-1622 [? 1522-1602], in which year the Persian Government resumed possession of this territory.(1)

It has been shown above that this statement does not correspond with historical facts. As early as 1844, the British Indian authorities denied the allegations made by the Persian Prime Minster, Haji Meerza Aghassi, to the effect that Bahrain was "a Persian possession". Those authorities stated:

> "Bahrain may have been a dependency of Fars while the Persians were in actual possession of the Island. But the allegation that they had possessed it from A.D. 1300, is contrary to the base evidence that can be produced on the subject".(2)

---

(1) L.N.O.J., September 1928, p. 1361.

(2) See above, p. 20.

apart from these verbal and written protests, Persia had never made an attempt to take a positive action on the lines explained above. For example, she had never called upon the United Kingdom to settle her claim through conciliations or international arbitrations. Nor had she been able to take any forceable measures to retain Bahrain, or to challenge the effective authority of its Rulers.(1) All that she had been able to do was to protest, on paper, to Britain and to pass legislation by the Iranian Parliament (The Majlis), the object of which was to renew the assertion of her claim to the Bahrain Islands.(2)

═ in favour of the Company". She further stated that she reserved her rights to claim and demand the restitution of any profit that may accrue from such concession ..." Such protests did not meet with favourable response. See L.N.O.J., July 1930, p. 1083; ibid., August 1934, p. 968.

(1) It is noteworthy that Kelly makes mention of the fact that in 1839, long before Bahrain came under British protection, Bahrain "received no protection whatever from Persia" against the Egyptian attack. It was due to the interference of the British Royal Navy that the Egyptians were stopped from their premeditated attack. See Kelly, "The Persian Claim", op. cit.,pp. 59-60.

(2) In 1957 a bill was passed by the Persian Parliament by virtue of which Bahrain was officially included as forming one of the administrative divisions of Iran. See House of Commons Debates, vol. 578, op. cit.

When the Persian Foreign Minister, Mr. Ardalan, gave a press conference in Iran on 8 April 1957 about his Government's claim to Bahrain, he stated that his Government, in spite of its differences with Britain, did not intend to place its dispute with Britain "on the agenda of the Baghdad Pact Council's meeting" which was then due to be held in Tehran. He preferred "to maintain discussion on this problem with Britain in a direct and friendly manner". See The Times, 9 April 1957.

mother country can safely be and have been disregarded".[1]

Finally, MacGibbon, relying on the evidence of a number of international arbitration awards, sums up the principle about the inadequacy of diplomatic protests, not accompanied by other affirmative actions, in interrupting an adverse holding or title by prescription by stating:

> ".... Courts will require evidence of the assumption by the protesting State of some positive initiative towards settlement of the dispute in the form of an attempt to utilize all available and appropriate international machinery for that purpose".[2]

In connection with Persia, it is quite true to say that she had been, since 1820 and during certain periods of the last century, "relentlessly" asserting her claim to sovereignty over Bahrain by means of diplomatic protests to the United Kingdom.[3] On one occasion in 1927 a protest was lodged with the Secretariat of the League of Nations which was also asked to communicate it to States Members of the League.[4] However, it is quite clear that,

---

(1) Lauterpacht, p.9.

(2) MacGibbon, op. cit., pp. 310-13.

(3) See Adamiyat, op. cit., p. 249

(4) See above, p. 30. Persia also protested to the British Government on 23 July 1930, against the Shaikh of Bahrain's grant of an oil concession to a British Company. A similar protest was made on 22 May 1934 to the United States against the purchase of the Bahrain oil concession by the Standard Oil Company of California. In her protest to the United States, Persia stated that a concession given by "legally incompetent authorities cannot create any rights =

estops the operation and continuity of the adverse holding.[1] It was held in the *Chamizal Arbitration* that "possession maintained in teeth of constant opposition did not amount to prescription.[2] But the question at issue is whether a mere diplomatic protest can, by itself, be regarded as an adequate action for the purpose of interrupting prescription?

According to Verykios, as quoted by Johnson, "a protest not followed by other action becomes in time "academic" and "useles.[3] "The other action that was formerly required" says Johnson, "was forceful opposition of some sort. But since 1919 it was reference of the matter to the League of Nations or the Permanent Court of Justice. And again since 1945, it has been, where possible, reference of the matter to the United Nations or the International Court of Justice".[4] In his view, "The advent of this new machinery for settling international disputes has altered the role of protest in the matter of acquisitive prescription." Therefore, diplomatic protest, he continues, "is of reduced significance and is certainly not now the principal method of interrupting prescription".[5] Further, the ineffectiveness of diplomatic protests as a means of asserting sovereignty is confirmed in the following statement of Lauterpacht:

"Thus mère protests and assertions of sovereignty unaccompanied by attempts to restore the challenged authority of the

---

(1) Hyde, 1, p. 387; Oppenheim, pp. 577-8.

(2) See Johnson, op. cit., p. 345.

(3) Ibid., p. 346

(4) Ibid.

(5) See Johnson, op. cit., p. 346.

Wahhabi Arabs of the mainland".

Any argument based on payment of tribute would therefore be available in support of a claim to sovereignty over Bahrain by any of the States to which tribute was in fact paid.

Chamberlain then referred to an important point when he stated that

> "... in any case it is evident that this timid and vacillating policy pursued on occasion by his predecessors cannot be held to affect the position the present Shaikh, who is firm in his determination to resist the Persian Government's claims ...".(1)

(3) Persian Diplomatic Protests

It has been argued, on behalf of Persia, that the Persian sovereignty over Bahrain "cannot be challenged" on the ground of "a change of international title to the Island" by prescription, because Persia, by her renewed protests to Britain, has interrupted the operation of prescription, and thus kept "alive" her rights on Bahrain.(2)

On the face of it, this argument is no devoid of some truth, especially when one has to consider that for the operation of prescription, or adverse holding, the exercise of State authority must be peaceful and continuous.(3) In the view of many writers, protest

---

(1) L.N.O.J., May 1929, p. 792.

(2) Adamiyat, op. cit., p. 249.

(3) Johnson, op. cit., pp. 347-8; MacGibbon, I.C., "Some Observation on the Part of Protest in International Law", B.Y.I.L., 30 (1953), p. 306.

of 4000 dollars to the Wahhabi ruler. When in 1859, Shaikh Muhammad became involved in hostile activities with the Wahhabi ruler, there was no alternative for him, especially after alienating the sympathy of the British Government by his maritime activities, but to write to Persia asking for military aid against the Wahhabis. It is in the prosecution of this policy that Shaikh Muhammad sent the two letters of loyalty to the Shah in 1860.[1] To suggest, therefore, that these two letters were a sincere declaration, on the part of the Shaikh, of Persian sovereignty over Bahrain is nothing but distortion of the facts.

Sir Austen Chamberlain in his reply of 18 February 1929 to this point challenged the Persian argument by stating that the British Government

> "have always been well aware that the unfortunate rulers of the islands, surrounded by warlike and more powerful States which menaced their independence, professed on various occasions, during the first sixty or seventy years of the nineteenth century, an unwilling allegiance to Muscat, to Persia, to Turkey, to the Rulers of the mainland of Arabia, even to Egypt - to any Power, in short, who would agree to offer them protection and seemed at the time in a strong enough position to do so; and that at different times for short periods they paid tribute to Muscat, Egypt, or the

---

(1) See above, p. 23. It is observed from the diplomatic history of the island, explained above, that the Shaikh's letters of loyalty to the Persian Government were sent after the Shaikh's request to the British Government to extend protection to his country was refused.

Ruler of Bahrain has received an assurance to this effect".[1]

(2) Submission of the Shaikh of Bahrain to Persia

A further argument presented by Persia in support of her claim is the alleged declaration of loyalty and the payment of tribute by the Rulers of Bahrain to the Government of the Shah. The Persian Note of protest of 2 August 1928, makes a reference to this point by saying:

> "The Sheikhs of Bahrein have always accepted Persian sovereignty. Later authentic documents exist in which they declare their entire submission and loyalty to the central Government ... and they paid taxes".[2]

The "authentic documents" to which the Persian Government refers in the above passage are two letters dated 9 and 12 April 1860, for Shaikh Muhammad ibn Khalifa to Persia, in which he declared his loyalty to the Shah. It seems doubtful whether such an isolated act of loyalty in a certain period of Bahrain's history can give credit to the Persian claim to Bahrain's sovereignty. To see what motivated Shaikh Muhammad to send those letters of allegiance to Persia, it should be recalled that during the period 1850-60, Shaikh Muhammad, in an effort to retain his shaky position in the island, made overtures to the British Government, to Ottoman Empire and to the Wahhabi suzerainty. He even paid tribute

(1) House of Commons Debates, vol. 578, Written Answer, cols 115-16, 27 November 1957. In fact, Britain has continuously refuted similar claims.

(2) L.N.O.J., September 1928, p. 1361.

that time directly concerned in refuting them. The special treaties by which they eventually agreed to accept the control of the Shaikh's foreign relations were concluded in a later period."[1]

Finally, it can be contended that even if it is assumed that the United Kingdom has recognised the Persian claim, this recognition does not in the least affect the right of sovereignty enjoyed by the Shaikh of Bahrain and his people for the past hundred and eighty-three years during which Persia exercised no symbol of authority in Bahrain. Moreover, Bahrain is not under the sovereignty of the United Kingdom, and the latter cannot, therefore, transfer to Persia the sovereignty of the island which she herself does not possess.[2]

But the fact that the United Kingdom has never recognised Persian sovereignty over Bahrain was reiterated in a statement to the House of Commons on 27 November 1957 by the then Secretary of State for Foreign Affairs, Mr. Ormsby Gore, who stated that the Iranian claim was "unfounded" and added:

> "The Iranian Government have been so informed on numerous occasions and can be in no doubt of Her Majesty's Government view on this matter. Her Majesty's Government will continue to fulfil their obligation to safeguard the independence of Bahrain, and the

---

(1) L.N.O.J., May 1929, p. 793.

(2) On this ground see the The Times pertenant comment on a former British statement to the effect that the suggestion that "it would only be if Britain had to transfer general predominance (over Bahrain) to any other Power that Persia might be preferred to others" should be regarded as absurd. See The Times, "An Untenable Claim", 9 April 1957.

conduct of the Sheikh of Bahrein may have rendered necessary".

With regard to British engagements with the Shaikh, Clarendon confirmed that they were designed for that purpose (i.e., the maintenance of peace in the Gulf). Those concessions made by Lord Clarendon to Persia, whether they were connected with the punishment of the Shaikh against committing piratical acts in the future, or with other matters, were only natural if Persia were to accept responsibility and to act in concert with the British Government in policing the Gulf. It would be irrelevant, therefore, for Persia to consider those concessions as "an acknowledgement of the necessity of rendering account to the legitimate sovereign", or, in other words, a recognition of Persian sovereignty over Bahrain. On the contrary, it may be assumed the Lord Clarendon had actually referred, though indirectly, to the independence of Bahrain from the authority of the Shah when he stated that

> "... the Sheikhs of Bahrein have at different periods entered directly into engagements with the British Government ...".(1)

It is true, however, that he did not expressly refer to the independence of Bahrain, nor did he refute the validity of the Persian claim. But the position of the British Government on this point, at the time, was explained by Chamberlain in his reply of 18 February 1929 when he stated that "although they did not consider Persia's claims to ownership to Bahrain as valid, they were not at

(1) See above, p. 25, and see L.N.O.J., May 1929, pp. 790-3.

this does not seem to imply recognition of Persia's sovereignty over Bahrain, or even the justice of the Persian protest".(1) It merely means that the British Government considered the Persian protest. If a reference is to be made to the Duke of Argyll's reply of 27 February 1869 to Lord Clarendon about the Persian Protests, it will be observed that it was never in the intention of Lord Clarendon, or the Duke of Argyll, who advised the former on the question, to recognise the Persian claim. Argyll's reply, which formed the basis of Clarendon's statement, clearly stated that the British Government abstained from recognising the Persian claim. But the Duke advised Lord Clarendon, if he believed it to be more expedient to do so, to notify the Government of the Shah, "as a matter of courtesy", about other measures concerning the conduct of the Shaikh and the peace of the Gulf.(2)

Thus, it can be maintained on the basis of this correspondence that while any recognition of the Persian claim was out of the question, it was the intention of Lord Clarendon to offer Persia a share of responsibility, with the British Government, in policing the Gulf.(3) He also offered to inform Persia, as a result of her accepting responsibility in policing the Gulf with the British Government, of

"any measures of coercion against himself which the

---

(1) Ibid.

(2) See above, p. 27.

(3) It is maintained, with justification, that "the right to police the Gulf (which was conceded by Britain) would not necessarily constitute recognition of its [Persia's] sovereignty over Bahrayn". See Khadduri, op. cit., p. 635.

(ii) The Clarendon Note: The second document on which Persia relies is Lord Clarendon's statement, discussed above. The interpretations placed on this statement by both the Persian and the British Governments are at variance. In her Note of 2 August 1928 Persia construed Lord Clarendon's statement as recognition on the part of Britain of Persian sovereignty over Bahrain.

The British point of view about Lord Clarendon's statement of 29 April 1869 was explained by the British Foreign Secretary, Sir Austen Chamberlain, in two replies dated 18 January 1928 and 18 February 1929. In these, he emphatically disputed the Persian contention that by the terms of Lord Clarendon's statement "any recognition of the validity of the Persian claim to sovereignty in Bahrain was at that time intended".(1)

Let us now examine the Persian and the British interpretations of Lord Clarendon's statement.

It is clear from the Persian interpretation of that statement that Lord Clarendon's recognition of Persia's claim was not expressly mentioned but was implied. Thus, a reference was made in the Persian Note of protest of 22 November 1927 to the recognition of Lord Clarendon of "the justice of the Persian protest",(2) and not of the Persian claim outright. But it can be argued that if Lord Clarendon admitted that Persia had protested in the past against the British refusal to take notice of her "rights of sovereignty over Bahrain" and that the "British authorities" considered that protest,

---

(1) For reference, see above, p. 29-30. See also The Times, 9 April 1957, where the Persian Foreign Minister, Mr. Ardalan, reiterates the same arguments based on Lord Clarendon's Note of 29 April 1869.

(2) L.N.O.J., May 1928, p. 605.

stated that

> "The main reason for the recall, and the prompt disavowal of this tentative agreement is that it acknowledged the King of Persia's title to Bahrain, of which there is not the least proof".[1]

The weakness of the Persian argument seems to lie in the fact that it forces upon Britain the admission of a document whose validity she had never recognised. Moreover, Persia argues that Bruce recognised her title to Bahrain because he "was in an excellent position to know the facts".[2] But the evidence of history shows that Bruce was actually "given to the practice of making unauthorised agreements",[3] and that in July 1816 he himself recognised the independent status of Bahrain, and concluded with her ruling Shaikh an unauthorised agreement designed to defend Bahrain against external aggression.[4] If Bruce was, to quote the Persian statement, "in an excellent position to know the facts" he would not have contradicted himself by recognising Bahrain in 1822, as part of Persia after he had admitted her independence in 1816.[5]

---

(1) Ibid., May 1929, p. 792.

(2) Ibid., September 1928, p. 1362.

(3) Kelly, J.B., "The Persian Claim to Bahrain", International Affairs, 33 (1957), p. 58.

(4) I.O., Bombay Secret Proceedings, vol. 41, Secret Consultation, 29, 31 July 1819, p. 1413. (Communication from Captain Bruce to Chief Secretary, Bombay, 31 July 1916.)

(5) See ibid., and Kelly, op. cit.

tion. One of these documents is the disavowed draft Agreement of 1822, between a former British Resident in the Gulf, Captain Bruce, and the then Persian Governor of Shiraz. The other is Lord Clarendon's Note to Persia, dated 29 April 1869. These two documents will be discussed as follows:

(i) The Bruce "Agreement": It will be convenient first to examine Captain Bruce's Agreement which stated that Bahrain was "being always subordinate to the province of Fars".

It has been explained that Bruce's "Agreement" was negotiated without any authorisation on the part of the Governments of the two negotiators, that, on the strength of these facts, the Agreement was disavowed by the British and the Persian Governments, and that the British Government removed Captain Bruce from his post for acting without authority.(1)

Yet, Persia, still continued to insist that this Agreement, "though disavowed, continued to be an historical document of inestimable value". The historical truth about this Agreement, she maintains, is that it confirmed the fact that "Bahrain then formed part of the Persian province of Fars". And accordingly, she says that

> "no disavowal will ever invalidate this historical truth which was definitely established so far back as 1822 by a British official, who was in an excellent position to know the facts".(2)

The British reply of 18 February 1929 to this Persian assertion

(1) See above, pp. 14-15.

(2) L.N.O.J., September 1928, p. 1362.

view that the time for the operation of prescription varies with the facts of each case which has to be decided upon its own merits.[1]

In applying the doctrine of acquisitive prescription, explained above, to the case of Bahrain, it can be argued that "the peaceful and continuous display of State authority"[2] by Al-Khalifah Shaikhs -- the successors of the former Utubi Arabs in Bahrain during the past years (from 1783 up to this date) -- has operated as a ground for the loss of Persia's title to the island. The refusal, on the part of Persia, to recognise this fact can hardly affect the established rights of the present people and Government of Bahrain.

Finally, it is desirable to consider two issues which may be regarded, from the point of view of Persia, as a ground for interrupting the operation of prescription against Persia's right in Bahrain. These are:

(1) Alleged British recognition of Persian sovereignty over Bahrain.

(2) Submission of a former Shaikh of Bahrain to Persia. To these, a third issue will be added, namely, continued protests by Persia against the authority of the present Government in Bahrain

(1) Alleged British Recognition of Persian Sovereignty over Bahrain

As a ground for her sovereignty over Bahrain, Persia relies upon alleged British recognition of this sovereignty. It is asserted that two nineteenth-century documents establish British recogni-

---

(1) Ibid., p. 347.

(2) See Island of Palmas, op. cit., pp. 910, 867, 884; Legal Status of Eastern Greenland, op. cit., pp. 45-6.

over a prior definitive title".[1] This can be taken to mean that title by prescription overrides any other title based on occupation or conquest.

It should be mentioned that some writers object to the principle of prescription mainly on the ground that there is "no fixed time laid by international law within which a title by prescription could be established".[2] But against this, Lauterpacht, as quoted by Johnson, argues

> "that the lack of a fixed period of time for the operation of the doctrine of acquisitive prescription in international law is no more fatal to that doctrine that is the absence of a settled rule regulating the rate of interest fatal to the principle that interest may be awarded in international law".[3]

Thus, it may be argued that the disagreement of jurists on a fixed period for the operation of prescription is no reason why this doctrine should be treated lightly. However, international practice shows that in the British Guiana Arbitration, it was stated in the Treaty of 1897, that "adverse holding or prescription during a period of fifty years shall make a good title".[4] Jurists, such as Grotius, favoured more than one hundred years, while others required more. Nevertheless, the majority of writers seem to concur in the

(1) Ibid., pp. 867, 884.

(2) Johnson, op. cit., p. 334.

(3) Ibid., quoting Lauterpacht, Private Law Sources and Analogies of International Law (1927), p. 117, n. 4.

(4) Johnson, op. cit., p. 340.

glected it.[1] The majority of writers, as explained above, accept prescription as part of international law. Leading cases on prescription, such as the *British Guiana Arbitration* (1899),[2] between Great Britain and Venezuela, and the *Chamizal Arbitration* (1910-11),[3] between the United States of America and Mexico, show that States have recognised prescription as a valid principle of international law. Still more important authorities on the law of prescription are the decisions of the Permanent Court of Arbitration in the *Island of Palmas* case (1928),[4] between the United States and the Netherlands, and of the Permanent Court of International Justice in the *Eastern Greenland* case (1933),[5] between Denmark and Norway. In these two cases it was accepted that the effective peaceful and continuous display of authority in a territory established a valid sovereignty over that territory. In the *Island of Palmas*, Judge Huber confirmed the principle of acquisitive prescription when he stated in his judgment that the Netherlands Government had proved "continuous and peaceful display of State authority during a long period of time" on the Palmas Island.[6] In another part of his judgment, Judge Huber held that the principle of "continuous and peaceful display of authority would prevail even

---

(1) Johnson, D.H.N., "Acquisitive Prescription in International Law", B.Y.I.L, 27 (1950), p. 333.

(2) Venezuela-British Guiana Boundary Arbitration, A.J.I.L., 11 (1917) pp. 700-1.

(3) Chamizal Arbitration (1911) Mexico-United States, A.J.I.L., 5 (1911), pp. 782-833.

(4) Island of Palmas Arbitration, A.J.I.L., 22 (1928), PP. 867-912.

(5) Legal Status of Eastern Greenland (1933), P.C.I.J., Series A/B, No. 53.

(6) A.J.I.L, 1928, op. cit., P. 910.

(c) Prescription: Finally, it can be maintained that Persia lost title to Bahrain on the ground of prescription.[1] According to Brierly,

> "prescription as a title to territory in international law is so vague that some writers deny its recognition altogether. But in fact most existing frontiers are accepted by international law simply because they existed de facto for a long time ... It is therefore no paradox to say that prescription is the commonest of all titles to territory".[2]

It is defined as

> "the acquisition of sovereignty over a territory through continuous and undisturbed exercise of sovereignty over it during such a period as is necessary to create under the influence of historical development the general conviction that the present condition of things is in conformity with international order".[3]

Writers on the subject have based prescription on the theory that the State which maintains law and order in a territory and develops it, is entitled to sovereignty over it as against another "State which, though originally possessing the same territory, had ne-

---

(1) See Schwarzerberger, pp. 565-6, 307-8, for distinction between "acquisitive" and "extinctive" prescription.

(2) Brierly, p. 157.

(3) Oppeneim, p. 576.

"has utterly defeated the mother-State, or that the mother-State ... is apparently incapable of bringing the revolutionary State back under its sway".[1]

It may be seen from the above principles of international law on recognition that there is no condition which requires for the validity of the recognition of a new State the prior "consent" of the parent State. On the contrary, it has been maintained by Lauterpacht that

"the formal renunciation of sovereignty by the parent State has never been regarded as a condition of the lawfulness of recognition. For parent States are naturally slow in acknowledging the independence of revolted provinces".[2]

The writer further elucidates this principle as follows:

"On the other hand, the refusal of the mother Country to recognise such independence is not conclusive. The legal title of the parent State is relevant to the extent that conclusive evidence is required showing that it has been definitely displaced and that the effectiveness of its authority does not exceed a mere assertion of right. But once such evidence is available, the illegality of the new State's origin from the point of view of the constitutional law of the parent State is of no consequence".[3]

---

(1) Oppenheim, p. 129; Brierly, pp. 132-5; Williams, "Recognition", op. cit.

(2) Lauterpacht, p. 9.

(3) Ibid., p. 26.

America, and the recognition by France of that independence in 1778, without the consent of Great Britain, furnishes another demonstrative example.(1)

It can hardly be suggested that in all the cases cited above, the recognition by the Powers of the independence of those new States was unlawful, and that, until the Mother Countries of those States recognised their independence, they continued to be regarded, international law, under the sovereignty of their defeated Mother Countries.

International law," says Lauterpacht, "does not condemn rebellion or secession aiming at acquisition of independence."(2) However, it requires for recognition by Powers of a new government, revolutionary in origin, certain conditions which should be fulfilled by the new government seeking recognition. These are the *de facto* existence of an independent government exercising effective authority within a defined area.(3) In another words, there must be established a permanently stable government. For it is held that any premature recognition as a new State may be considered a violation of the rights of the mother State. But it is equally held that a recognition too long delayed is not legally justified.(4) There is, however, no definite test whether a recognition of a revolutionary government is premature. On the other hand, it is considered to be an indication of the existence of the new State when it

---

(1) Ibid., pp. 8-9; See also for more examples, Oppenheim, pp. 128-9.

(2) Lauterpacht, p. 8.

(3) Ibid., pp. 26-30; Brierly, pp. 129 et seq.

(4) Williams, Sir John Fischer, "Recognition", Transactions of the Grotius Society, XV (1930), pp. 63-4.

International practice furnishes many examples in support of this argument. The most clear example, perhaps, is that of the former Spanish colonies in South America which, after a successful revolution against Spain, declared their independence in 1810. The United States recognised the independence of the new States in 1822, and Great Britain in 1824. The Spanish Government, which was making efforts to suppress the revolution, protested against the American and the British recognition of the new States. In its reply of 6 April 1822 to the Spanish protest, the United States Government argued that it

> "yielded to an obligation of duty of the highest order, by recognising as Independent States, Nations which, after deliberately asserting their right to that character, have maintained and established it ...".

The recognition, it continued, was "the mere acknowledgement of existing facts".[1] The British Government's reply, dated 25 March 1825, to the Spanish protest was based on the principle of State responsibility. Thus, in support of her recognition of the South American States, Great Britain held that the "Mother Country" (Spain) could not, in her view, have "continued responsible" internationally "for acts over which it could no longer exercise the shadow of a control".[2] Further examples may be cited with regard to Greece, in 1827, and Belgium, in 1831, whose independence was recognised in this manner (i.e., without the consent of their Mother Countries). The independence of the United States of

---

(1) Lauterpacht, pp. 12-25.

(2) Ibid., p. 16.

conquer Bahrain in the name of an established State in international law, does not seem to affect the present legal status of the island, the independence of which has been continuously maintained from Persia since the date of its conquest in 1783.(1)

(b) Assertion of independence by Bahrain: It can, safely, be contended that Persia has lost her title to Bahrain as a result of the assertion by the latter of her independence during past years. The argument introduced by Persia that the recognition of the original owner is required for rendering lawful a change of sovereignty over a territory belonging to that owner seems to be untenable.(2) What seems to be essential in this case is, actually, the *de facto* establishment of the independence of the territory itself, irrespective of the recognition or the assent of its original sovereign. If, for instance, a dominion revolts against its colonial regime and succeeds in overthrowing that regime and establishing a sufficiently stable national government, it can be presumed that a change of sovereignty in favour of the new government has been effected. It follows, therefore, that

> "if the recognition of such change of sovereignty was given by the Powers, even if the owner was not among them, the territory would be regarded as an independent sovereign state".(3)

---

(1) See below, pp. 45-47 for other factors on which Persia may be regarded as having lost her title to the island.

(2) See above, p. 36.

(3) Khadduri, op. cit., p. 637. See also Oppenheim, p. 579.

possessed, State.[1]

However, it may be urged that the legality of the acquisition of title to Bahrain by the "Utubi Arabs on the ground of their conquest of it in 1783 can be doubted, since the war between them and Persia was not "a war between two States". And thus, the requirement of conquest as a mode of loss of sovereignty (i.e. as being a war between two States whereby "by reason of the defeat of one of them, sovereignty over territory passes from the loser to the victorious State")[2], was not satisfied. Although it cannot be doubted that the conquest of Bahrain by the "Utubi Arabs was not a conquest by a State in the international sense, there seems to be, nevertheless, no lack of evidence to the effect that the "Utubis were not, at the time, mere "invaders" who belonged to no land, but the actual rulers and overlords of the settlement of Zubarah in the peninsula of Qatar.[3] At any rate, the fact that the Utubis (the predecessors of the present reigning family of Al-Khalifah) did not

---

(1) Conquest, although "a moral wrong", is not illegal and it produces legal results. See Williams, op. cit., p. 41. It is to be noted, however, that, at present, the legality of conquest has been modified by the presence of the United Nations (formerly the League of Nations). Therefore, conquest is not, today, a basis of acquiring or losing territory. See Oppenheim, pp. 570-1.

(2) Legal Status of Greenland (1933), op. cit., p. 47.

(3) See Bombay Selections, "Historical Sketch of the Uttoobee Tribe Arabs, 1716-1817", by F. Warden, pp. 362-5. It can be seen from this document that the "Utubis were originally the rulers of Zubarah, and that the conquest of Bahrain by them from the Persian garrison in Bahrain was in retaliation of a former attack which was dispatched against their country, Zubarah, by the Persian governor of Bahrain, Shaikh Nasir.

States ceased to exist, without their own consent, by conquest. He cites the annexation of the former South African Republic by Great Britain as an example of such cases. He further quotes the American Vice Chancellor James as saying, as late as the past century, that

> "any government which de facto succeeds to any other government whether by ... or conquest ... succeeds ... to all rights ... of the displaced power ...".(1)

Finally, according to Max Huber:

> "Possession, in international law, is the exercise of power in and from a territory. The territory of a state is that of which it can take physical possession. Whoever succeeds in obtaining this possession has sovereignty (Herrschaft) over everything that is in the territory. When one state follows after another on the same territory there is a change in the exercise of power. The change may be the result of the concurrent wills of both the states concerned, but nevertheless, the consent of the predecessor is unnecessary".(2)

The implication of this view is that conquest can operate as a ground for loss of territory even without the conclusion of a treaty of cession with, or obtaining the consent of, the conquered, or dis-

---

(1) Westlake, J., "The Nature and Extent of the Title by Conquest", Law Quarterly Review, 17 (1901), pp. 392-401.

(2) Huber, M., Die Staatensuccession (1898), quoted by Williams, op. cit., p. 30.

that conquest does not operate as a means of loss of territory without the conclusion of a treaty of cession (which formally transfers the subjugated territory from the possession of the conquered State to that of the conqueror), as implied in the Persian argument, seems repugnant to international law principles.[1] Cecil Hurst discusses various cases of conquest based on unilateral annexation.[2] And according to John Fischer Williams, the consent or the recognition of the dispossessed State, although

> "in most cases settles the problem whether in the view of international law there has been a valid transfer of dominion, this assent is not the only condition of which it is necessary to take account".[3]

Conquest has been recognised by international law as a mode of losing territory without "regard to the justice or injustice of a particular acquisition".[4] There are cases, says Westlake, where

---

= her rights." See League of Nations, C. 400, n. 147, 1925, VII, pp. 84-5. For a general discussion of the League's Assembly on the merits of this report, see L.N.O.J., vol. II (1925), pp. 1307 et seq.

(1) Williams, Sir John Fischer, Sovereignty, Seisin, and the League", B.Y.I.L., 7 (1926), pp. 24-42. In an analysis of the legal conclusions of the "Wirsen's Commission" on the Turkish-Iraqi dispute over the "Mosul District", the writer concludes that there exists, in international law, no such principle as that stated by the Commission.

(2) Hurst, Sir Cecil, J.B., State Succession in Matters of Tort", B.Y.I.L., 5 (1924), p. 172.

(3) Williams, op. cit., p. 30.

(4) Lindley, p. 161.

dependence have not been officially recognised by the lawful owner of the territory".[1]

In his reply, dated 18 February 1929, to the above Note, Sir Austen Chamberlain denied

> "that any such principle, if alleged to be of universal application, forms part of international law. The assertion [he said] that the consent of the dispossessed State is invariably required to validate a change of sovereignty is contradicted both by international practice and the facts of history. Moreover, it would, if it existed, seriously prejudice the maintenance of peace and international order".[2]

What are the merits of the Persian argument?[3] The assertion

---

(1) L.N.O.J., September 1928, p. 1360.

(2) L.N.O.J., May 1929, p. 791.

(3) It appears that the Persian argument is based on a report submitted in 1925 to the League of Nations, by a Commission of three persons (the Wirsen Commission) which was appointed by the Assembly of the League of Nations in September 1924 for the purpose of collecting facts and data regarding the dispute between Turkey and Iraq over the "Mosul District". This district, which was at the time occupied by British and Iraqi troops, was claimed by Turkey as part of her territories. On the legal side of the Iraqi-Turkish dispute, the Commissioners stated that Turkey "retains her legal sovereignty over the disputed territory so long as she does not renounce her rights". Iraq has no legal rights or right of conquest over that territory. "The territory", the Commissioners continued, "... still belongs in law to Turkey until she renounces ==

dependence by Bahrain, (c) prescription.(1)

(a) Conquest by a foreign State: There is no dispute among writers that conquest by a foreign State also operates as a mode of losing territory. Thus if the conquering State takes possession of the territory of the defeated State "through military force", and annexes it, it becomes the new sovereign of the conquered territory. The

subjugated territory [says Oppenheim], "has not for one moment been no State's land, but passes from the enemy to the conqueror not through cession but through annexation".(2)

In support of her contention that she had not lost her sovereignty over Bahrain either as a result of the "Utubi conquest in 1783, or by the assertion of the independence of Bahrain in the following years, Persia introduced in a Note, dated 2 August 1928, an alleged principle of international law which reads:

> "A territory belonging to a sovereign State cannot be lawfully detached so long as the right of ownership has not been transferred by this State to another State in virtue of an official act, in this case a treaty, or so long as its annexation by another State or its in-

---

(1) There are five modes of loss of title to territory, corresponding to the above five modes of acquiring title to territory. These five modes of losing territory are: cession, dereliction, operation or nature, subjugation (conquest) and prescription. To these is also added a sixth mode, namely, revolt or independence. See Oppenheim, pp. 578-81; Hyde, 1, pp. 117-19. Since not all these modes are applicable to this discussion, an examination will be made of the above mentioned modes only.

(2) Oppenheim, pp. 566-7, 568; See also Hill, op. cit., p. 161.

It flows from the above principles that whoever succeeds in subjugating the territory originally acquired by conquest can, if he annexes the territory and establishes an effective State authority, assume a better title to the territory than his defeated adversary. It may be argued that even if Persia acquired a legal title to Bahrain on the ground of conquest she, nevertheless, was not able to maintain that title and hold it to the exclusion of others. Thus, by her expulsion from Bahrain in 1783, she lost her title for ever. In his reply of 18 February 1929 the British Foreign Secretary, Sir Austen Chamberlain, challenged the Persian right over Bahrain on the ground of conquest by stating:

> ".... it would still be necessary for Persia to prove that she is, or ever has been the lawful owner of Bahrain, and that such rights as she may have acquired in former ages by conquest and the exercise of force outweigh those not only of the Portuguese but of the Arab inhabitants themselves".[1]

As to (2), the grounds on which Persia may have lost her title to Bahrain are: (a) conquest by a foreign State, (b) assertion of in-

---

(1) L.N.O.J., May 1929, op. cit., p. 791. Toynbee confirms the fact that the Persians acquired Bahrain by the right of conquest, but that they lost this right to the present rulers of the island, who conquered it from them in 1783. See Toynbee, A., "The Dispute between Persia and Great Britain over Bahrayn (1927-1934)", Survey of International Affairs (1934), p. 222. However, he, like other authorities, refers to the date of the Persian occupation of Bahrain, as from 1622 to 1783. The right date of the Persian conquest of Bahrain from the Portuguese is 1602, as explained above, p.14.

is necessary to refer to the conditions required for the acquisition of territory by conquest.

Conquest is defined as:

> "The acquisition of the territory of an enemy by its complete and final subjugation and a declaration of the conquering state's intention to annex it".[1]

According to Norman Hill, title by conquest involves three elements:

> "Actual possession based upon force, an announcement of intention to retain the territory and an ability to hold it".[2]

This clearly indicates that title by conquest may well be lost as a result of another conquest by another State which is able to retain the territory as against the former conqueror.

> "Conquest alone [says Oppenheim] does not ipso facto make the conquering State the sovereign of the conquered territory, although such territory comes through conquest for the time under the sway of the conqueror. Conquest is only a mode of acquisition if the conqueror, after having firmly established the conquest, formally annexes the territory".[3]

---

(1) Brierly, p. 155.

(2) Hill, N., Claims to Territory in International Law and Relations (1945) p. 161.

(3) Oppenheim, pp. 566-7.

initely perfected."[1]

In the case of Bahrain, an inhabited territory, the two elements of the intention to retain the territory, or the *animus*, and the positive exercise of State authority are both required for the establishment of Persia's title to the island. It has been argued by two Iranian writers, in support of their country's claim, that Persia never abandoned Bahrain, after the events of 1783, and still retains the animus.[2] But this *animus*, or the mere assertion of title by Persia, is not sufficient, if it was not followed by the exercise of State authority in Bahrain after 1783. Accordingly, Majid Khadduri rightly points out that the Bahrain case "would be analogous to the *Palmas* case, rather than the *Clipperton case*",[3] since in this case, which will be explained more fully later, the principle of the peaceful and continuous display of authority is required as a basis for title to an inhabited territory.

(b) Conquest: If Persia has not acquired title to Bahrain on the ground of occupation, the question arises whether she acquired such title by conquest? For the legal evaluation of this question, it

---

(1) A.J.I.L. (1932), op. cit., pp. 390-4. See also Schwarzenberger, p. 298, where he quotes the following from the Award: "In that of a relinquished and uninhabited island, as the Clipperton Island, an initial display of sovereignty may suffice ever to maintain the title ..."

(2) Esmaili, Malek, Le golfe persique et les iles de Bahrein (1938) pp. 200-4 ; Adamiyat, Fereydoun, Bahrein Islands, A Legal land Diplomatic Study of the British-Iranian Controversy (1955), p. 229.

(3) Khadduri, M., "Iran's Claim to Sovereignty of Bahrayn", A.J.I.L., 45 (1951), p. 638.

there are two necessary elements for the establishment of a valid title to sovereignty by occupation, namely "the intention and will to exercise such sovereignty and the manifestation of State activity".(1) This amounts to effective occupation or "effective control".(2) Thus, it has been maintained that the fact that a territory has been under the authority of another State is irrelevant if that State has abandoned the territory, in the sense that it no more assumed jurisdiction over it.(3) And it is not necessary that the abandonment of an acquired territory should be voluntary. It suffices if the other element, namely, the manifestation of State activity, ceases to be exercised.(4) However, it may be stated, as an exception to this principle, that in the case of an uninhabited territory (i.e., islets, rocky islands etc.), the other element of exercising in a positive manner State authority is not required. Thus, in the *Clipperton Island* case, it was decided for France that she did not lose her right on the uninhabited Clipperton Island,

> "by *derelictio* since she never had the animus of abandoning the island, and the fact that she had not exercised be authority there in a positive manner does not imply the forfeiture of an acquisition already def-

---

(1) Legal Status of Eastern Greenland (1933), P.C.I.J., Series A/B, No. 53, pp.623.

(2) Schwarzenberger pp. 298-9; Waldock, C.H.M., "Disputed Sovereignty in the Falkland Dependencies", B.Y.I.L., 25 (1948), pp. 334-5.

(3) Schwarzenberger, p. 297.

(4) Schwarzenberger, p. 298; Brierly, p. 152.

1929, are important for the purpose of this study of the Persian claim to sovereignty over Bahrain because they embrace the main British and Persian points of view on the question.

Legal Analysis of the Iranian Claim

From the above statement of facts, it will be seen that the essential issues of law are the following:

(1) Did Persia acquire title to Bahrain prior to 1783?

(2) If the answer is in the affirmative, did Persia at any time thereafter lose title to Bahrain?

As to (1), the grounds on which it may be said that Persia acquired title to Bahrain are:

(a) occupation, and (b) conquest.(1)

(a) Occupation: Occupation as a mode of acquiring territory operates on a territory which is *terra nullius* (i.e., not forming part of the dominion of another States).(2) There are two authoritative cases on the acquisition of title by occupation, namely, the *Clipperton Island* case (1932), between Mexico and France, and the Eastern Greenland case (1933), between Denmark and Norway.

The general principle accepted in these cases is that "besides the *animus occupandi*, the actual, and not the nominal, taking of possession is a necessary condition of occupation".(3) Therefore

(1) International law recognises five modes of acquiring legal title to a territory, namely, occupation, conquest, cession, prescription or accretion. See Oppenheim, pp.543-6; Hall, p. 125. Only occupation and conquest, as means of acquiring title to territory, are relevant to this discussion.

(2) Brierly, p. 151; Schwarzenberger, pp. 296-7.

(3) Arbitral Award on the Sovereignty of the Clipperton Island A.J.I.L., 26 (1932), p. 390.

The Note further stated:

> "The Persian Government, therefore, protests emphatically against the part of the treaty referred to, and looks to the British Government to take steps to nullify its effects".(1)

On Persia's request, this Note of protest was also communicated to all States Members of the League of Nations on 23 November 1927. The attention of those States was particularly drawn by Persia to Article 10 of the Covenant of the League which "guarantees the territorial integrity of the States Members of the League".(2)

Sir Austen Chamberlain, then British Foreign Secretary, replied to the Persian protest on 18 January 1928, denying emphatically that there were "any valid grounds upon which the claim of the Persian Government to the sovereignty over [Bahrain] is or can be based".(3) Not satisfied with the British answer, Persia delivered again, on 2 August 1928, another Note in which her previous contentions were reiterated.(4) To this, an elaborate reply, dated 18 February 1929, was made by the British Foreign Secretary who contested the Persian arguments juridically and historically.(5)These two Persian Notes of 22 November 1927 and 2 August 1928, together with the British replies of 18 January 1928 and 18 February

(1) L.N.O.J., May 1928, pp. 605-6.

(2) Ibid.

(3) L.N.O.J., May 1928, pp. 606-7.

(4) L.N.O.J., September 1928, pp. 1360-3.

(5) Ibid., May 1929, pp. 790-3.

On receiving Clarendon's Note, the Persian Charge d'Affaires reported to his Government expressing his complete satisfaction with its contents. Persia construed Clarendon's Note, as it will be seen later, as forming a British recognition of the Persian claim to Bahrain.

Apart from minor protests by Persia on a few occasions during the beginning of the 19th century, the Anglo-Persian controversy over Bahrain remained static after Clarendon's Note in 1869, for a period of over fifty years until it was revived again by Persia, in 1927. This time the Persian claim assumed a considerable measure of seriousness when Persia protested against Article 6 of the Treaty of Jiddah, dated 20 May 1927, concluded between Britain and the King of Saudi Arabia. Article 6 of this Treaty which provoked Persia's protest reads:

> "His Majesty the King of Hijaz and Nejd and its dependencies undertakes to maintain friendly and peaceful relations with the territories of Kuwait and Bahrain ... who are in special treaty relations with His Britannic Majesty's Government."[1]

The Persian Note of protest, dated 22 November 1927, was sent to the British Government and stated:

> "As Bahrein is incontestably in Persian possession ... the above mentioned article, so far as it concerns Bahrein, constitutes an infringement of the territorial integrity of Persia".

(1) Treaty Series, No. 25 (1927), Cmd. 2951.

d'Affaires. In this Note Clarendon stated:

> "The British Government readily admit that the Government of the Shah has protested against the Persian right of sovereignty on Bahrein being ignored by the British Government authorities; and they have given due consideration to that protest".

But after referring to the nature of the engagements which the Shaikh of Bahrain entered into with the British Government, Clarendon added:

> "If the Persian Government are prepared to keep a sufficient force in the Gulf for these purposes, (i.e., for policing the Gulf), this country would be relieved of a troublesome and costly duty, but if the Shah is not prepared to undertake these duties, Her Majesty's Government cannot suppose His Majesty would wish that in those waters disorders and crimes should be encourage by impunity".

Then, after assuring the Persian Charge d'Affaires of the friendly feelings entertained by his Government towards Persia, Clarendon made the following concessions:

> "Whenever, it is practicable to do so, [he said] Her Majesty's Government will cause the Persian Government to be informed beforehand of any measures of coercion against himself which the conduct of the Sheikh of Bahrein may have rendered necessary."(1)

---

(1) F.O. 248/251. Lord Clarendon to Haji Mohsin Khan, Persian Charge d'Affaires, 29 April 1869.

the Shah of Persia. Because of the importance of the Duke of Argyll's reply, in so far as it formed the main basis for Lord Clarendon's Note to Persia on the question, a discussion of the main points raised in this reply is, therefore, necessary. In his reply the Duke stated:

> "The British Government have hitherto carefully abstained from recognizing either directly or indirectly the validity of the claims, on several occasions advanced by Persia, to the right of sovereignty over Bahrain. Moreover, the Sheikh of Bahrein, in his capacity of an independent sovereign, has contracted obligations towards the British Government for the suppression of piracy, war and slave trade, which are indispensable to the success of our measures of maritime police, of which the local Governor of Bahrein who is possessed of considerable naval resources, is alone competent to secure the fulfilment".

The last passage of Argyll's reply contained the suggestion that it may be expedient to notify the Government of the Shah, "as a matter of courtesy" only, about any measures which the British Government may take in the future against the conduct of the Shaikh of Bahrain.[1] It appears that this suggestion met with the concurrence of Lord Clarendon who, in view of the friendly relations between his Government and Persia, sent a rather moderate and courteous Note dated 29 April 1869 to the Persian Charge

(1) F.O. 248/251. India Office to Rt Hon. E. Hammond, Foreign Office, 21 April 1869.

the British Resident in the Gulf, Lt-Col Pelly, elicited a furious protest on 19 November 1868 by the representative of the Persian Foreign Ministry at Fars. He condemned the British action against the Ruler of Bahrain as an "absolute and independent proceeding which violated the manifest and proved rights of the Persian Government in regard to the ownership of Bahrein.[1] The Persian protest was ignored by the British authorities, but correspondence about the Persian complaints continued between the Persian and British Governments without results.

The Anglo-Persian controversy over Bahrain reached a new phase when it became the subject of prolonged negotiations in London. The starting point for those negotiations was a Note of Protest delivered by the Persian Charge d'Affaires on 13 April 1869 to the British Foreign Secretary, Lord Clarendon. The Persian Charge d'Affaires reiterated his Government's vigorous complaints of Col Pelly's actions in Bahrain and as a proof of Persia's sovereignty over Bahrain he furnished the British Foreign Secretary with the texts of two letters from Shaikh Muhammad, the deposed Ruler, acknowledging his loyalty to the Persian Crown.[2]

On receiving the Persian protest Lord Clarendon approached the Duke of Argyll, Secretary of State of India, asking his views on the subject of the political status of Bahrain and her relation with

---

(1) F.O. 248/247. Translated purport of a letter, dated 19 November 1868, from Mirza Mohammed Ali Khan, Persian Agent for Foreign Affairs, Shiraz, to Lt-Col Lewis Pelly. Also see ibid., for resolution of the Secretary to the Government of India, dated 28 October 1868, approving Pelly's action against the Shaikh of Bahrain.

(2) See above, p. 23.

repelled by us by force of arms, whilst the voluntary tender of the Sheikh's allegiance to any Power, as long as it is not followed by military occupation, is to be ignored as of no practical importance."(1)

In accordance with this line of policy, Sir Henry Rawlinson, in an interview with the Shah, informed the latter that:

"under no circumstances can the British Government be expected to concur in the proposed transfer of the sovereignty of Bahrain to the Persian Crown since we have contracted engagements with the Arab Shaikhs of the Island as independent chiefs, and since the maintenance of their independence is indispensable to the successful working of those plans of maritime police in the Persian Gulf which we have been at so much pains and expense to establish.(2)

The British Government was not satisfied with the behaviour of the Shaikh of Bahrain, Shaikh Muhammad, who by soliciting military aid from Persia and Turkey and by his aggression against Qatar, contrary to his Agreement of 1861, provoked the British authorities in the Gulf to take a military action against Bahrain.(3) This military operation against Bahrain, which was carried out by

---

(1) F.O. 60/249. Sir Henry Rawlinson to Captain Felix Jones, 4 May 1860.

(2) F.O. 60/249. Sir Henry Rawlinson to Captain Felix Jones, 4 May 1860, Sir Henry Rawlinson to Lord Russell, 10 May 1860.

(3) F.O. 248/247. Lt-Col Lewis Pelly to Charles Alison, British Minister at Tehran, 28 December 1868.

clares himself to be on the side of the strongest; and is prepared under certain contingencies to admit the sovereignty of Turkey."[1]

Secondly, the British agent at Bahrain reported to the British Resident at Bushire that the Shaikh said to the Turkish envoys:

"I have given them (the Persians) no binding promises. If they can do what I desire I shall be on their side, otherwise, they have nothing to do with me, and as to their flag, a slave can have it down."[2]

The British views about the Persian and the Turkish missions to Bahrain were explained at the time by Sir Henry Rawlinson, then British Minister at Tehran, who analysed the position in Bahrain as follows:

"It seems to have been the normal conditions of Bahrein for some years past that three rival authorities, the Pasha of Baghdad, the Wahhabi Amir and the Prince Governor of Fars, should lay claim to the allegiance of the island and endeavour either by intimidation or intrigue to supersede the independence of the Shaikh".

He then proceeded to point out the line of policy which should be applied to the situation. He said:

"Hostilities against Bahrain from any quarter are to be

---

(1) F.O. 60/249. Captain Lewis Pelly to Lord Russel, 23 May 1860.

(2) Ibid., translated purports of two letters from Hajee Jasem, British Agent at Bahrain to Felix Jones dated 23 and 25 April 1860.

The Shaikh's appeal for military aid was favourably considered by the diplomatic circles both in Turkey and Persia. Persia lost no time in dispatching an agent to Bahrain to represent her interests there. The Shaikh, on his part, flattered the Persians by hosting their flag on the main port in Manama, and sending in April 1860 two letters - one addressed to the Shah and the other to the Governor-General of Fars in which he expressed his loyalty to the Persian Crown.[1]

But it is interesting to know that following the arrival of the Persian agent in Bahrain the Shaikh was preparing to receive Turkish emissaries. In order to give them their share of flattery and to demonstrate allegiance, he pulled down the Persian flag from the main port and hoisted the Turkish flag in its place.

It can be adduced from the Shaikh's behaviour that he was by no means sincere in his allegiance either to Persia or Turkey. He was, according to the British Resident of that time, Captain Felix Jones, "playing fast and loose with all parties" for his own ends.[2] In support of the above assessment of the Shaikh's behaviour the following evidence may be given:

First, in a dispatch to the Foreign Secretary, the British Charge d'Affaires at Tehran spoke of the Shaikh's attitude towards the Persian mission thus:

> "It is apparent ... that the chief of Bahrein is not sincere ... in his profession of loyalty to the Persian Government. He speaks of their flag with contempt; de-

(1) F.O. 248/251. Letters from Shaikh Muhammad ibn Khalifah, dated 9 and 12 April 1860, to the Persian Governor of Fars and to the Shah respectively.

(2) F.O. 60/249. Felix Jones to Sir Henry Rawlinson, 17 April 1860.

of that Island."[1]

The situation in Bahrain continued to be unstable owing to internal feuds and the Shaikh's position was precarious. To strengthen his hold and to ward off the intrigues of his ambitious neighbours he requested the British Resident to place his country under British protection.[2] But the British Government declined this request.[3] Subsequently, the Shaikh turned his face to the Turkish Government offering to become "under the sovereignty or protection of the Porte."[4] But after his overtures to Turkey, the Shaikh became involved in a maritime struggle with the Wahhabi Ruler, Amir Faisal, who in consequence of the Shaikh's refusal to pay tribute made preparation to attack Bahrain. Knowing that he had forfeited by his maritime activities the sympathy of the British Government, and in order to repel the Wahhabi attack, the Shaikh started playing off Persia against Turkey by asking them both for aid and protection against Wahhabi designs.[5]

---

(1) F.O. 60/136. Farrant to Viscount Palmerston, 17 February 1848; ibid., Extract of a letter from Haji Meerza Aghassi to Lt-Col Farrant, 2 February 1848; ibid., Viscount Palmerston to Farrant, 2 May 1848. (In this communication Palmerston conveys to Farrant his approval of the latter's reply to Haji M. Aghassee.)

(2) F.O. 60/145. Farrant to Palmerston, 23 May 1849, enclosing letter, dated (15th Rabee Awal) 19 February 1849, from Shaikh Muhammad ibn Khalifah, Ruler of Bahrain, to British Resident, Major Hennell, and the latter's reply to the Shaikh of 28 February 1849.

(3) F.O. 60/143. Foreign Office, to Farrant, 1 August 1849.

(4) F.O. 60/157. Palmerston to Canning, Foreign Office, 12 February 1851.

(5) F.O. 60/170. Sheil to Earl of Malmesbury, 11 May 1852.

From the preceding premises, the Committee concluded that Persia had no legitimate claim to the sovereignty of Bahrain. The British Government after hearing the comment of the Indian Government on the Persian Prime Minister's Note preferred not to deliver a formal reply of their views on this Note. Persia also did not press the matter any further and the affair was therefore forgotten for some years to come.

In the meantime, the agitation in the area continued and the Persian Prime Minister again found an occasion of presenting a fresh protest in 1848 to the British Minister at Tehran against what he alleged to be the interference by the British Resident at Bushire in the affairs of Bahrain. The truth about this allegation was that the ruler of the island, Shaikh Muhammad, made in the year preceding the Persian protest an overture to the British Resident seeking British assistance against an aggression which he apprehended on his country from his uncle, the ex-Shaikh, and his followers who were backed by Persia. Being aware of the genuineness of the Shaikh's apprehension the Resident promised to afford to Bahrain military support in the case of any aggression directed against her by Persia. When the Persian Government protested against these discussions which took place between the Shaikh and the British Resident, the British Minister at Tehran, acting on the instructions previously received by him from the home Government, delivered a Note dated 7 February 1848 to the Persian Government in which he stated that he

> "urges the Persian Government to take the necessary measures to prevent any aggression being made on Bahrain [and that his Government] do not recognise as valid the claim advanced by Persia to the sovereignty

the Secret Committee of the East India Company made the following observations in which it refuted the Persian claim:

First, "with regard to the first point, the British Government has treated the Shaikhs of Bahrain as independent authorities" after their occupation of that island in 1783. The Egyptian Government, that of Mohammed Ali aimed at its possession and was deterred by the British representation in which no reference was made to Persia. The Imam of Muscat has repeatedly laid claim to it, and during some years it paid him tribute. The attempt to found an argument on the name of the Persian Gulf is open to the obvious remark, that the Red Sea is the Arabian Gulf, and that no one would venture to allege that all the islands in it belong to Arabia."

Secondly, "Bahrain may have been a dependency of Fars while the Persians were in actual possession of the island. But the allegation that they had possessed it from A.D. 1300 is contrary to the best evidence that can be produced on the subject."

Thirdly, "during the period when the Persians are admitted to have held possession of Bahrain travellers would of course speak of the island as a Persian possession. Chardin, however, speaks of the surrender of Bahrain by the Portuguese to the Persians in 1625 ..."

Fourthly, "with regard to the treaty made by Captain Bruce, the Committee noticed that it had no legal significance whatsoever, since it was expressly disavowed and Captain Bruce himself was removed of his office for having made it without authority".(1)

(1) F.O. 60/118. op. cit., Observations of the Secret Committee of the East India Company, 31 July 1845.

by the British Government...[1]

A prompt answer to Lord Aberdeen's Note was made by the Persian Prime Minister Haji Meerza Aghassi in a statement, dated 15 March 1844. In this, the Persian Premier attempted to introduce his Government's evidence for proving the right of Persia to the ownership of Bahrain. His arguments can be summed up as follows:

First, "the Persian Gulf from the commencement of the Shatt ul-Arab to Muscat belongs to Persia, and that all the islands of that sea, without exception, and without participation of any other Government, belong entirely to Persia, as indeed in your Excellency's language, you call that sea the Persian Gulf".

Secondly, "Bahrain has always been under the authority of the Governor of Fars, from 1300 A.D." But, he added, "in the commencement of the reign of His Majesty the late Shah, the Arabs of the Beni Attubeh came ... and conquered" it. "From the tribe itself ... presents have generally been sent to the Governor of Fars."

Thirdly, "all European and Turkish books of geography as well as the books of travellers considered Bahrain as Persian."

Fourthly, Bruce's agreement of 1822 recognised Persia's ownership of Bahrain.[2]

In reply to the inquiries made by the India Board as regards the points raised by Haji Aghassi in his statement about Bahrain,

(1) Ibid.

(2) F.O. 60/113. Sheil to Aberdeen, 18 March 1845; F.O. 60/118, East India House, 31 July 1845, in reply to India Board; F.O. 31 May 1845. Enclosed Letter dated 15 March 1844, from Persian Prime Minister, Haji Meerza Aghassi.

zerainty once he succeeded in regaining the island, fresh instruction were sent by the Government of India to the British authorities in the Gulf to meet the new circumstance arising from the Persian interference in the affairs of Bahrain.(1) The line of policy advocated in these instructions met with the approval of the British Foreign Secretary in London, Lord Aberdeen, who sent a Note to the British Minister at Tehran, Lt-Col Sheil, in which he supported the instruction of Indian Government and added:

> "Unless Persia can show that she has a clear and undisputed right to the sovereignty of Bahrain, that she has exercised it without interruption under the dynasty of the Kajar family and consequently her present policy is directed to the maintenance of her lawful claims and not to the assertion of a pretension not founded in law, Persia must be prepared to encounter in any scheme of this kind the active opposition of the British Government in India".(2)

Lord Aberdeen further instructed Sheil to inform the Persian Minister that Her Majesty's Government have heard with regret that it is reported to be in the contemplation of the Government of the Shah to take part in the disputes respecting the Government of Bahrain; that such proceeding will be viewed with much jealousy

---

(1) F.O. 60/102, 1844, Lt-Col. Sheil, No. 23, F.O. 1 May 1844 (Extracts of Instructions from the India Board); F.O. 248/116, Bombay Castle, 29 February 1844, to the Secret Committee, East India Company.

(2) F.O. 60/116, 1844. Aberdeen to Sheil, 1 May 1844.

to terms, in 1836, with the Wahhabi Ruler who agreed to supply him with "contingent of troops to repel any Persian invasion of Bahrain", while the Shaikh promised to pay a small tribute to the Wahhabi Ruler(1)

The internal situation in Bahrain was disturbed from 1830 until 1843 by dynastic quarrels between the Shaikhs, which finally resulted in Shaikh Muhammed ibn Khalifah expelling his uncle Shaikh "Abd Allah, the Ruler, and seizing power himself. Shaikh "Abd Allah spent the rest of his life endeavouring to regain Bahrain by asking the help of the British, the Persians and Sultan of Muscat. The Persians promised help, but the British refrained from taking part in a family quarrel.(2)

Thus, in an interview between Captain Hennell, British Resident at Bushire, and the Governor of Bushire, Captain Hennell informed the Persian Governor that he considered the dispute as a family affair and that, therefore,

> "so long as it was confined to themselves and the peace of the sea remained undisturbed by it, we did not favour one party more that the other."(3)

However, when it was known to the British Government that Persia was preparing a military expedition to Bahrain in support of the ex-Shaikh, who apparently had promised to accept Persian su-

---

(1) F.O. 60/118, 1845. Chronological table of events connected with Bahrain, etc., op. cit. May-June 1836-9.

(2) F.O. 60/98, 1843, Kemball to Sheil, 3 October 1843; F.O. 60/103, 1844, Sheil to Aberdeen, 25 January 1844.

(3) Ibid., Hennell to Sheil, 23 December 1843.

> I beg leave to assure your Excellency that the British Government consider the relations with your State as existing in the same force as from the first and that it is my wish to preserve them undiminished.[1]

Bruce's agreement was also denounced by the Shah of Persia who expressed his displeasure to the Prince of Shiraz for entering into an engagement with the British authorities "without his knowledge or injunction".[2]

After this incident the Persian pretensions towards Bahrain were shelved for over twenty years, until 1845, when the Prime Minister of Persia, Meerza Aghassi, introduced his government's claim in an elaborate note to the British Government. Before discussing the reasons entertained by the Persian Premier in support of his Government's case, it seems useful, for the purpose of this study, to refer to the occurrences between 1830-1845 which had overshadowed the formulation of the Persian claim.

Bahrain during this period was internally and externally unstable. Externally, the Ruler of Bahrain, who had previously paid tribute to the Wahhabi rulers of Najd, now stopped that payment and the relation between Bahrain and the Wahhabis underwent a great strain which, in 1833, developed into war between the two countries. The instability of Bahrain encouraged Persia to resume, with the co-operation of the Imam of Muscat, her threats to conquer it. But the Shaikh of Bahrain frustrated that threat by coming

(1) F.O. 248/48. Draft of a letter from the Governor in Council to the Sheikh of Bahrain (no date), about November 1822.

(2) I.O. Persia and Persian Gulf Services, vol. 35, 25 January 1823, p. 381.

British Political Resident in the Gulf, Captain William Bruce, in which the latter recognised the Persian title to Bahrain. The agreement, dated 30 August 1822, comprised five articles. In article 2, Bahrain was regarded as "being always subordinate to the province of Fars". And in articles 4 and 5, the British Government was committed to supply Persia with war vessels for the purpose of conquering Bahrain.(1)

This unauthorised agreement was disapproved of by the British Government in Bombay. Thus the Governor of Bombay, Mount Stuart Elphinstone, immediately wrote to Captain Bruce expressing his surprise at the agreement which he said, "is not authorised, but entirely inconsistent with the views of Government and with the obligation of the public faith". He also denounced the admission of the King of Persia's title to Bahrain of which, he said, "there is not the least proof, and which will be injurious to the "independence of Uttubis, to whom we are bound by a treaty of friendship". Finally, he concluded that he

has therefore been obliged to disavow the treaty in the most explicit terms .... and .... to remove you from your appointment of Resident at Bushire ....(2)

Following his disavowal of Bruce's agreement, Mountstuart Elphinstone wrote to the Shaikh of Bahrain expressing his regret about the agreement and informing him of Britain's good intention towards Bahrain. In his letter to the Shaikh he said:

---

(1) F.O. 60/21, 1822. Treaty of Shiraz, 30 August 1822.

(2) F.O. 60/112, 1845. Copy of letter from the Secretary to the Government of Bombay to Captain Bruce, Resident at Bushire, Bombay Castle, 1 November 1822.

short periods. In 1718 and 1720, Bahrain was held by the Sultan of Muscat. Persia's final loss of Bahrain was in 1783 when it was conquered by the strong "Utubi rulers of Zubarah, from the Qatar cost.[1] The sovereignty of the present dynasty of Al-Khalifah (descendents of the Utubi tribe) over Bahrain remains undisturbed until the present day.

The controversy between Persia and Britain over the sovereignty of Bahrain can be traced back to 1820, when Britain concluded the Treaty of Peace with the Ruler of Bahrain and other Rulers of the Gulf States.

Although Persia had lost Bahrain to Al-Khalifah in 1783, she renewed her efforts to regain control of the islands. Owing to her military weakness she adopted the policy of encouraging the Sultan of Muscat to conquer Bahrain.[2] At this stage the British Government had no definite policy towards Bahrain but took a neutral stand, neither defending Bahrain nor assisting Persia.[3]

However, in 1822, the British Government in Bombay was taken by surprise at finding that an unauthorised agreement had been concluded between the Persian authorities in Shiraz and the

---

(1) Ibid; Al-Nabhani Tarikh al-Bahrain (Cairo, 1924) pp. 11-50, 78-140; F.O. 60/118 (1845), Chronological table of events connected with Bahrain, etc., op. cit. These records show that the occupation of Bahrain by the Portuguese took place between 1522 and 1602, and not between 1507 and 1622, as stated by Oestrup, op. cit.

(2) F.O. 60/17, 1820 Correspondence between W. Grant Keir and Henry Willock, January-February 1920.

(3) Ibid., Bombay Government to Henry Willock, HM.G. Charge d'Affaires at Tehran, 15 December 1819.

Diplomatic History of the Anglo-Iranian Controversy[1]

Bahrain's early history is obscure. According to classical historians, in about 1900 B.C. Arabs from the Yemen settled there.[2] Before the rise of Islam in the seventh century Persians as well as other nations seem to have dominated the island on account of its pearl-fisheries. Between the seventh and eleventh centuries it formed part of the Islamic Empire, under Arab governors who were subject to the authority of the Caliph. After the downfall of the Abbasid Caliphate in the eleventh century, Bahrain, on account of its nearness to the eastern Arabian coast, came to be governed by various independent Arab dynasties until the beginning of the sixteenth century, when it was occupied by the Portuguese. The Portuguese governed the island from 1522 to 1602, being finally expelled from the Arabian Gulf in 1622. In 1602, the Persians conquered the island and it remained under their domination until 1783. But even during these years the Persian occupation was not uninterrupted, for on many occasions the islands were wrested from the Persians by Arab Shaikhs, who occupied Bahrain for

---

(1) "Iran" and "Persia" are synonyms referring to the same country. The former has in modern time been the official name of the country. In this chapter the name "Persia" will be used because it is the name which is more frequently used in documents relating to this dispute.

(2) Bombay Selections, pp. 1-40; Oestrup J., Al-"Bahrain", Encyclopaedia of Islam, vol. 1 (1913) pp. 584-4.

CHAPTER ONE

IRAN'S CLAIM TO SOVEREIGNTY OVER BAHRAIN

Abbreviations of Sources of Documents

F.O.	The British Foreign Office Documents
B.S. (Bombay Selection)	Documents of the Government of India
B.G.	Documents of the Bombay Government
I.O.	Documents of the India Office
T.S.	British Treaty Services
L.N.O.J.	Official Journal of the League of Nations
A.J.I.L.	American Journal of International Law
B.Y.I.L.	British Yearbook of International Law
H.C.D.	House of Commons Debates
P.C.I.J.	Permanent Court of International Justice
I.C.J.	International Court of Justice

these chapters into the Arabic language since they were originally written in the English language.

It will be noticed by the reader that the original sources of the materials of this book were based on original official British documents and records of both the British Foreign Office and the Government of British India. Abbreviations of the sources of these documents and records have been provided in a separate page of this book for an easy reference by the reader.

Dr. Husain M. Al Baharna
31 December 2007

Introduction

Due to the latest irresponsible statements by certain non-official Iranian media concerning the unnecessary revival of the Iranian old historical claim to Bahrain, and the vigorous adverse reaction of the Bahraini press against such an outdated allegation, the author found it convenient and duty bound to publish this book which contains a political and legal analysis of this claim and the method of its final resolution on 11 May 1970 through the personal mediation of the United Nations Secretary General who was then Mr. U. Thant.

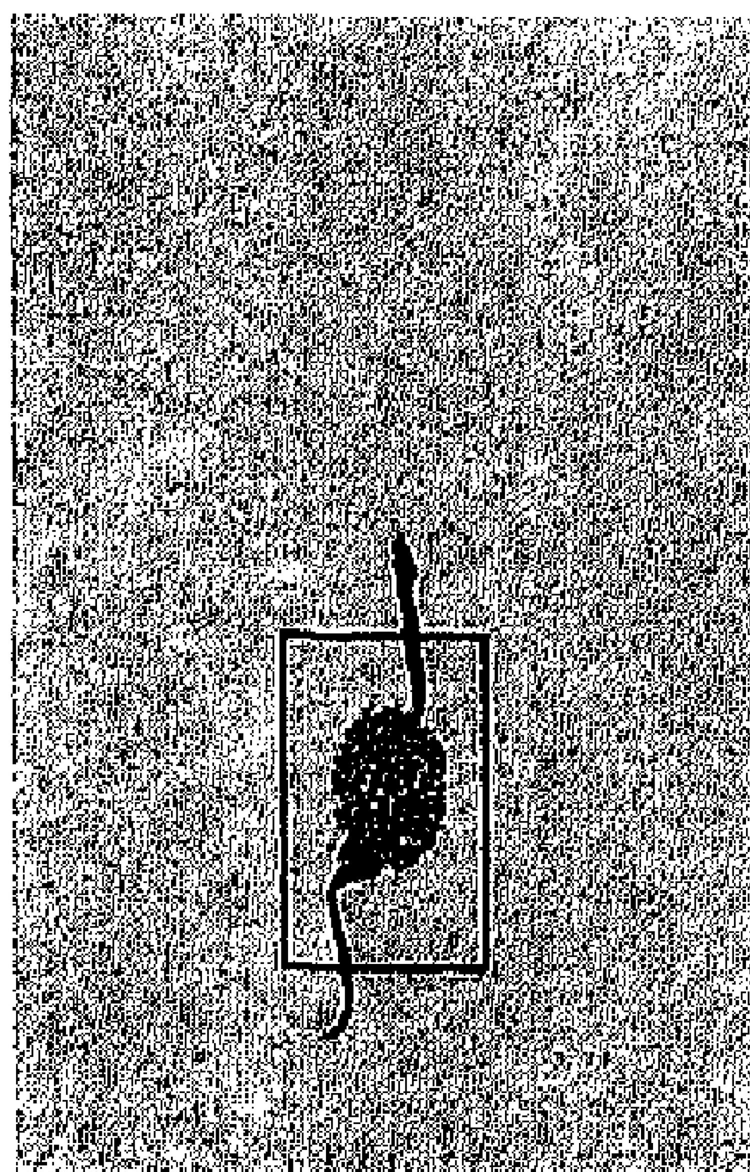
The author has relied in this book mainly on his English book, entitled "*The Arabian Gulf States; their international problems*" which was first published in 1968, and revised in a second edition in 1975. The first 1968 edition of this book, - appearing under the title of "*The Legal Status of the Gulf States*"- comprised basically the author's Ph.D thesis in International Law, submitted to the University of Cambridge, England, as early as 1961. For providing the materials contained in this present book, reliance was made on the chapters contained in the above mentioned original book (as revised in 1975) concerning the Iranian claim to Bahrain and its final settlement in 1970. In order to make the two chapters contained in the present book easily accessible to both English and Arabic readers, the author has taken the task of providing a legal translation of

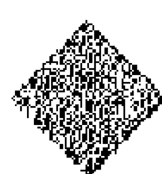
Contents

Introduction 7
Abbreviations of Sources of Documents 9

Chapter One: Iran's Claim To Sovereignty Over Bahrain
Diplomatic history of the Anglo-Iranian controversy 13
Legal analysis of the Iranian claim 31
Alleged British recognition of Persian sovereignty over Bahrain 48
Submission of the Shaikh of Bahrain to Persia 55
Persian diplomatic protests 57
Conclusions 61

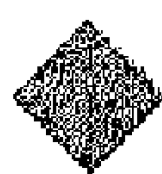
Chapter Two: The Final Resolution Of The Bahrain-Iran Dispute May 1970
The Security Council's Resolution on Bahrain 69
Agreement on the terms of reference of the Secretary-General's mission and the procedure thereof 71
The announcement of the Secretary-General 75
The Personal Representative of the Secretary-General in Bahrain 78
The report of the Special Representative before the Security Council 80
The role of the Secretary-General in the Bahrain question 82
Text of Winspeare Guicciardi's Report on Bahrain 89
Annex 105
C.V. of The Author 109





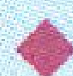
HUSAIN M. AL-BAHARNA
Ph.D. in Public International Law

IRAN´S CLAIM TO SOVEREIGNTY OVER BAHRAIN AND THE RESOLUTION OF THE ANGLO-IRANIAN DISPUTE OVER BAHRAIN



Shaikh Ebrahim Bin Mohammed Al Khalifa
Center for Culture & Research

IRAN'S CLAIM TO SOVEREIGNTY OVER BAHRAIN AND THE RESOLUTION OF THE ANGLO-IRANIAN DISPUTE OVER BAHRAIN



HUSAIN M. AL-BAHARNA
Ph.D. in Public International Law



Shaikh Ebrahim Bin Mohammed Al Khalifa
Center for Culture & Research

